الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية الشريعة والاقتصاد — قسم: الاقتصاد والإدارة.

استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية من منظور إسلامي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد إسلامي.

إعداد الطالب:

بخوش عبد الرحمان

إشراف الأستاذ:

د. كاسحي موسى

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. كمال لدرع	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة	رئيسا
أ.د. موسى كاسحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة	مشرفا ومقررا
أ.د. رابح بحشاشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر – باتنة 1–	عضوا مناقشا
د. جابر سطحي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة	عضوا مناقشا
د. هلي عبد الوهاب	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1444–1445هـ /الموافق ل:/2022–2023

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلمة شكر وعرفان

امتثالا لقول الله عز وجل: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾(الزمر: الآية 22)

أحمد الله عز وجل الذي أنعم علي وأكرمني وهداني وعلمني وأعانني على إتمام هذا العمل، فله الحمد عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه ومداد كلماته، وأسأله سبحانه أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

ثم الشكر لأستاذي المشرف الأستاذ د-موسى كاسحي الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة منذ بداية البحث، وحرصه الشديد على إتمام هذا العمل، فله مني أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والشكر أيضا لعائلتي الكبيرة وعائلتي الصغيرة على صبرهم وعلى تفهمهم لظروف البحث والانشغال، فلهم مني أسمى عبارات الشكر والتقدير.

ثم الشكر للأساتذة الكرام الذين وافقوا على مناقشة هذا العمل المتواضع، وتصويب أخطائه وإثراء نقائصه.

وإلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد، له مني كل عبارات الشكر والتقدير.

﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ ﴾

(الأحقاف، الآية 15)

المقدمة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة:

احتل موضوع التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية؛ ذلك لأنها أخذت نصيبا كبيرا من اهتمامات السياسيين والاقتصاديين في جميع الدول النامية، فهي أعظم رهان على الإطلاق تواجهه، وتسعى جاهدة على الدوام بكل ما لديها من إمكانيات بشرية ومادية لتحقيقه، واعتبرت إشكالية النهوض بالتنمية خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي محور جل الدراسات العلمية، بغية الوصول إلى الرفاهية الإنسانية، ولتحقيق ذلك كانت الدولة هي المسؤولة المباشرة عن التنمية، من حيث التخطيط والإشراف والتمويل وغيرها، غير أنه وبحكم الحاجات الملّحة للإنسان من صحة وتعليم وشغل وعيش كريم وتزايد تعداد السكان أصبح كل ذلك يشكل عقبة كبيرة ومتزايدة في طريق التنمية.

كما أن العقبات التي تقف عائقا في طريق التنمية الاقتصادية متعددة ومتنوعة، فكان مشكل التمويل أول العقبات وأكبرها، إضافة إلى كون التخطيط المركزي للتنمية لا يراعي خصوصيات المناطق المحلية، ومن هنا ظهر مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية، وهو ما عرف بالتنمية المحلية، فلم تعد التنمية والتخطيط لها يملى من الأعلى أو من الخارج، بل أصبحت عملية قاعدية تستلزم مشاركة وتعاون من أفراد المجتمع، كتعبير عن حياة تشاركية تتظافر فيها الجهود المحلية والحكومية لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين على جميع المستويات، وإدماج الإقليم المحلي في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، وقد ظهرت كرد فعل على فشل السياسات المركزية.

وهذا المفهوم والتصور الجديد للتنمية والذي ينطلق بالأساس من الوحدات المحلية للمجتمع، يكون بالاعتماد على طاقات المجتمع المحلي، بغية تحقيق التنمية المحلية؛ والتي تعتبر القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني، والتنمية المحلية عملية شاملة، فهي تمس كافة مكونات المجتمع المحلي، ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره، وتساهم في تطوير المجتمع، إذ إنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات والخطط، التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية والتعليمية في المجتمع، كما تهدف التنمية المحلية إلى الاستفادة من كافة الموارد، وتسعى إلى جعل الموارد المحلية المتاحة وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءا منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية والخارجية، ليعود بالفائدة على المجتمع كله، وتسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد، من وسائل النقل، والمؤسسات التعليمية، والقطاعات العامة، وغيرها.

وتختلف المناهج الإنمائية الوضعية لاختلاف البيئة واختلاف القيم الثقافية، فلكل أمة خصوصيتها وعقيدتها ونظرتها للكون والإنسان والحياة، وإن عمليات التنمية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تلك

الخصوصيات، وأن استيراد المناهج والنظريات قد لا يجدي نفعا لأن هذه الأخيرة هي نتاج الظروف الخاصة بالمجتمعات الأخرى، وتختلف الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق التنمية باختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد بالبلد، وتتباين معه الخطط والآليات والبرامج المتبعة في للوصول إلى التنمية المحلية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، وهذا ما نحاول تسليط الضوء عليه من خلال هذا البحث.

1) اشكالية الدراسة:

يتميز الاقتصاد الإسلامي عن الأنظمة الأخرى بفلسفته ومبادئه القائمة على العدالة الاجتماعية، والتكافل والتوزيع العادل للثروات والدخول، والتي على أساسها تبنى نظريات التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، وتدور اشكالية هذا البحث حول المنظور الإسلامي للتنمية الاقتصادية الإسلامية، والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنمية المحلية.

وعليه نلّخص اشكالية البحث في السؤال التالي:

❖ **ماهي الاستراتيجيات الممكنة لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية من منظور إسلامي؟**

2) الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من الإشكالية السابقة نضع الأسئلة الفرعية التالية:

❖ ما هي السبل الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية؟

❖ ما هو مضمون التنمية المحلية في الاقتصاد الوضعي؟

❖ هل يتطابق مضمون التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي وأفكار الاقتصاديين في الاقتصاد الوضعي؟

❖ كيف يمكن لآليات الاقتصاد الإسلامي تحقيق التنمية الاقتصادية محليا؟

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

3) الفرضيات:

للإجابة عن الأسئلة الفرعية السابقة نضع الفرضيات التالية:

❖ **الفرضية الأولى:** تحقيق التنمية الاقتصادية يحتاج إلى زيادة الدخل وارتفاع الناتج الداخلي؟

❖ **الفرضية الثانية:** تسعى التنمية المحلية إلى الوصول إلى مجتمع يتميز بالرفاهية الانسانية والتقدم الاقتصادي من خلال توفير الموارد المالية محليا دون الحاجة إلى السلطة المركزية.

❖ **الفرضية الثالثة:** يتطابق مضمون التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي وأفكار الاقتصاديين ونظرياتهم في الاقتصاد الوضعي.

❖ **الفرضية الرابعة:** يعتمد الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من الآليات منها ما هو خيري يتمثل في الزكاة والوقف ومنها ما هو ربحي يتمثل في المؤسسات المالية والصكوك الإسلامية.

4) أسباب اختيار موضوع الدراسة:

هناك جملة من الأسباب التي دفعت إلى اختيار هذا الموضوع نذكر منها:

❖ الميول الذاتي نحو مثل هذه المواضيع المتعلقة بقضايا التنمية والاقتصاد الإسلامي عموما.

❖ نظرة الكثيرين إلى الاقتصاد الإسلامي على أنه مجرد أحكام فقهية، لا يرقى إلى مستوى الاقتصاد المعاصر، وبعض المفاهيم الخاطئة في كون الشريعة الإسلامية بأحكامها تمثل عائقاً كبيراً في طريق التنمية المعاصرة.

❖ قلة الدراسات المتخصصة التي تناولت التنمية المحلية من منظور إسلامي.

❖ التوجه الجديد في بلادنا نحو إيجاد بدائل جديدة لتمويل التنمية، في ظل الوضع الاقتصادي السائد، وهذا ما تحققه التنمية المحلية التي تضمن إيجاد قيمة مضافة من موارد محلية.

❖ وفرة المراجع والبيانات والاحصائيات حول التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي.

5) أهمية موضوع الدراسة:

تتجلى أهمية الموضـــوع في كون التنمية الاقتصـــادية المحلية من المواضـــيع التي تحتل حيزا معتبرا في برامج ومخططات التنمية الاقتصـــادية في الجزائر، وفي أغلب الدول النامية، فهي إحدى مواضـــيع الســـاعة الهامة التي تصنف كإحدى أهم الأولويات، عند رسم السياسات الاقتصادية العامة للدول.

كما تظهر أهمية الموضـــوع من حيث اهتمام التنمية المحلية بإيجاد قيمة مضـــافة محلية، لتحقيق التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية، وهذا في ظل اعتماد التنمية الاقتصـــادية في بلادنا على ما تقدمه الخزينة العمومية من مبالغ مالية، واعتماد الخزينة العمومية على مصـــدر دخل وحيد يتمثل عادة في عوائد المحروقات، والتي تتميز بتذبذب حصيلتها؛ وهو ما يرهن جهود التنمية الاقتصادية ويجعلها مرتبطة بأسعار النفط، وهذا الإشكال تعاني منه أغلب الدول النامية.

كما أن النظريات التنموية والفكر التنموي عموما أصـــبح يشـــكل أكبر العوائق والمشـــاكل التي تواجه التنمية الاقتصـــادية في العديد من الدول الإســـلامية، فكثير منها يخالف أحكام الشـــريعة الإســـلامية، فيجب البحث عن أفكار تنموية جديدة، ســـواء من حيث مبادئ التنمية، أو ضـــوابطها أو تمويلها، ومن خلال هذا البحث نحاول تقديم إضافة بسيطة، وتسليط الضوء على الفكر التنموي الإسلامي والبدائل التي يقدمها، وما يشهده العالم كلّه اليوم من انفتاح وتوجه نحو الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة.

6) أهداف الدراسة:

تمثل أهداف البحث فيما يلي:

- ❖ التعرف على التنمية المحلية ومختلف أبعادها، وأهم الاستراتيجيات المتبعة.
- ❖ تحديد وجهة نظر الاقتصـاد الإسـلامي للتنمية الاقتصـادية المحلية، والوقوف على أهم الاسـتراتيجيات المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في الاقتصاد الاسلامي.
- ❖ المساهمة ولو بالقليل في دعم الجهود الساعية إلى إثبات أسبقية الاقتصاد الإسلامي وفاعليته.
- ❖ محاولة الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها صياغة توصيات تستفيد منها الجهات المسؤولة عن رسم خطط التنمية المحلية.
- ❖ إبراز الحلول التي تقدمها الشريعة الإسلامية، ومدى كفاءتها في مواجهة كل الظواهر السلبية في المجتمع.

❖ محاولة إبراز مفاهيم ومبادئ وأهداف وخصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام، وبيان كيفية الاستفادة من هذه المفاهيم في تحقيق التنمية في المجتمع المسلم، لكي يكون نموذجاً عملياً للمجتمع الجزائري.

7) منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المناهج التالية:

❖ **المنهج الوصفي:** عند عرض المفاهيم الخاصة بالتنمية الاقتصادية المحلية.

❖ **المنهج المقارن:** عند التطرق إلى وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي إلى التنمية الاقتصادية المحلية.

8) الدراسات السابقة:

تستند هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة، والتي تتقاطع معها في المضمون، ومن بين تلك الدراسات نذكر:

❖ **الدراسة الأولى:** زليخة بلحناشي، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه (منشورة)، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،2007.

حاولت الدراسة الإجابة عن السؤال التالي: ما مدى فعالية التنمية الاقتصادية في البلدان الإسلامية في ضوء المنهج الإسلامي؟

قسمت الباحثة بحثها إلى خمسة فصول ومقدمة وخاتمة، حيث تطرق البحث لماهية التنمية وخصائصها وأهدافها، كما تناولت دور الإنتاج في التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي وأهمية الإنسان كونه أساس التنمية في المنهج الإسلامي، إضافة إلى توزيع الثروة والدخل في المنهج الإسلامي وعلاقتها بالتنمية، كما تناول البحث طبيعة العدالة الاجتماعية والاقتصادية في الإسلام، وهيكل التوزيع في المنهج الإسلامي، ومنهج الإسلام في مواجهة الفقر.

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن خصائص التنمية في المنهج الإسلامي تختلف عن خصائص التنمية في المنهج الوضعي في عدد من الجوانب الهامة، أهمها ما يتعلق بالجانب الروحي والأخلاقي ،كذلك ما يتعلق بدور الدولة.
- إن عمارة الأرض أو التنمية بالمصطلح الحديث واجب إسلامي على الفرد والجماعة والدولة.
- إن هدف التنمية هو الإنسان، بحيث ينبغي ترقيته من الناحية المادية والخلقية والروحية ليكون خليفة.

- معيار التنمية في الإســـلام هو الدخل الحقيقي لكل فرد، وليس في المتوســـط، بحيث يتم توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع.

❖ **الدراســة الثانية:** خنفري خيضــر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه (منشــورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2011.

حاول الباحث الإجابة عن الإشــكالية التالية: هل يمثل نظام تمويل التنمية المحلية الحالي نظاما فعالا، أم يجب تجديده؟ وفي هذه الحالة: ما هي الاستراتيجية المثلى التي ينبغي إتباعها من أجل تجديد نظام تمويل التنمية المحلية؟

قسـم بحثه إلى خمسـة فصـول ومقدمة وخاتمة، تناول في الفصـل الأول ماهية التنمية عموما من حيث المفهوم والصـيغ والعوامل المسـاعدة عليها، ثم مسـتويات ومقومات التنمية المحلية وأهدافها، ثم عرف التمويل المحلي وبين مدى حاجة التنمية المحلية للتمويل المحلي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- بالنســبة للصــندوق المشــترك للجماعات المحلية فهو بصــفته مؤســســة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشـخصية القانونية والاستقلال المالي، يتكفل عن طريق الموارد التي يسـيرها بالمسـاهمة في تمويل التنمية المحلية، بتخصيص إعانات سنوية للولايات والبلديات، تدخل في إطار مخططاتها للتجهيز والاستثمار.
- جهاز تمويل التنمية المحلية الحالي غير فعال، لأن الموارد الداخلية التي يوفرها للجماعات المحلية لا تمكنها من القيام بواجباتها التنموية، ونجدها بحاجة إلى تدخل الدولة لدعمها في كل مرة (المصادر الخارجية).

❖ **الدراسة الثالثة:** السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي –مساهمة صندوقي الزكاة والوقف–، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة–الجزائر، 2013.

حاولت الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف يمكن لمؤسستي الزكاة والوقف تمويل التنمية المحلية؟ وقد قُسـم البحث إلى مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة، تناولت فيها الباحثة طرق تمويل التنمية المحلية في الاقتصـاد الإسلامي ودور الوقف والزكاة في توفير التمويل إلى جانب الدور الاقتصادي للزكاة والوقف.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتبر المورد المالي الوقفي أحد مصـــادر التمويل المحلي البديلة، التي يمكن للوحدات المحلية توفيرها لإنجاز المشروعات التنموية المحلية.
- تعتبر الزكاة من الموارد الأساسية في النظام المالي الإسلامي، وأداة فعالة لتمويل التنمية المحلية.

❖ **الدراسة الرابعة:** محمد دمان دبيح، مؤسسة الزكاة ودورها الاقتصادي، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: الاقتصـاد الإسـلامي، كلية العلوم الإنسـانية والاجتماعية والإسـلامية، جامعة الحاج لخضـر، باتنة-الجزائر، 2015.

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر مؤسسة الزكاة على الحركية الاقتصادية في المجتمع؟

قسـم الباحث عمله إلى مقدمة وبابين وخاتمة، تناول في بحثه الجانب الفقهي للزكاة بالتفصـيل، ثم تناول الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة من خلال تحليله لتأثيرات الزكاة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

وتوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تمارس مؤسسـة الزكاة دورها التخصـيصـي عن طريق ثلاثة عوامل أسـاسـية مترابطة، وهي تحفيز الاسـتثمار، ومحاربة الاكتناز، وتشجيع الاستهلاك.
- يتجلى الدور التوزيعي لمؤسـسـة الزكاة من خلال قدرتها على إعادة توزيع الدخول والثروات بالشـكل الذي يسهم في القضاء على مشكلة الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

❖ **الدراسـة الخامسـة:** شـلي عبد الوهاب، التنمية المسـتدامة وآليات تحقيقها في الاقتصـاد الإسـلامي -الزكاة والوقف أنموذجا-، أطروحة دكتوراه (منشـورة)، تخصـص: الاقتصـاد إسـلامي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة-الجزائر، 2020/2019.

حاول الباحث الإجابة عن الإشـكالية التالية: ما هي مقومات وآليات تحقيق التنمية المسـتدامة في الاقتصاد الإسلامي وما مكانة الزكاة والوقف ضمن هذا المسعى؟

وقد قسم بحثه إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، فتناول البحث التنمية المستدامة في الاقتصاد الوضعي، والأفكار التي تناولتها والمراحل التي مرت بها، ثم بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي عموما، ثم المنهج الإسلامي في التنمية المستدامة، وأعطى نموذجا عن الآليات التي يعتمد عليها الاقتصاد الإسلامي، الزكاة والوقف نموذجا.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- الاهتمام في نظام الاقتصاد الإسلامي بتحقيق الحاجات الاقتصادية التي فيها مصلحة، واجتناب الحاجات الاقتصادية التي فيها مفسدة هو آلية عملية للاستدامة في الاقتصاد الإسلامي.
- اختلاف نسب حساب الزكاة بين أنواع الثروات له علاقة بإعادة توجيه ثروات المجتمع نحو المشاريع الإنتاجية أو التجارية الأكثر مردودية، لتشكّل بذلك الزكاة عامل استدامة في تخصيص موارد المجتمع.
- الزكاة لها أثرها الإيجابي في تنشيط الاقتصاد، وتحويل النقود المكتنزة إلى الدورة الاقتصادية، وتحفيز الغني على استثمار ماله لدفع الزكاة من العائد، وتمويل الطلب الاستهلاكي لمصارف الزكاة؛ ليكون طلبها فعالاً يحفّز بقية الدورات الاقتصادية.

هذا إلى جانب مجموعة من الكتب التي تناولت التنمية الاقتصادية في الإسلام وأبرز الآليات التي يعتمدها الاقتصاد الإسلامي ونذكر منها:

- ❖ عبد الكريم بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية.
- ❖ شوقي دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي.
- ❖ نعمت عبد الطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي.
- ❖ فؤاد عبد المنعم أحمد، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المعاصرة.
- ❖ إبراهيم حسن العسل، التنمية في الفكر الإسلامي.
- ❖ منذر قحف، اقتصاديات الزكاة.
- ❖ محمد عبد الله مغازي، البطالة ودور الزكاة والوقف في مواجهتها —دراسة مقارنة–.
- ❖ أحمد بن صالح الصالح، الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع.

9) ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على جانب معين من جوانب التنمية المحلية، حيث تسعى إلى توضيح وجهة النظر الاسلامية للتنمية الاقتصادية، والآليات والطرق الكفيلة بتحقيق التنمية المحلية، وهذا ما يميزها عن غيرها من الدراسات الأخرى التي تناولت التنمية المحلية من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي فقط، أو تناولت جانب التمويل فقط.

10) خطة الدراسة:

للإجابة عن الاشكالية المطروحة قسمت البحث إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة على النحو التالي:

- المقدمة.
- الفصل الأول بعنوان: **ماهية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي.**
- الفصل الثاني بعنوان: **ماهية التنمية المحلية.**
- الفصل الثالث بعنوان: **مقاربة إسلامية لصياغة استراتيجية متكاملة للتنمية المحلية.**
- الفصل الرابع بعنوان: **الآليات العملية لتحقيق التنمية المحلية في الاقتصاد الإسلامي.**
- الخاتمة.

11) المنهجية المتبعة في كتابة الدراسة:

اعتمدت في كتابة هذا البحث على مجموعة من الخطوات تتمثل في:

1) كتابة الآيات القرآنية عن طريق برنامج مصحف ورش الإلكتروني، إصدار وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.
2) كتابة اسم السورة ورقمها في الهامش.
3) كتابة الأحاديث النبوية بخط: Andalus غليظ.
4) تخريج الأحاديث في الهامش، مع الاكتفاء بذكر متن واحد إذا كان الحديث في البخاري ومسلم.
5) ذكرت تعريفاً لمجموعة من الاقتصاديين، وتركت بعضهم لصعوبة الحصول على تعريف لهم.
6) استعنت بإحصائيات منشورة على مواقع الهيآت الرسمية، أو إحصائيات بحوث ودراسات سابقة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

12)صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث من صعوبات وعراقيل، وأهم ما واجهني في هذا البحث هو:

1) الوضع الصحي الذي مرت به بلادنا على غرار بقية دول العالم لمدة ثلاث سنوات تقريبا، وهي الفترة التي تم فيها هذا البحث، وهذا الأمر صعب البحث كثيرا، كما صعب التنقل للمكتبات الجامعية.

2) قلة المراجع التي تناولت التنمية المحلية في الاقتصاد الإسلامي كباب مستقل عن التنمية الاقتصادية.

3) موضوع التنمية موضع متداخل ومتشابك بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وهو أمر يجعل طبيعة البحث صعبة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول:

ماهية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد:

تعتبر التنمية الاقتصادية مطلباً ملحا لدى الأمم والشعوب على اختلاف توجهاتهم ومعتقداتهم، فنجد أن أول اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين هو تحسين الظروف الاقتصادية، وتوفير السلع والخدمات الأساسية وزيادة الدخل الفردي، وتوزيعه بين فئات المجتمع وتطوير البنية الأساسية، بالإضافة إلى الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية، من ناحية التعليم والصحة وغيرها؛ كون التنمية الاقتصادية تعني تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد عرف مضمون التنمية الاقتصادية تطورا كبيرا وتغيرا من حيث الأبعاد والمؤشرات والنظريات، وهذا راجع إلى تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في كل مرحلة من المراحل التي مر بها العالم، ومن خلال هذا الفصل يمكن الوقوف على مضمون التنمية الاقتصادية وعلى التطورات التي مر بها، من خلال التطرق لمفهوم التنمية الاقتصادية ونظرياتها ومتطلباتها، والعوائق التي تواجهها في المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.
- المبحث الثاني: أهداف التنمية ومؤشراتها.
- المبحث الثالث: نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية:

تعد التنمية الاقتصادية من أبرز اهتمامات الفكر الاقتصادي على طول مراحله، وهي شغل الاقتصاديين والسياسيين معاً، حيث تتعدد الآراء الاقتصادية والأفكار التنموية في إعطاء حلول ووصفات للدول النامية للخروج من مأزق التخلف وتحقيق التقدم الاقتصادي، فاختلفت وجهات النظر عند الاقتصاديين حول التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيق هذه الغاية، وماهي الاستراتيجيات الكفيلة بالوصول إلى التنمية المنشودة.

وللإحاطة بماهية التنمية الاقتصادية لابد من تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، وخصائصها وأهميتها، إضافة إلى أهم مقومات وعوائق التنمية الاقتصادية، على النحو التالي:

- المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية:
- المطلب الثاني: خصائص وأهمية التنمية الاقتصادية:
- المطلب الثالث: مقومات وعوائق التنمية الاقتصادية:

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية:

للإحاطة بمفهوم التنمية الاقتصادية لابد من ضبط المفهوم اللغوي، ثم الاصطلاحي وتحديد عناصر مفهوم التنمية الاقتصادية، وتطور هذا المفهوم خلال المراحل الزمنية، وذلك كما يلي:

الفرع الأول: تعريف التنمية:

أولا: تعريف التنمية:

1) **لغة:**

في اللّغة العربية "كلمة "تنمية" تعني الزيادة في كم الأشياء أو كيفها أو نوعيتها، فقد قالت العرب: نما الزرع ونما المال، أي زاد، وقالوا أيضا: نما الخضاب في اليد والشعر؛ ازداد حمرة وسوادا"[1].

2) **من الناحية الاصطلاحية:**

من الناحية الاصطلاحية توجد العديد من التعاريف التي حاولت تحديد مفهوم التنمية، ويمكن أن نستعرض بعض التعاريف كما يلي:

- تعرف التنمية على أنها: "عملية تحرر إنساني تشمل تحرير الفرد من الفقر والقهر والاستغلال وتقييد الحرية، كما تشمل تحرير المجتمع من ذل الاعتماد على الخارج وتخليصه من قيود التبعية بكل ما تحمله من استغلال للإرادة الوطنية والهشاشة أمام الصدمات الخارجية"[2].
- كما تعرف التنمية بأنها: "النمو المدروس على أسس علمية، والذي قيست أبعاده بمقاييس سواء كانت تنمية شاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية"[3].

---

[1] عبد الكريم بكار، **مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية**، دار القلم، دمشق–سوريا، الطبعة: 4، 2011، ص: 9.

[2] إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، القاهرة–مصر، الطبعة: 2، 2001، ص: 94.

[3] إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام مفاهيم–مناهج وتطبيقات**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، الطبعة: 1، 1996، ص: 60.

❖ كما عرفت التنمية على أنها: "العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، وفي فترات زمنية معينة، وتخضع للإرادة البشرية، وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم"[1].

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن التنمية هي "عملية شاملة لجميع مجالات الحياة البشرية، تهدف إلى نقل المجتمع من حالة التخلف والضعف إلى حالة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري، وهي عملية مقصودة يتم التخطيط لها وفق مراحل زمنية معينة، تتطلب موارد مالية وطبيعية وبشرية".

ثانيا: تعريف التنمية الاقتصادية:

هناك العديد من التعاريف التي تناولت مصطلح التنمية الاقتصادية، من بين هذه التعاريف نذكر:

❖ تعرف التنمية على أنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن"[2].

❖ تعرفها الأمم المتحدة على أنها "العملية الموسومة لتقدم المجتمع كله، اجتماعيا واقتصاديا، والمعتمدة أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه".[3]

❖ عرفها بالدوين (Robert E. Baldwin) * بأنها: "توسع في الاقتصاد بصورة تجعله قادرا على امتصاص المزيد من القوى العاملة كل سنة، وهي توفير احتياطيات نقدية تسمح بالإنفاق العسكري، ثم هي تحقيق مستويات عالية من التعليم المجاني، والقيام بمختلف البرامج الاجتماعية"[4]

---

[1] أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة-مصر، الطبعة: 1، 2014، ص: 7.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر، دون رقم طبعة، ص: 8.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية نظريات-نماذج-استراتيجيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة: 1، 2012، ص: 7.

* بالدوين (Robert E. Baldwin): هو أستاذ الاقتصاد بجامعة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، ألف كتاب تحديات العولمة تحليل الاقتصاد. (من ويكيبيديا)

[4] شوقي أحمد دنيا، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، دار الفكر العربي، الكويت، الطبعة: 1، 1979، ص: 23.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعرف التنمية الاقتصادية على أنها: "عملية مجتمعية واعية ومقصودة، تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، وتحسين نوعية الحياة في المجتمع، من خلال إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية وإدارية وهيكلية.

ثالثا: عناصر التنمية الاقتصادية:

بعد هذا السرد الوجيز لتعاريف التنمية يمكن تحديد العناصر الأساسية التي تشكل مضمون التنمية الاقتصادية كما يلي:

1) زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي:

حتى تتحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد لابد أن يكون معدل النمو الاقتصادي المحقق أكبر من معدل النمو السكاني، فدول العالم الثالث لها عوائد كبيرة من النفط أو المواد الأولية لكنها لا تزال دولًا نامية، لأن معدل النمو السكاني أكبر من معدل النمو المحقق، فالزيادة الكبيرة في عدد السكان ستحول دون استفادة أفراد المجتمع من الزيادة المحققة في الدخل الوطني.

2) أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية:

إذا ارتفع دخل الفرد نتيجة لتحقيق نمو اقتصادي معتبر ورافق هذا الارتفاع ارتفاع أكبر في الأسعار بحيث لا يمكن للفرد أن يستهلك أكثر فإن هذا لا يعتبر زيادةً في الدخل، لأن الدخل الحقيقي للفرد سينخفض، وبالتالي يقل مستوى المعيشة.

3) أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد مستمرة:

بمعنى ألا تكون حالة عابرة، نتجت عن ظروف معينة، مثلا ما يحدث في الدول النامية فعند ارتفاع أسعار البترول؛ فإنها تحقق ارتفاعا في الدخل الوطني وفي متوسط الدخل الفردي، لكن سرعان ما تتغير إذا ما انخفضت أسعار البترول، فيشترط في عملية التنمية الاستمرارية في الزيادة المحققة.

4) إجراء تغيرات على الهيكل والبنيان الاقتصادي:

لا تقتصر التنمية الاقتصادية على مجرد الزيادة المحققة في الناتج الوطني، بل تشمل توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال تغيير الهيكل الاقتصادي، فيشترط لتحقيق التنمية الاقتصادية تصحيح الاختلالات الهيكلية، الناتجة عن حالة التخلف، والاعتماد على التصنيع الذي يعتبر حجر الزاوية في التنمية، من خلال تحسين نوعية وكمية عناصر الإنتاج، وما يصاحب ذلك من تغير علاقات الإنتاج، وهذه بدورها تدفع عملية التصنيع إلى الأمام[1]، غير أن التركيز على جانب واحد في الاقتصاد من أجل توفير الدخل يتناقض ومضمون التنمية، فلابد من إعطاء كل قطاع قيمته النسبية التي تساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية، إضافة إلى إحداث ترابط وتشابك بين القطاعات الاقتصادية، فتطوير قطاع الصناعة سيؤدي بالضرورة إلى تطور القطاع الفلاحي.

5) تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل:

من أبرز مظاهر التخلف تركز الثروات بيد فئة قلية داخل المجتمع، فهي تستأثر بجزء كبير من خيراته وثرواته، وفي المقابل نجد أكبر عدد من السكان يعانون من الفقر وتدني المستوى المعيشي والتعليمي، وحتى نستطيع أن نقول إن مجتمعا ما حقق تنمية اقتصادية لابد من تحقيق عدالة في توزيع الدخل الوطني، وذلك بإعادة توزيع الدخول على مختلف شرائح المجتمع، فتركز الثروة بيد فئة ضيقة في المجتمع سيؤدي إلى تزايد ظاهرة التخلف، لأنه غالبا ما ستكتنز أو تنفق على الكماليات، مع أن فئة كبيرة في المجتمع بحاجة إلى ضروريات الحياة.

6) الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة:

التنمية الاقتصادية تهتم بنوعية السلع والخدمات المنتجة، وذلك بإعطاء الأولوية لتلك السلع الأساسية، وبالأخص السلع التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس والمساكن، إضافة إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، لأنه في الغالب سيكون الطلب كبيرا على السلع التي يحتاجها الأغنياء لأن لديهم القدرة على شرائها عكس الطبقات الفقيرة، فيجب أن تتدخل الدولة من خلال مجموعة من الآليات مثل التسعير أو الدعم المباشر[2].

---

[1] عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، بيروت–لبنان، دون رقم طبعة، دون سنة نشر، ص: 227.

[2] عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص: 86.

الفرع الثاني: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية:

تطور مفهوم التنمية خلال الثمانينات والتسعينات وبرزت مفاهيم وأفكار تحدد معالم التنمية.

أولا: مراحل تطور مفهوم التنمية الاقتصادية:

مر مفهوم التنمية الاقتصادية بعدة مراحل منذ الحرب العالمية الثانية، حيث كانت بداية الاهتمام بالتنمية الاقتصادية التركيز على الجانب الاقتصادي فقط كسبيل وحيد لتحقيق التنمية، وفي هذه المرحلة كان مصطلح التنمية الاقتصادية مرادفا لمصطلح النمو الاقتصادي، فالرهان في تلك الفترة هو تحقيق معدلات النمو المرتفعة، ثم عرف هذا المفهوم تغيرات كبيرة بعد ذلك، لأن هناك الكثير من الدول النامية حققت معدلات نمو معتبرة لكنها لم تحقق تنمية تنعكس نتائجها على أفراد المجتمع[1]، فظهر مفهوم جديد هو التنمية الاقتصادية الذي يهتم بطريقة زيادة الدخل الوطني، من خلال إحداث تغيرات هيكلية على مستوى الاقتصاد، كما يهتم بنوعية السلع المنتجة وطريقة الاستهلاك، إضافة إلى تحقيق التوزيع العادل لثمرات النمو الاقتصادي.

وفي منتصف سبعينيات القرن الماضي أثيرت قضية أخرى وهي أن لكل إنسان حقًا غير قابل للتنازل وهو الحق في حياة لائقة ومريحة، وفي هذه المرحلة ظهر مصطلح التنمية البشرية من طرف الأمم المتحدة نتيجة للتطورات الحادثة، وهذا المصطلح يعني عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس: كالصحة، والتعليم والمستوى المعيشي اللائق[2]، ومن هنا أصبح لمفهوم التنمية أبعاد اجتماعية، وأصبح مصطلح التنمية يقصد به تحسين الحياة البشرية من جميع النواحي.

وفي المرحلة الأخيرة ظهر مصطلح التنمية المستدامة، وهي صيغة جديدة للتنمية تتضمن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحيث تراعي التنمية حماية للبيئة وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة، هذه الصيغة الجديدة والتي تعرف على أنها: العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية

---

1) Nachida Bouzidi, **Le Developpement Economique: Evolution D'un-Cocept-Essai De Synthese**, Idara, école Nationale D'administration, Alger, N'51, 2019, p: 51.

[2] شلي عبد الوهاب، **التنمية المستدامة وآليات تحقيقها في الاقتصاد الإسلامي الزكاة والوقف نموذجا**، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: اقتصاد إسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة-الجزائر، 2020/2019، ص: 16.

للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة، وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة"[1].

ويمكن أن نلّخص مسار تطور مفهوم التنمية الاقتصادية في الجول التالي:

الجدول رقم 1: مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

المرحلة	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين	التنمية=النمو الاقتصادي
2	منتصف الستينات إلى السبعينات من القرن العشرين	التنمية=النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل
3	منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا	التنمية البشرية= تحقيق مستوى حياة كريمة وصحة للسكان.
4	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة= النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل للنمو الاقتصادي+ الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
5	منذ 1996	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

المصدر: أحمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، تصدر عن جامعة يحي فارس، المدية-الجزائر، العدد: 4، ص: 4 (بتصرف).

[1] مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها**، المجموعة العربية للنشر والتدريب، القاهرة-مصر، الطبعة: 1، 2017، ص:81.

إلى جانب ذلك هناك عدة مصطلحات تناولت مستويات التنمية، مثل التنمية الشاملة، التنمية الوطنية، التنمية المحلية.

❖ **التنمية الشـــاملة:** تعرف التنمية الشـــاملة على أنها "التطور البنياني للمجتمع، أو التغيُّر الهيكلي بأبعاده الاقتصـــادية والســـياســـية والاجتماعية والفكرية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع، وأن يكون هدف التنمية الأساسي هو الفرد في المجتمع."[1]

❖ **التنمية الوطنية:** "تعتبر عملية يتم فيها تشـغيل جميع القطاعات، واسـتغلال كل الموارد والإمكانات المتاحة، وهي تقتضـــي وجود تخصـــص وتناســـق بين الوحدات الإنتاجية، ووجود شـــبكة إنتاجية واســـعة تشـــمل كل القطاعات والأقاليم عبر الوطن"[2].

❖ **التنمية المحلية:** "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، للارتفاع بمستويات التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية، في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"[3].

---

[1] حامد الريفي، **اقتصاديات البيئة مشكلات البيئة–التنمية الاقتصادية–التنمية المستدامة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية–مصر، الطبعة: 1، 2015، ص: 201.

[2] حجام العربي وطري سميحة، **التنمية المستدامة في الجزائر قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد :2، 2019، ص: 124.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية–مصر، دون رقم طبعة، 2001، ص: 13.

ثانيا: التفريق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

هناك من الاقتصاديين من لا يفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ويعتبرهما وجهين لعملة واحدة، كون كل منهما يهدف إلى زيادة الدخل الوطني وزيادة نصيب الفرد منه، وهذا راجع إلى أن مضمون التنمية في فترة زمنية كانت التنمية مرادفًا للنمو، ولمعرفة الفرق بينهما لابد من التطرق إلى مفهوم النمو أولًا:

❖ يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي"[1].

❖ كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه "التوسع التلقائي غير المتعمد، والذي لا يستدعي تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية، مثل الإنتاج الوطني والدخل الوطني"[2].

فالنمو الاقتصادي هو عملية عفوية ينتج عنها زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة، بينما التنمية الاقتصادية عملية مقصودة ومخططة، تركز على إحداث تغيرات هيكلية في الإنتاج أولا ثم بطريقة توزيع الدخل، كما تهتم بنوعية وجودة السلع والخدمات المنتجة، أي أنها لا ترتكز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص –النظريات–الاستراتيجيات–المشكلات**، مطبعة البحيرة، الإسكندرية–مصر، دون رقم طبعة، 2008، ص: 77.

[2] عمير شنوفي، **التضخم والنمو الاقتصادي تقدير عتبة النمو –دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980–2014**، أطروحة دكتوراه (منشورة) تخصص: اقتصاد كمي، 2018/2017، ص: 62.

والجدول الموالي يوضح الفروقات الأساسية بين النمو والتنمية.

الجدول رقم 2: الفرق بين النمو والتنمية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
❖ يتم دون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع. ❖ يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. ❖ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. ❖ لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	❖ عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. ❖ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. ❖ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. ❖ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنويعه.

المصدر: فتيحة بناني، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجيستير (منشورة)، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، بومرداس-الجزائر، 2009، ص: 4.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: خصائص وأهمية التنمية الاقتصادية:

سنتطرق في هذا المطلب إن شاء الله تعالى إلى أهم خصائص التنمية الاقتصادية وأهميتها بالنسبة للدول، كما يلي:

الفرع الأول: خصائص وأبعاد التنمية الاقتصادية:

أولا: خصائص التنمية:

بعد التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية يمكن أن نحدد أهم خصائصها كما يلي:

1) التنمية عملية مقصودة:

ما يميز التنمية الاقتصادية عن النمو هو أنها عملية مقصودة وإرادية وليست حدثا عفويا أو نتيجة تصل إليها المجتمعات، بل يجب على المجتمعات أن تضع أول أهدافها تحقي التنمية الاقتصادية.

2) التنمية عملية مخططة:

إضافة إلى كون التنمية الاقتصادية عملية مقصودة فهي ليست حدث عشوائيا، بل تحتاج إلى تخطيط يتم من خلاله تحديد الأهداف والغايات التي يطمح إلى تحقيقها أي مجتمع، ويشرف عليها جهة إدارية تسهر على تنظيمها.

3) التنمية عملية مجتمعية:

يشترط في التنمية المشاركة المجتمعية والتي تعبر عن انخراط أفراد المجتمع في عملية التنمية، كما يشترط أن تساهم جميع المناطق وجميع القطاعات الاقتصادية في عملية التنمية.

4) الشمولية:

ويقصد بها أن التنمية هي تغيير إيجابي في جميع مجالات الحياة الإنسانية، تبدأ من الجانب الاقتصادي من خلال زيادة الدخل الوطني، الذي لابد أن يرافقه استفادة أكبر عدد من أفراد المجتمع من ثمار النمو، وهذه الزيادة ستحسن المستوى المعيشي للأفراد من ناحية التعليم التغذية الصحة، كما تشمل الجانب السياسي من خلال تحقيق الاستقلالية والتحرر.

5) **للتنمية أساس مادي وآخر فكري:**

والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بين الأساس المادي والأفكار الاقتصادية، بحيث يغذي كل منهما الآخر، فمنهاج العلم ومكتشفاته خلقت الجو الملائم للاختراع، ولكن تحويل الاختراعات إلى أدوات إنتاج تفسره ضرورات اقتصادية وقوى اجتماعية ذات مصلحة فيه كذلك استمرار البحث العلمي التطبيقي مرتبط بتطور الإنتاج[1].

6) **التواصل والاستمرارية:**

بمعنى أن مسار التنمية طويل يحتاج إلى فترات زمنية حتى تظهر نتائجه، ويحتاج إلى خطط قصيرة وطويلة المدى، وأهداف مرحلية يتم تحقيقها من أجل الوصول إلى الغايات الكبرى للتنمية.

ثانيا: أبعاد التنمية الاقتصادية:

تتضمن التنمية الاقتصادية عدة أبعاد نلخصها فيما يلي:

1) **البعد الاقتصادي للتنمية الاقتصادية:**

وهو البعد المادي للتنمية الاقتصادية، ومن أبرز ركائز التنمية الاقتصادية ويعتبر المحرك لجميع المجالات التنموية الأخرى، وبه ارتبط مضمون التنمية الاقتصادية، حيث تهدف التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى إلى تحقيق الزيادة الحسابية للدخل الوطني، إضافة إلى تحقيق عدالة التوزيع.

❖ **الزيادة الحسابية في الدخل الوطني:**

وهذه الزيادة لابد أن تنعكس على نصيب الفرد من الدخل الوطني، غير أن المقصود هنا هو الزيادة المصاحبة والمترتبة على تصحيح الاختلالات الهيكلية، أي هي الزيادة المصاحبة للتقدم والتغير في أساليب الإنتاج السائدة، فالتنمية تعني التغير في قوى الإنتاج الاجتماعية (مادية وبشرية)[2]، وهذه الزيادة تتضمن زيادة في حجم السلع والخدمات المستهلكة، وحجم استثمار رؤوس الأموال لكافة المجالات الاقتصادية والزراعية منها والصناعية والمالية وحتى التجارية وغيرها، بمعدل نمو أكبر من حجم السكان فالتنمية الاقتصادية تعني رفع القدرات الإنتاجية للمجتمع وتشجيع الاستثمارات والتجارة الخارجية.

---

[1] زروني مصطفى، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2000، ص: 12.

[2] عمر محي الدين، مرجع سابق، ص: 211.

❖ **تحقيق العدالة في توزيع الدخل:**

إلى جانب تحقيق نمو اقتصـــادي فالتنمية الاقتصـــادية تعني تحقيق عدالة بين الأفراد في توزيع ثمار النمو الاقتصادي، بمعنى ألا تتركز الثروات بيد شريحة معينة من أفراد المجتمع فقط، بل تستفيد من جميع الفئات خاصة الفئات الضـــعيفة في المجتمع، ويكون ذلك عن طريق تدخل الدولة بطريقة مباشـــرة أو غير مباشـــرة، من أجل إعادة توزيع الدخل.

2) البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية:

يتطلب نجاح مســـار التنمية الاقتصـــادية عدم إهمال الجانب الاجتماعي، فجوهر التنمية الاقتصـــادية وأســاســها هو الإنســان، وعليه يجب الاهتمام بالفرد من حيث تكوينه وتدريبه وتطوير قدراته ومهاراته، ليكون عنصـــرا فعالا في مســـعى التنمية، ولا يتأتى ذلك إلا بإحداث تغييرات هيكلية في البناء الاجتماعي للمجتمع ومختلف الهياكل الاجتماعية لها ومحاربة البطالة والفقر[1].

فالتنمية الاقتصـادية تهدف إلى توفير حاجات أفراد المجتمع خاصـة الفئات الأشـد حاجة، فلا يمكن أن نقول إن مجتمعا ما حقق تنمية اقتصادية بينما أفراده ليس لديهم أبسط الحاجات الإنسانية، إذ لابد أن ينعكس النمو الاقتصـــادي على الوضـــع الاجتماعي، وحتى تتحقق تنمية يجب أن تتحســـن التغطية الصـــحية ويرتفع المستوى التعليمي لأفراد المجتمع، وتتقلص معدلات البطالة والأمية والفقر وغيرها.

[1] نور الدين بلقليل، **أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية–دراســـة ميدانية بولايتي المســـيلة وباتنة**، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة، المسيلة–الجزائر، 2019/2018، ص: 17.

3) البعد السياسي للتنمية الاقتصادية:

يتجلى البعد السياسي للتنمية الاقتصادية على مستويين داخليا وخارجيا.

❖ **داخليا:**

تحقيق التنمية يعني إشباع الحاجات المتعددة لأفراد المجتمع خاصة الفئات الأشد حاجة، وهذا ما سيؤدي إلى تماسك المجتمع وانتشار التضامن والأمن داخل المجتمع، إضافة إلى تقوية العلاقة بين الدولة والمجتمع وزيادة تماسك المجتمع.

❖ **خارجيا:**

يتوافق البعد السياسي للتنمية الاقتصادية ومفهوم التنمية المستقلة، والتي يقصد بها قدرة المجتمع على الاعتماد على نفسه، من خلال استغلال قدراته وموارده وامكاناته، وإعطاء أولوية أكبر لموارده المالية المحلية، للوصول إلى اقتصاد محلي مستقل يكتفي بما يملك، ويبني قاعدة علمية وتكنلوجية وطنية تساهم في تفعيل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني[1]، وذلك بهدف تحقيق تحرر واستقلالية تامة للتنمية من التبعية للدول المتقدمة والمنظمات والهيئات الدولية المختصة، إضافة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي من شأنه تخليص المجتمعات من التبعية، وبالتالي الوصول إلى الاستقلال السياسي.

4) البعد الحضاري للتنمية الاقتصادية:

يعتبر البعد الحضاري للتنمية وجه التنمية الذي يمكن رؤيته على أرض الواقع فلم تبق التنمية محصورة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة فقط بل أصبحت تشمل جميع جوانب الحياة الإنسانية ومن بينها الجانب الحضاري الذي تصل إليه الدول بعد مدة طويلة من الزمن.

---

[1] علام عثمان، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا**، أطروحة دكتوراه(منشورة)، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014/2013، ص: 72.

5) البعد الدولي للتنمية الاقتصادية:

لم تبق التنمية محصورة في حدود دولة واحدة بل تجاوزتها لتشمل جميع دول العالم، فأصبحت التنمية تعني إيجاد جو من التعاون والتنسيق بين دول العالم، وبين الهيئات والمنظمات الدولية، والتي تم إنشاؤها بهدف تحقيق التنمية في العالم كله، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة لتجارة العالمية، دون المساس بسيادة واستقلالية الدول، إلى جانب القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، والتي أصبحت تلعب دورا فعالاً في التنمية.

6) البعد البيئي للتنمية الاقتصادية:

بعد النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته دول العالم والذي نتج عنه استنزاف لثروات الطبيعة وغياب كلي للبيئة عند المنظّرين للتنمية، ظهر تيار جديد يدعو إلى إعطاء البيئة والمحافظة عليها نصيبا من اهتمامات الاقتصاديين، بحيث أُدخل بعداً جديداً للتنمية، وهذا البعد هو البعد البيئي، وأصبحت التنمية تسمى التنمية المستدامة حيث تهدف هذه الأخيرة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكن بشرط المحافظة على البيئة ومواردها حتى تبقى للأجيال القادمة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية عملية ضرورية للمجتمعات خاصة النامية منها ويتجلى ذلك في كون التنمية تحقق:

❖ زيادة مستوى الدخل القومي الحقيقي للأفراد:

من نتائج التنمية الاقتصادية المنشودة زيادة حجم الإنتاج من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة في حجم الاستهلاك، نتيجة للزيادة الحاصلة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، هذا يؤدي حتما إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد في الدولة.

❖ التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة:

من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والالتحاق بركب الدول المتقدمة[1]، فنجد أن الدول المتقدمة تتميز بتطور أساليب ووسائل الإنتاج، التي تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج والاستهلاك، كما تتميز بالتقدم التكنلوجي والتقني، بسبب اهتمامها بالبحث والتطوير لطرق ووسائل الإنتاج، وهذا خلافا لما هو موجود في الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى وجود عالمين؛ عالم تمثله الدول المتقدمة وعالم تمثله الدول النامية، وتكمن أهمية التنمية في تقليص هذه الفجوة، ومحاولة الدول النامية اللحاق بركب الدول المتقدمة.

❖ التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي والسياسي:

بعد تحرر الدول المستعمرة وجدت نفسها تابعة سياسيا واقتصاديا للدول المستعمرة، وحتى تتحرر تحتاج إلى الاعتماد على الموارد الذاتية المتاحة، واستغلالها استغلالا جيدا بما يحقق لها الانعتاق من سيطرة الدول المتقدمة، فتحقيق التنمية الاقتصادية سيوفر لها الحاجيات الأساسية للمجتمع، ولن تبقى بحاجة للخارج ما يزيد من حريتها واستقلالها وسيادتها.

---

[1] سامي زعباط، **عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر وآليات علاجها**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، تصدر عن جامعة جيجل، جيجل-الجزائر، عدد خاص، 2018، ص: 260.

❖ **الوصول إلى مستوى الجودة في الإنتاج:**

تؤدي التنمية الاقتصـــادية إلى تحقيق مســـتويات أعلى من التقدم التكنولوجي، وما ينتج عن ذلك من تحسـين أداء وحدات الإنتاج الصـناعي، فضـلاً عن مسـتويات أعلى من الكفاءة الإنتاجية والفنية والتنظيمية والإدارية، حيث تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تحقيق التقدم التكنولوجي، الذي يصاحبه ارتفاع في مستوى أداء وحدات الإنتاج الصناعي، وكذلك في مستوى الإنتاج والتكنولوجيا والتنظيم والكفاءة الإدارية، ونتيجةً للمنافسة المحلية تتحسن جودة المنتج و تنخفض الأسعار وتتطور الصناعة المحلية، وتبقى الوحدات الإنتاجية الأكثر كفاءة وحدها في السوق والتي يُمكنها بثقة إمداد الأسواق المحلية والدولية[1].

❖ **تحسين مستوى التقدم التكنولوجي:**

هناك علاقة مباشـرة بين تحقيق التنمية الاقتصـادية ومسـتوى الدخل القومي، فارتفاع معدلات التنمية تؤدي حتما إلى ارتفاع معدلات الدخل القومي الحقيقي، وزيادة نفقات الدولة على البحث العلمي والتطوير والتكنلوجيا، كما يُمكنها من الحصـــول على أحدث أدوات الإنتاج وطرق التســـيير، الأمر الذي يحقق التقدم التكنولوجي للبلد[2].

❖ **فائضا في ميزان المدفوعات:**

تلعب التنمية الاقتصـــادية دورا مهما في توازن ميزان المدفوعات من خلال زيادة حجم الإنتاج المحلي؛ بسبب زيادة حجم الاستثمارات، وهذا ما يؤدي إلى توفير السلع الأساسية وبتكلفة أقل، فتقل الواردات التي تثقل ميزان المدفوعات، كما يمكن توجيه الزائد عن حاجة المجتمع المحلي والأسواق المحلية نحو التصدير، ومن ثم زيادة حصيلة الواردات.

[1] حامد الريفي، مرجع سابق، ص: 188.

[2] المرجع نفسه، ص: 188.

المطلب الثالث: مقومات وعوائق التنمية الاقتصادية:

يتوقف نجاح التنمية الاقتصادية على وجود العديد من المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وإزالة العوائق التي تواجهها، ويمكن تفصيل تلك المقومات والعوائق كما يلي:

الفرع الأول: مقومات التنمية:

لتحقيق التنمية الاقتصادية يشترط توفر مجموعة من الدعائم والتي تتكامل مع بعضها لتحقيق أبعاد التنمية ومن أبرز المقومات نذكر:

أولا: الموارد الطبيعية:

"تعرف الموارد الطبيعية بوصفها كل العناصر الأصلية التي تؤلف أو تكون الأرض أو موارد الأرض، وهذه الموارد موجودة على الكرة الأرضية، أو فوقها أو تحت سطح الأرض، وتشمل أيضا كل الموارد المتوفرة في أعماق البحار، وتعريف الأمم المتحدة للموارد الطبيعية هو أن تلك الموارد هي أي شيء وجده الانسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها الانسان لمنفعته"[1].

يختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في كونها من متطلبات عملية التنمية أو أنها تلعب دورا أساسيا وحاسما في عملية التنمية، فإن بعض الدول المتقدمة مثل: فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة لها موارد طبيعية كثيرة جدا، بينما فريق آخر لا يراها شرطًا لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية، إلا أنها يمكن أن تسهل وتدعم مساعي التنمية، وبغض النظر عن وجود الموارد من عدمها فيمكن تحقيق حالة من التقدم دون وجود موارد طبيعية، مثل ما فعلت بعض الدول مثل: اليابان والصين، كما أن العديد من الدول المتخلفة لها موارد طبيعية ضخمة، إلا أنها لم تستطع أن تحقق التنمية المنشودة التي تخطط لها[2].

---

[1] محمد صالح تركي القرشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة: 1، 2010، ص: 54.

[2] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث، عمان-الأردن، الطبعة: 1، 2006، ص: 188.

ثانيا: تراكم رأس المال:

وهنا نفرق بين نوعين من رأس المال: رأس المال النقدي السائل ورأس المال المادي:

1) **رأس المال المادي:**

يشمل المباني والمكائن والمعدات والمخزونات ويمكن تقسيمه إلى الأنواع الآتية[1]:

❖ **البنية الأساسية:** وهذا النوع يتضمن مشروعات المنافع العامة مثل: النقل (الطرق، السكك الحديدية، الموانئ)، والكهرباء وشبكة الاتصالات، والمدارس والجامعات، والمستشفيات، وهذه العناصر من رأس المال تسهل نشاطات الإنتاج.

❖ **رأس المال الثابت:** يأخذ شكل مكائن ومعدات في الصناعة والزراعة، تدخل في إنتاج السلع والخدمات.

❖ **رأس مال الخزين (أو المخزونات):** ويشمل السلع الوسيطة، والسلع قيد التصنيع، والسلع كاملة التصنيع.

ورأس المال المادي هو العامل الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، فوجود رأس مال مادي يحقق النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى تراكم رأس المال المادي ورأس المال النقدي.

2) **رأس المال النقدي:**

وهي السيولة المالية أو النقود الموجودة في مجتمع ما، وهي شرط مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ بحيث توفر حدًا أدنى من الموارد الاستثمارية التي تدخل في بناء قاعدة صناعية محلية حديثة، وتساعد في تحقيق التقدم القائم على الجهود الذاتية، ولتكوينه يشترط تحقيق معدل نمو للدخل القومي أعلى من معدل نمو السكان، والذي يعني نمو دخل الفرد بدرجة تسمح بزيادة الادخار ثم الاستثمار، وبالتالي نمو الطاقة الإنتاجية للمجتمع"[2].

إضافة إلى ذلك يشترط وجود أجهزة تمويل قادرة على جمع المدخرات من الأفراد والهيئات وتوجيهها نحو الاستثمارات وقدرتها على القيام بعملية الاستثمار ذاتها[3].

ثالثا: الموارد البشرية:

---

[1] محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص ص: 55 56.

[2] عبير شعبان عبده وسحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها مشاكل الفقر–التلوث البيئي–التنمية المستديمة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية–مصر، دون رقم طبعة، 2013، ص: 85.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 184.

الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد، والتي يمكن أو يحتمل أن تكون أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج سلع أو أداء الخدمات النافعة[1]، لذلك فإن عملية التنمية مرتبطة بالإنسان بشكل أساسي، فجميع متطلبات التنمية الأخرى متوقفة على مستوى الموارد البشرية الموجودة، فلا يمكن الحصول على التكنلوجيا المتطورة والتقنية الجيدة دون وجود أفراد مؤهلين، كما لا يمكن الحصول على موارد طبيعية جديدة دون الجهود البشرية.

لذلك تتطلب التنمية الاقتصادية تغييرا جوهريا في نظام التعليم لمواكبة احتياجات التنمية الاقتصادية والتغير السريع، الغرض منها تنمية مهارات الأفراد وتطويرهم مهنيا وفكريا حتى يستطيعوا فهم التطورات التكنلوجية واستيعابها ثم التكيف مع التكنلوجيا المراد نقلها وتوطينها.[2]

رابعا: التكنولوجيا:

"تعرف التكنولوجيا بوصفها أي معرفة عملية منظمة متأسسة على التجربة، أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات، وإن التكنولوجيا ليست مثل عناصر الإنتاج (الأرض والموارد الطبيعية والعمل ورأس المال)، فالتكنولوجيا تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في التكنولوجيا في السلع الرأسمالية، وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة"[3].

خامسا: دعم الدولة:

لتحقيق التنمية لابد من تكامل جهود الدولة وأفراد المجتمع لتحقيق هذه الغاية، فالمجهودات الفردية لأفراد المجتمع تحتاج تنظيما وتأطيرا، كما أن المجتمع يعجز عن إقامة المشاريع الكبرى وتطبيق القوانين والأمن وغيرها من وظائف الدولة.

---

[1] محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص: 54.

[2] عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص: 222.

[3] محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص: 57.

الفرع الثاني: معيقات التنمية:

تعترض عملية التنمية العديد من المشـكلات التي تقف عقبات في طريق التنمية الاقتصـادية، وهي من أبرز أسباب التخلف، وتختلف من مجتمع إلى آخر حسب الأهمية النسبية لكل عقبة، ويمكن أن نقسمها إلى عوائق اقتصادية وعوائق طبيعية، وعوائق اجتماعية وعوائق سياسية وإدارية، وعوائق خارجية.

أولا: العوائق الاقتصادية:

أخطر عقبات التنمية وأصعبها هي العوائق الاقتصادية، والتي يصعب على المجتمعات تجاوزها، وتتمثل في حلقة الفقر المفرغة، محدودية السوق، قلة الموارد ونقص الادخار، وعدم كفاية الهياكل القاعدية.

1) حلقة الفقر المفرغة[1]:

تواجه الدول المتخلفة العديد من الحلقات المفرغة، والحلقة المفرغة تعني وجود العديد من العقبات المنفصـلة تتبادل التأثير فيما بينها، بمعنى أن كل عقبة هي سـبب ونتيجة في وقت واحد للعقبات الأخرى، فالمجتمعات النامية لا تواجه عقبات معزولة عن بعضـها البعض؛ وإنما تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، تعمل على إبقاء هذه المجتمعات في حالة الركود والتخلف، حيث توجد أكثر من حلقة مفرغة تتشـابك عناصرها لتصعب أو توقف مسيرة التنمية، وعادة ما تواجه المجتمعات حلقة رئيسية تسمى بحلقة الفقر المفرغة، والتي تشمل التخلف في جميع الجوانب، إضافة إلى شح رأس المال الذي يؤدي إلى ضعف الانتاجية.

وتعود فكرة حلقة الفقر المفرغة إلى الاقتصـادي نيركس (Ragnar Nurkse)* وهي الحلقة المتصـلة بتكوين رأس المال، وهي أبرز الأسباب التي أدت إلى تخلف دول العالم الثالث، حيث أدى نقص رأس المال إلى توقف عملية التنمية فيها، فالدول المتخلفة تواجه حلقة مفرغة في جانبين من حيث عرض رأس المال، وكذلك الطلب عليه، ففي جانب العرض نجد أن النقص في رأس المال سـببه نقص الادخار، الذي يؤدي إلى نقص الاستثمار، والذي يعود سببه إلى انخفاض الدخل الحقيقي، الناجم عن الانخفاض في مستوى الإنتاجية، والذي سـببه الانخفاض في رأس المال، أما في جانب الطلب فتتمثل في نقص رأس المال الذي سـببه انخفاض الطلب

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 204.

* **نيركس** (Ragnar Nurkse)**:** هو خبير اقتصادي دولي وصانع السياسة في استونيا بشكل رئيسي في مجال التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية، صاحب نظرية النمو المتوازن لراجنار نيركس (من ويكيبيديا).

على رأس المال، الناجم عن انخفاض الحافز على الاستثمار، الذي يعود إلى انخفاض القوة الشرائية (الطلب)، الناجم عن انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، والذي يعود إلى انخفاض مستوى الإنتاجية، والذي سببه نقص رأس المال وهكذا، بحيث تشكل حلقة مفرغة تتفاعل لتكوينها مجموعة من العوامل، ونتيجة هذا كله قلة رأس المال بأنواعه المختلفة، وحتى تتمكن الدول من الخروج من هذه الحلقة المفرغة تحتاج إلى إحداث دفعة قوية في الاقتصاد، من خلال الحصول على رأس مال من الخارج.

إضافة إلى هذه الحلقة فالدول والمجتمعات المتخلفة تواجه حلقات مفرغة أخرى مشابهة أخرى، مثل الحلقة المفرغة في التعليم، حيث تبدأ بانخفاض المستوى التعليمي، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنتاجية والدخل، ومن ثم انخفاض القدرة على إشباع الحاجات اللاّزمة، أيضا في المجال الصحي؛ فتدني المستوى الصحي السائد في المجتمعات المتخلفة يؤدي انخفاض إنتاجية الفرد، وبالتالي انخفاض الدخل والادخار والاستثمار، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض القدرة على توفير متطلبات الصحية، والنتيجة حلقة مفرغة في المجال الصحي.

2) محدودية حجم السوق:

من أصعب معوقات التنمية الاقتصادية محدودية حجم السوق، ويقصد بها عدم قدرة السوق على تحقيق المنافسة الكاملة، حيث تتميز أسواق الدول النامية بنقائص على مستوى الهياكل وعلى مستوى العمليات داخل السوق، كما تتميز هذه الأسواق بقصور في عوامل الإنتاج، وعدم مرونة الأسعار والجهل بأحوال السوق، وتحجر التركيب الاجتماعي وقلة التخصص[1]، وكل هذه الأسباب تحول دون وصول الدول المتخلفة إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وتتسبب في تعطيل الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة لديها.

3) قلة الموارد ونقص الادخار:

الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك الحالي بل يوجه نحو الاستثمار، حيث تعرف دول العالم الثالث بتراجع حجم الادخار مقارنة بالدخل، والسبب الرئيس هو انخفاض الدخل، فلا يمكن لغالبية سكان الدول النامية ادخار جزء من دخولهم لأنها لا تكفيهم لسد حاجاتهم الأساسية، إضافة إلى تهميش القطاعات ذات الإنتاجية العالية في الاقتصاد المحلي كالصناعة والتجارة الخارجية أدى إلى انخفاض

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 209.

المدخرات الاختيارية[1]، فقلة المدخرات تنعكس على حجم الاستثمارات المنتجة، والتي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية.

4) الازدواجية الاقتصادية:

الازدواجية الاقتصادية أو الاقتصاديات الثنائية هو مصطلح يستعمل للدلالة على الاختلالات والاختلافات والفروقات القائمة بين القطاعات الاقتصادية المتخلفة والمتقدمة في دولة ما، كما يستعمل للدلالة أيضا على الاختلافات بين القطاع الحضري والقطاع الريفي، كما يستخدم للتمييز بين ذلك الجزء من القطاع الزراعي الذي ينظم الإنتاج فيه على نطاق واسع، وتستخدم فيه الأساليب الإنتاجية الحديثة، ويوجه عادة للتصدير، ويسيطر عليه في الغالب الأجانب، وبين القطاع الزراعي الذي ينظم الإنتاج فيه على نطاق ضيق، جدا فضلا عن كونه غير موجه للسوق العالمي[2]، عموما هذا المصطلح يدل على الفروقات والاختلالات بين الأقاليم والقطاعات في مجتمع ما، ولا شك أن لهذه الاختلالات آثارا سلبية على التنمية الاقتصادية.

5) عدم تنويع مصادر الدخل:

تتميز الدول النامية أو الأقل تقدما باعتمادها على مصدر وحيد للدخل يشكل أغلب إيراداتها، فقد تعتمد على النفط أو الزراعة أو السياحة، وهذا ما يرهن خطط التنمية، ويجعلها مرتبطة بوضعية ذلك القطاع، مثلا دولة نفطية تعتمد على البترول كمصدر وحيد للدخل، في حالة تراجع أسعار البترول أو تذبذب تسويقه فإن جميع خطط التنمية تتعطل، وهذا يشكل عائقاً كبيرا في مسار التنمية الاقتصادية.

6) عدم كفاية البنية الأساسية:

من أبرز شروط التنمية الاقتصادية إحداث تغيرات جذرية وعميقة وشاملة، ولكنها تصطدم غالبا في الدول النامية بعدم قدرة مرافق البنية الأساسية اللازمة لانطلاق المشروعات الإنتاجية على مواكبة هذا التطور، ويحتاج تطوير هذه المرافق موارد مالية كبيرة لا تملكها هذه الدول، كما أنها تستغرق زمنا حتى تغطي تكاليف انشائها[3]، فحاجة الدول النامية إلى وجود بنية أساسية متطورة تواكب عملية التنمية الاقتصادية والتغيرات

---

[1] عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص ص: 51 52.

[2] عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق: ص: 126.

[3] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية، بيروت-لبنان، الطبعة: 1، 2014، ص: 290.

الحاصلة تقابل بعدم قدرتها على تمويل هذه المشاريع الأساسية للتنمية، ما يصعب عملية التنمية الاقتصادية ويزيد من حالة التخلف.

ثالثا: العوائق الاجتماعية:

تعتبر العوامل الاجتماعية والمتمثلة في خصائص السكان الكمية والنوعية العامل الأساسي لتحديد مصير التنمية، فالبلدان المتخلفة تعاني من تدني المستوى المعيشي من ناحية التعليم والصحة وغيرها، وهذه البيئة لا تساعد على تحقيق التنمية بل تعمق حالة التخلف، فانتشار الأمية وتدني المستوى العلمي والثقافي وانتشار بطالة المتعلمين، وعدم قدرتهم على الإنتاج، إلى جانب انعدام التأهيل والتدريب أو انخفاض كفاءة ما هو موجود منها، إضافة إلى الشعور باليأس والإحباط، من أسباب فشل مساعي التنمية، بحيث يؤدي هذا كله إلى عدم استفادة أفراد المجتمع من ثمار التنمية، وعدم البحث عن طرق وآليات جديدة للوصول إلى التنمية، لذلك فإن تدهور الوضع الصحي والمعاشي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض انتاجية الأفراد، ومنه انخفاض في مستوى الإنتاج عموما، والذي يؤدي بدوره إلى صعوبة التغيير والبحث عن البدائل، وبالتالي حدوث ركود اقتصادي وبطالة وقلة الكفاءة وغيرها من الآثار السلبية[1].

رابعا: العوائق السياسية والإدارية:

مما لا شك فيه أن العامل السياسي عامل قوي ومؤثر على مسار التنمية؛ لأن عدم توافر الاستقرار كما هو الحال بالدول النامية يشكل عقبةً صعبةً تواجه تحقيق التنمية الاقتصادية، فاتخاذ قرارات مهمة ومصيرية من شأنها أن تعزز التنمية تحتاج إلى استقرار سياسي داخل المجتمع، ويحتاج إلى بيئة سياسية مهيأة تسمح بإدارة المجتمع وإدارة التنمية على النحو المطلوب دون وجود ردود أفعال غير مرغوب فيها.

كذلك العقبات الإدارية وفي مقدمتها انتشار البيروقراطية، والتي تؤدي إلى عرقلة العمل الإداري وتعطيل الخدمة العمومية، كما تعتبر البيروقراطية أحد أهم أسباب قلة المشاريع التنموية وتعطلها، إضافة إلى التجاوب البطيء للإدارة وقوانينها مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة يعتبر عائقًا كبيرا يواجه التنمية

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص: 221.

خامسا: العوائق الخارجية:

إن العقبات الخارجية تتمثل أساسا في المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تواجهها المجتمعات مع الخارج، حيث تعتبر الحروب أهم عائق ومشكل تواجهه المجتمعات، فأغلب الدول النامية كانت دولًا مستعمرةً عانت من استنزاف ثرواتها المادية والبشرية، وحتى بعد تحررها وجدت نفسها تعاني من التبعية للمستعمر، وهذا ما عمق من مشاكلها الداخلية وأعاق مسار التنمية.

كما شكل النظام العالمي ضغوطا متواصلة على الدول النامية، من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فيمكن القول إن النظام الاقتصادي العالمي الراهن هو الذي وسع الفجوة بن الدول المتقدمة اقتصاديا وبين دول العالم الثالث، وهو المسؤول عن استمرارها واستمرار حالة الفقر الجماعي وحال التخلف الاقتصادي والركود التقني، حيث انتشرت العولمة بمختلف جوانبها فأدت إلى عولمة الأسواق، وعدم قدرة الدول المتخلفة على منافسة سلع الدول المتقدمة، وهو ما أدى إلى تعميق مشاكل الدول المتخلفة، وتدهور شروط تبادلها التجاري، خاصة في الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الخام[1].

[1] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، مرجع سابق، ص:292.

المبحث الثاني: أهداف التنمية ومؤشراتها:

تهدف التنمية الاقتصادية لتحقيق مجموعة من الغايات، ويتم قياس مدى تحقق هذه الأهداف من خلال مجموعة مؤشرات ونفصلها كما يلي:

المطلب الأول: أهداف التنمية الاقتصادية:

يمكن التطرق لأهداف التنمية الاقتصادية من خلال التطرق للأهداف العامة والأهداف الدولية كما يلي:

الفرع الأول: الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية:

هناك العديد من الأهداف التي تسعى التنمية إلى تحقيقها، وهي تتلخص في الأهداف الأساسية التالية:

أولا: زيادة الدخل الوطني الحقيقي:

الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية هو تحقيق زيادة حقيقية في الدخل الوطني، ويقصد به الزيادة المحققة في حجم السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة، فهذه الزيادة تساهم في حل أو التقليل من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات، خاصة إذا كانت الزيادة المحققة نتيجة تغيُّر هيكلي عميق في البنية الاقتصادية، غير أن هذه الزيادة تحكمها مجموعة من العوامل، كمعدل الزيادة في عدد السكان وإمكانيات البلد الفنية والمادية والتكنلوجية، حيث يرتبط معدل الزيادة في الدخل بمعدل الزيادة في السكان، فكلما ارتفع معدل النمو السكاني كان المجتمع مضطرا إلى العمل أكثر من أجل تحقيق نسبة أعلى من الزيادة في الدخل، كما ارتبطت بالإمكانيات الفنية والتكنلوجية والمادية للبلد حيث تكون الزيادة المحققة في الدخل أعلى كلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات البشرية بكثرة في الدولة[1].

[1] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، مرجع سابق، ص:26.

ثانيا: تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع:

لا تتوقف التنمية الاقتصادية في زيادة الدخل الوطني فقط بل يجب أن يصاحبه تحسن في الوضع أو المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ومستوى المعيشة هو تعبير عن الضروريات المادية الأساسية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، فالتنمية تعمل على زيادة الدخل الحقيقي للأفراد، والذي ينعكس على مستواهم المعيشي، من خلال زيادة ما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات لإشباع حاجياته.

رابعا: تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:

ما يميز الدول النامية التي تعاني من التخلف هو سوء توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ فئة قليلة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته، بينما الغالبية الكبرى تعاني من الفقر وانخفاض الدخل وتدني المستوى المعيشي وتدني المستوى التعليمي والصحي، حيث توجه الأموال نحو أنشطة غير إنتاجية أو أنشطة تنتج سلعاً موجهةً للأغنياء فقط لإشباع حاجاتهم، وهذا فيه هدر لموارد المجتمع ولذلك فإن زيادة الطاقة الإنتاجية تحتاج زيادة الطلب على السلع المنتجة، ومن بين وسائل زيادة الطلب إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع في المجتمع[1].

خامسا: إحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد الوطني:

لا تقتصر التنمية الاقتصادية على زيادة الدخل الوطني ونصيب الفرد منه فقط، بل تهتم أيضا بطريقة حدوث الزيادة حيث تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع الهيكل الإنتاجي وتغيير التركيب النسبي للاقتصاد الوطني، كما تعمل على إحداث توسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، من خلال إنشاء صناعات ثقيلة تمد بقية القطاعات بكل احتياجاتها، كما تعمل التنمية الاقتصادية على تحسين وتجديد القاعدة الإنتاجية، واحداث ترابط بين القطاعات، وتحقيق الاستقلالية عن الخارج من جميع النواحي.

[1] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، مرجع سابق، ص:27.

سادسا: تحقيق السيادة والاستقلال السياسي والاقتصادي:

إن الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه المجتمعات على اختلاف أعراقها وثقافاتها هو تحقيق الحرية والاستقلال السياسي والاقتصادي، حيث تعاني المجتمعات المتخلفة من ارتباط وتبعية للدول المتقدمة أو المستعمرة من جميع النواحي سياسياً واقتصاديا وحتى ثقافيا، والتبعية هي تأثر الاقتصاد المحلي بالتغيرات الخارجية وخضوع الدولة المتخلفة للدول المتقدمة، بحيث تجني هذه الأخيرة منافع أكبر من الدول المتخلفة، ومن جهة أخرى فالدول المتقدمة والتي كانت في الغالب دولاً استعمارية تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المتخلفة خدمة لمصالحها، والرهان الذي تحمله المجتمعات النامية هو فك هذا الارتباط وبناء اقتصاد مستقل يراعي خصوصية المجتمع المحلي ونمط حياته ووفقا لآرائه ومعتقداته، وفي النهاية القوة الاقتصادية تمكن المجتمع من التحرر السياسي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثاني: الأهداف الدولية للتنمية:

بعد ظهور الأمم المتحدة أصـــبحت من أهم المنظمات التي تعمل على تحقيق التنمية في دول العالم، من خلال برامجها المتنوعة مثل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد وضـــعت في جدول أعمالها مجموعة من الأولويات التي يجب تحقيقها، وعلى أســاســها وضــعت مجموعتين من الأهداف التنموية، تتمثل في الأهداف الإنمائية للألفية في الفترة: (2000-2015)، والأهداف التنموية للتنمية المستدامة في الفترة: (2015-2030)، وهذه الأهداف تتمثل في:

أولا: أهداف الألفية للتنمية:

وهي مجموعة من الأهداف والغايات التي اتفق المجتمع الدولي على تحقيقها وتتمثل في:[1]

- **الهدف الأول:** القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- **الهدف الثاني:** تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- **الهدف الثالث:** تحقيق المساواة بين الجنسين ودعم المرأة.
- **الهدف الرابع:** تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- **الهدف الخامس:** تحسين صحة الأمهات الحوامل.
- **الهدف السادس:** مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض الأخرى.
- **الهدف السابع:** كفالة الاستدامة البيئية.
- **الهدف الثامن:** إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

[1] الأمم المتحـدة، تقرير الأهـداف الإنمـائيـة، على الموقع https://www.un.org، تاريخ الاطلاع: 2022/10/10، على الساعة: 21:00.

ثانيا: الأهداف التنموية للتنمية المستدامة:

بعد ظهور مفهوم الاستدامة في التنمية تم إضافة أهداف جديدة للتنمية نلّخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: أهداف التنمية المستدامة.

الهدف	البيان
1	القضاء على الفقر.
2	القضاء على الجوع.
3	الصحة الجيدة والرفاه.
4	التعليم الجيد.
5	المساواة بين الجنسين.
6	المياه النظيفة والنظافة الصحية.
7	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
8	العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
9	الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.
10	الحد من أوجه عدم المساواة.
11	مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
12	الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

13	العمل المناخي.
14	الحياة تحت الماء.
15	الحياة في البر.
16	السلام والعل والمؤسسات القوية.
17	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية، على الموقع https://www.un.org، تاريخ الاطلاع: 2022/10/1، على الساعة: 21:00.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية:

هناك مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح التنمية والمؤشر "عبارة عن أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعا أو حالةً معينةً، وعليه يمكن القول إن المؤشرات تمثل نموذجا أقرب للواقع، ولكن ليس الواقع بحد ذاته لأن المؤشر يحكم على أداء جزء من الواقع التنموي، أما الحكم على الأداء التنموي الكلي فإنه يحتاج إلى مجموعة من المؤشرات التي لها علاقة بالعملية التنموية ككل[1]، ويمكن تفصيلها كما يلي:

الفرع الأول: المعايير الاقتصادية (معايير الدخل):

تعتبر معايير الدخل هي المؤشر الأساسي للتنمية الاقتصادية، وتتضمن أربعة معايير فرعية:

أولا: معيار الدخل القومي الكلي:

كثيرا ما يستخدم الدخل القومي الكلي لقياس النمو الاقتصادي بدلا من استخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن حصول الزيادة في الدخل الكلي قد لا تحقق النمو الاقتصادي دائما، فالزيادة في الدخل القومي مع حصول زيادة أكبر في عدد السكان بمعدل أكبر لا تؤدي إلا تحقيق النمو الاقتصادي، والعكس ففي حالة انخفاض الدخل القومي مع وجود هجرة من وإلى الدولة وانخفاض عدد السكان فلا يعتبر ذلك تخلفا اقتصاديا.

ثانيا: معيار الدخل القومي الإجمالي المتوقع:

إضافة إلى المعيار السابق فإنه يمكن قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الحقيقي أو الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلّغته من تقدم تقني، فيمكن أخذ هذه المقومات في الاعتبار عند قياس حجم الدخل، غير أنه وجد انتقادات مثل: صعوبة تقدير وقياس الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

[1] علام عثمان، مرجع سابق، ص: 108.

ثالثا: معيار متوسط الدخل الفردي:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا، عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، غير أنه واجه العديد من الصعوبات مثل: الصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، إضافة إلى أن الكثير من احصائيات السكان والدخول غير دقيقة أو غير كاملة ما يجعل المقارنة بين الدول مشكوكًا في صحتها[1].

رابعا: معادلة سنجر (SINGER) للنمو الاقتصادي:

من أبرز المعايير المعتمدة في قياس مستوى التنمية نجد المعدلة التي وضعها الاقتصادي سنجر للنمو الاقتصادي في عام 1952، وهي دالة لثلاثة عوامل هي: الادخار، إنتاجية رأس المال، معدل نمو السكان، وتتخذ هذه الدالة الشكل التالي[2]:

معدل النمو السنوي لدخل الفرد=

(معدل الادخار الصافي X إنتاجية الاستثمارات الجديدة) –معدل نمو السكان.

وتأخذ الشكل التالي:

$$D=SP-R$$

(D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

(S) هي معدل الادخار الصافي.

(P) هي إنتاجية رأس المال.

(R) هي معدل نمو السكان السنوي.

[1] Prabha Panth**, Economic Development: Definition, scope, and Measurement**, Osmania University, India, 2020, p: 6.

[2] كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية –دراسة تحليلية وقياسية–**، أطروحة دكتوراه (منشور)، تخصص: اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان–الجزائر، 2013، ص: 23.

الفرع الثاني: المعايير الاجتماعية:

ويقصد بالمعايير الاجتماعية عديداً من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية، وتشمل هذه المعايير:

أولا: المعاير الصحية:

من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع ما يلي:

1) عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان (معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة–معدل الوفيات من الأطفال الرضع (أقل من سنة)) فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية، وكل هذه من صفات التخلف.

2) معدل توقع الحياة عند الميلاد أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.

3) كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

ثانيا: المعايير التعليمية:

من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على المستوى التعليمي والثقافي نذكر:

1) نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

2) نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.

3) نسبة المنفق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الانفاق الحكومي.

ثالثا: معايير التغذية:

العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها، مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية، وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية، ومن ثم، انخفاض مستويات الدخول فيها.

ومن أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على مستوى التغذية ما يلي:

1) متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية.

2) نسبة النصيب من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

الفرع الثالث: معايير التبعية الاقتصادية:

أولا: مؤشرات التبعية التجارية:

ويضم مجموعة كبيرة من المؤشرات نذكر من بينها:[1]

1) مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي:

وهو من المؤشرات التي توضح مدى انكشاف الدولة تجاريا على العالم الخارجي، فكلما كان المؤشر مرتفعا دل على شدة تأثر الاقتصاد المحلي بالعالم الخارجي، ويدل على اندماج اقتصاد البلد في السوق الدولية، والعكس صحيح كلما انخفضت قيمة المؤشر كلما دل ذلك على استقلال وفك الارتباط، ويضع له الاقتصاديون مدى يتراوح بين 20% وأقل من 45% ويمكن حسابه وفقا للمعادلة التالية:

مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي= ((الصادرات +الواردات) /الناتج الإجمالي)×	100

2) مؤشر التركيز السلعي للصادرات:

يهدف هذا المؤشر إلى الكشف عن مدى التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع، حيت تتميز الدول النامية بتصديرها لعدد قليل من السلع غالبيتها سلع أولية، وبالتالي زيادة التركيز السلعي الذي يؤدي إلى زيادة التبعية الاقتصادية، فإذا بلغ المؤشر 60% فان اقتصاد تلك الدولة يصبح في وضع لا يسمح بمقاومة أي إجراءات تقوم بها الدول المستوردة.

ويقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات بالمعادلة التالية:

مؤشر التركيز السلعي للصادرات= ((صادرات السلعتين الرئيسيتين) /مجموع الصادرات) ×100

[1] محمد ناجي محمد الزبيدي، **تحليل بعض مؤشرات التبعية التجارية في الاقتصاد العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، تصدر عن جامعة كربلاء-العراق، العدد: 20، 2016، ص ص: 207 208.

3) مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:

يعبر هذا المؤشر عن مدى تركز صادرات الدولة إلى عدد محدود من الدول، فكلما كان المؤشر مرتفعا كلما كانت الدولة أكثر قابلية للتأثر بالقرارات الخارجية، وينطلق هذا المؤشر من فرضية أن الدولة تتصرف كالمستثمر الخاص الذي ينوع محفظته الاستثمارية، من أجل تقليل المخاطر فالتنويع مطلوب في الدول التي يصدر إليها وليس في السلع فقط.

ويقاس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات بالمعادلة التالية:

مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات= ((الصادرات لأهم دولتين) /مجموع الصادرات) ×100

ثانيا: مؤشرات التبادل التجاري:

وتتمثل مؤشرات التبادل التجاري في:[1]

1)معدل التبادل الدولي:

يعرف معدل التبادل الدولي لبلد ما بأنه عبارة عن الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها إلى الخارج، لكن من الناحية العملية فإن سعر كل سلعة يعبر عنه بمبلغ معين من النقود، وليس بوحدات من سلعة أخرى (أي نقدا وليس مقايضة)، وبالتالي فإن معدل التبادل الدولي يتحدد بالمقارنة بين سعر صادرات الدولة وسعر وارداتها، ونميز بين نوعين من معدل التبادل الدولي معدل التبادل الصافي ومعدل التبادل الإجمالي.

2)معدل التبادل الصافي:

يعتبر من أبسط المعدلات وأكثرها انتشارا، ويتلخص في المقارنة بين الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والأرقام القياسية لأسعار الواردات على النحو التالي:

معدل التبادل الصافي:((الرقم القياسي لأسعار الصادرات) /الرقم القياسي لأسعار الواردات) ×100

[1] بسطالي حداد، **استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي دراسة حالة الجزائر من 1990-2010**، مذكرة ماجيستير(منشورة)، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2013، ص: 4.

فانخفاض معدل التبادل عن 100 يعبر عن اتجاهه في غير مصـــلحة الدولة، والعكس يدل على أنه في مصلحة الدولة، ويستخدم هذا المعدل غالبا لتوضيح ما إذا كان هناك زيادةٌ أو نقصانٌ في حجم السلع التي يجب تصديرها للحصول على كمية معينة من السلع المستوردة، وهو معدلٌ صاف لأنه يستخدم بالنسبة لكميتين من السلع يفترض أن قيمتيهما متساوية.

ويحسب الرقم القياسي بطريقتين:

- **الرقم القياسي لـ لاسبير:**

الرقم القياسي=الكمية في سنة الأساس× السعر في سنة المقارنة/ الكمية في سنة الأساس× السعر سنة الأساس×100.

- **الرقم القياسي لـ باش:**

الرقم القياسي= الكمية في سنة المقارنة× السعر في سنة المقارنة/ الكمية في سنة المقارنة× السعر في سنة الأساس×100

3)معدل التبادل الإجمالي:

الهدف منه هو إعطاء فكرة عامة عن الواردات الفعلية للدولة دون النظر إلى مصدر تمويلها، أما إذا كان الهدف إبراز الواردات الفعلية التي تم سداد قيمتها عن طريق حصيلة الصادرات فقط فيستخدم معدل التبادل الصافي، ويقاس بالعلاقة التالية:

معدل التبادل الإجمالي= ((الرقم القياسي لكمية الصادرات) /الرقم القياسي لكمية الواردات×100.

ثالثا: مؤشر التبعية المالية:

ويشمل هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية أهمها[1]:

1) عبء خدمة الدين الخارجي:

وهو مؤشـــر يعكس مدى قدرة الدولة المقترضـــة على الوفاء بأعباء الديون الخارجية الناتجة عن تبني سياسات تنموية، وهذا بالنظر إلى حجم الصادرات، وتعتبر المديونية الخارجية أهم الأسباب الكبرى في فشل برامجها التنموية، ويقاس بالعلاقة التالية:

((أقساط الديون +الفوائد) /قيمة الصادرات) ×100

2) مؤشر عبء الإعالة[2]:

يقيس هذا المؤشـــر يتعلق بالانفجار الســـكاني، والذي يعتبر من خصـــائص الدول المتخلفة، حيث تتميز بارتفاع فئة الأعمار غير العاملة (الأطفال أقل من 15 سنة، أو الشيوخ فوق 65سنة)، حيث يمثل الأطفال أقل من 15ســـنة في كينيا مثلا نصـــف الســـكان، وبالتالي المجتمع يحمل عبء إعالتهم ويحســـب بالعلاقة التالية:

مؤشر عبء الإعالة= ((مجموع السكان أقل من 15سنة+مجموع السكان فوق 65 سنة) /مجموع السكان بين 15 سنة و65 سنة) ×100

[1] عطية خمخام، **التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة دراسات اقتصادية، تصدر عن جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر، عدد: 3، 2020، ص: 169.

[2] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، مرجع سابق، ص: 49.

الفرع الرابع: المعايير المركبة:

وتشمل المعايير التالية:

أولا: المعايير غير الدخلية[1]:

1) **الرقم القياسي لمستوى المعيشة:**

حيث قام كل من (Drenoweski.scott) بدراســـة هادفة لقياس التنمية من خلال ما سمي "الرقم القياسي لمستوى المعيشة" والمحسوب على أساس تقييم كمي لجملة من الحاجات المادية والثقافية.

2) **الرقم القياسي لماكجرانان(Mc.Granahan):**

قام ماكجرانان وجماعته بدراسة لإيجاد رقم قياسي للتنمية باستخدام 18مؤشرا (تم اختيارها بعد تنقيح قائمة بـ: 73مؤشرا) وهي:

- العمر المتوقع عند الولادة.
- نسبة السكان في مواقع السكان أكبر من 20.000.
- استهلاك البروتين الحيواني لكل فرد في اليوم.
- نسبة تسجيل الطلبة في مرحلتي الابتدائي والثانوي مع بعضهما.
- نسبة التسجيل في المعاهد المهنية.
- معدل الأشخاص لكل غرفة.
- توزيع أو تداول الصحف لكل 1000 من السكان.
- عدد الهواتف لكل 100.000 من السكان.
- عدد مستقبلات بث الراديو لكل 1000 من السكان.
- نسبة السكان النشطين اقتصاديا الذين لديهم كهرباء وغاز وماء.
- نسبة الإنتاج الزراعي إلى عدد العمال الذكور الزراعيين.
- نسبة العمال الذكور البالغين في الزراعة.
- استهلاك الكهرباء (كيلوواط لكل فرد).

[1] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، مرجع سابق، ص: 48 .

- ❖ استهلاك الحديد (كيلوغرام لكل فرد).
- ❖ استهلاك الطاقة (كيلو غرام فحم مكافئ لكل فرد).
- ❖ نسبة الناتج المحلي الإجمالي المشتق من الصناعة التحويلية.
- ❖ التجارة الخارجية لكل فرد بالدولار الأمريكي.
- ❖ نسبة الحاصلين على رواتب وأجور إلى المجموع الكلي للسكان النشطين اقتصاديا.

3) **الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية:**[1]

وهو المعيار الذي وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام 1977، وهو معيار مركب من يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة، ولذا فإنه أكثر شمولاً مقارنة بالمعايير الفردية، ويتكون هذا المعيار من ثلاثة مؤشرات فرعية:

- ❖ توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار).
- ❖ معدل الوفيات بين الأطفال (مؤشر صحي للصغار).
- ❖ معرفة القراءة والكتابة (مؤشر تعليمي).

ويتم حساب معيار نوعية الحياة المادية وفقا للخطوات التالية:

أ) يتم تجميع بيانات عن المؤشرات الثلاثة سالفة الذكر في الدول المراد قياس معيار نوعية معيار الحياة المادية بها.

ب) يتم اعطاء رتباً تنازلية أو تصاعدية لكل دولة في كل مؤشر غير أنه يعاني من بعض أوجه القصور:

- ❖ يركز على بعض وليس كل جوانب الحياة.
- ❖ يهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهود المبذولة في تحقيقها.
- ❖ يعطي المؤشرات الثلاثة المكونة له أوزانا نسبية متساوية.
- ❖ يهمل المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في مستويات الدخل.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص: 116.

ثانيا: الرقم القياسي للتنمية البشرية (IDH):

ويضم المؤشرات الفرعية التالية[1]:

1) دليل التنمية البشرية منذ 1990:

الرقم القياسي للتنمية البشرية (IDH) هو مؤشر حديث اعتمده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD)* منذ عام 1990، حيث أصبح ينظر إلى البشر على أنهم الثروة الحقيقة، وأن التنمية هي عملية توسيع خيارات البشر، بعد أن كان ينظر إلى التخلف على أن سببه مادي بحت يتمثل في قلة رؤوس الأموال، لذلك فهو يهتم بنمو الدخل الفردي (الجانب الاقتصادي) من جهة، وأيضا بكيفية توجيهه إلى للنواحي الاجتماعية (الصحة والتعليم بالخصوص) من جهة أخرى، فهو يقيس ثلاثة جوانب باستخدام ثلاثة مؤشرات فرعية:

❖ **حياة مديدة وصحية:**

وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، القيمة الدنيا والقصوى لهذا المؤشر هي 25 و85 على التوالي.

❖ **اكتساب المعرفة:**

ويقاس بمؤشر التعليم الذي يحسب باستخدام مؤشرين فرعيين: معدل التمدرس لمختلف الأطوار من الابتدائي للتعليم العالي ويأخذ ثُلُث الأهمية، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (أو ما يعبر عنه بدليل محو الأمية لدى البالغين) ويأخذ ثلثا الأهمية، وكلا المؤشرين يأخذ قيمة دنيا 0% وقيمة قصوى 100%.

❖ **مستوى معيشة لائق:**

ويقاس باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد معبرا عنه بمقياس تكافؤ القوة الشرائية بالدولار الأمريكي (PPA) ويأخذ قيمة دنيا 100دولار وقيمة قصوى 40.000دولار.

---

[1] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، مرجع سابق، ص-ص: 53-70.

*(pnud) هو شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية العالمية، وهو منظمة تدعو إلى التغيير وربط البلدان بالخبرات والمعارف والموارد بهدف مساعدة الشعوب على بناء حياة أفضل. (من موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

ويأخذ (IDH) قيما تتراوح بين 0و1 وتقسم الدول حسبه إلى ثلاث مجموعات:

- ❖ دول ذات تنمية بشرية منخفضة: IDH<0.5
- ❖ دول ذات تنمية بشرية متوسطة: 0.8 > IDH >0.5
- ❖ دول ذات تنمية بشرية مرتفعة: 0.8< IDH

2)دليل التنمية البشرية منذ 2010:

تضمن تقرير التنمية البشرية لعام 2010 تعديلا جزئيا لكيفية حساب IDH في أبعاده الثلاثة كالتالي:

❖ **حياة مديدة وصحية:**

وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ولكن مع تغيير القيمة الدنيا والقصوى لهذا البعد حيث أصبحت 20 و83.2 على الترتيب.

❖ **اكتساب المعرفة:**

ويقاس بدليل التعليم دوما ولكن بتعديل مؤشريه الفرعيين حيث أصبح يضم:

- متوسط سنوات الدراسة وحده الأقصى 13.2 والأدنى 0.
- متوسط سنوات الدراسة المتوقع وحده الأقصى 20.6 والأدنى 0.
- وفي حساب قيمة البعد النهائية يستخدم دليل التعليم المركب الذي تتراوح قيمته بين 0 كحد أدنى و0.951 كحد أقصى.

❖ **مستوى معيشة لائق:**

ويقاس باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد، معبرا عنه بمقياس تكافئ القوة الشرائية بالدولار الأمريكي (PPA) ولكن بتعديل القيمة الدنيا إلى 163 والقيمة القصوى إلى 108.211.

وتغيرت معادلة حساب دليل التنمية البشرية إلى العلاقة:

$$IDH=5(I1+I2+I3)1/3$$

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

3) **دليل التنمية البشرية معدلا بعدم المساواة:**

يقيس هذا الدليل التفاوت بين السكان في كل بعد من أبعاد التنمية البشرية، بحسم متوسط القيمة لكل بعد من الأبعاد وفقًا لمستوى عدم المساواة فيه، وتكون قيمة دليل التنمية البشرية معدلًا بعدم المساواة مساويةً لدليل التنمية البشرية الأصلي عندما تكون المساواة تامة بين الناس، وتكون قيمة الأول أقل من الثاني في حالة وجود عدم مساواة.

وتضمن تقرير التنمية البشرية لعام 2010 مقياسا جديدًا لعدم المساواة بين الجنسين سمي "دليل الفوارق بين الجنسين" الذي يقيس العوائق التي تواجهها المرأة في ثلاثة أبعاد: الصحة الإنجابية، التمكين وسوق العمل، وتتراوح قيمة هذا الدليل بين 0 (مساواة تام بين الجنسين) و1 (انعدام المساواة بينهما في جميع الأبعاد).

4) **الرقم القياسي للفقر البشري (IPH):**

وهناك نوعان للرقم القياسي للفقر البشري وهما (IPH-1) و (IPH-2).

❖ **الرقم القياسي للفقر البشري: (IPH-1)**: يخص هذا المؤشر الدول النامية، وإذا كان دليل التنمية البشرية يقيس متوسط الإنجازات، فإن دليل الفقر البشري (IPH-1) يقيس أوجه الحرمان في الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي الحياة المديدة والصحية، ومستوى المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق.

وبذلك فإن المؤشرات الفرعية لـ (IPH-1) هي:

- التعرض لخطر الوفاة مبكرا قبل سن الأربعين، ويتم قياسه بعمر متوقع عند الولادة يقل عن 40 عاما، (نرمز له بـ: P_1).
- الحرمان من عالم القراءة والتواصل، ويقاس بمعدل الأمية عند الكبار (نرمز له بـ: P_2).
- الافتقار إلى سبل الحصول على التوفير الاقتصادي الإجمالي، (نرمز له بـ:P_3)، ويقاس بمتوسط غير مرجح لمؤشرين فرعيين هما:

-النسبة المئوية للسكان الذين لا يستعملون مصدر مياه جديد.

-النسبة المئوية للأطفال دون معدل الوزن الطبيعي لأعمارهم.

يحسب دليل الفقر البشري (IPH-1) بالعلاقة:

$$IPH-1= 1/3(P13+P23+P33)3$$

❖ **الرقم القياسي للفقر البشري: (IPH-2):**

يخص هذا الرقم الدول المتقدمة أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، ويقيس أربعة أبعاد:

- التعرض لخطر الوفاة قبل سن الـ 60 سنة. (P1)
- الاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات، ويقاس بمعدل الأمية لدى البالغين بين 16–60 سنة الذين يعانون من الأمية الوظيفية (P2).
- النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون دون مستوى الفقر (50% متوسط الدخل المتاح والمعدل للأسرة) (P3).
- الاستبعاد الاجتماعي ويقاس بمعدل البطالة طويلة الأجل (12 شهرا فما فوق) (P4)

يحسب دليل الفقر البشري (IPH-2) بالعلاقة:

$$IPH-1= 1/3(P13+P23+P33+P43)3$$

5) **دليل الفقر البشري متعدد الأبعاد:**

وهو دليل جديد اعتمده تقرير التنمية البشـــرية لعام 2010 وهو يقيس أوجها مختلفةً من الحرمان على مستوى الفرد في الأسرة (بالاعتماد على المسوح الأسرية) في ثلاثة أبعاد:

❖ **الصـــحة:** يســتعمل فيه مؤشــر التغذية (وجود فرد واحد من الأســرة على الأقل يعاني من ســوء التغذية) ومؤشر وفيات الأطفال (وفاة ولد أو أكثر).

❖ **المعرفة:** ويستخدم فيه مؤشر سنوات الدراسة (عدم استكمال أي فرد من الأسرة خمس سنوات دراسية) ومؤشر السكان الملتحقين بالمدرسة (وجود ولد واحد على الأقل في سن الدراسة غير ملتحق بالمدرسة).

❖ **مســتوى المعيشـــة:** ويقاس بمؤشــرات: وقود الطهو (اســتخدام وقود وســخ للطهو كالفحم والحطب.) المراحيض (عدم الحصــول على مرافق محســنةً للصــرف الصــحي)، المياه (عدم الحصــول على مياه الشــرب النظيفة)، الكهرباء (عدم الحصول على الكهرباء)، الأرض (السكن على منزل أرضه تراب)، والأصول (عدم

امتلاك سيارة أو شاحنة أو أي آلية مشابهة، واقتناء وسيلة واحدة من هذه الوسائل على الأكثر: دراجة-دراجة نارية-راديو-ثلاجة-هاتف-تلفاز).

يحدد لكل فرد عدد من النقاط وفقا لأوجه حرمان أسرته في كل من المؤشرات العشرة المذكورة، ويبلغ العدد الأقصى من النقاط 10، وتحسب كل المؤشرات بالتساوي.

الفرع الخامس: المؤشرات الهيكلية:

هناك 18 مؤشرا تعبر عن التغيُّر الهيكلي وهي كالتالي[1]:

1) الادخار القومي الإجمالي بوصفه نسبة من الناتج القومي الإجمالي.
2) الاستثمار القومي الإجمالي بوصفه نسبة من الناتج القومي الإجمالي.
3) تدفق رأس المال بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
4) الايراد الحكومي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
5) نسبة المسجلين في المدارس الابتدائية والثانوية.
6) نسبة القادرين على القراءة.
7) الاستهلاك من الغذاء بوصفه نسبة من الاستهلاك الكلي.
8) الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الأولي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
9) الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
10) الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
11) الصادرات بوصفها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
12) صادرات الصناعة بوصفها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
13) معدلات الولادات.
14) معدلات الوفيات.
15) السكان الحضر بوصفهم نسبة من مجموع السكان الكلي.
16) الاستخدام (فرص العمل) في القطاع الأولي بوصفه نسبة من الاستخدام الكلي.

[1] محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص، 130.

17) الاستخدام (فرص العمل) في قطاع الصناعة بوصفه نسبة من الاستخدام الكلي.

18) الاستخدام (فرص العمل) في قطاع الخدمات بوصفه نسبة من الاستخدام الكلي.

ونلّخص مؤشرات التنمية الاقتصادية في الشكل التالي:

الشكل رقم4: مؤشرات التنمية الاقتصادية.

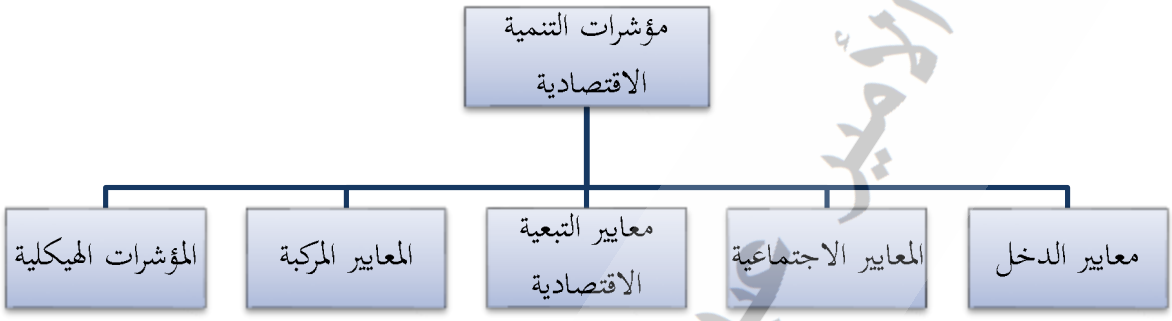

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة: 1، 2010، ص: 54.

مصيطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرحمان، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، تصدر عن جامعة غرداية، غرداية–الجزائر، العدد: 12، 2011.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثالث: نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية:

حاول الاقتصاديون إعطاء وصفة يتم من خلالها القضاء على الفقر وأسبابه، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تعددت الأفكار والآراء حول سبيل الخروج من التخلف وتحقيق التنمية في البلدان المختلفة، وفيما يلي عرض لأهم الأفكار والآراء:

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية:

خلال الخمسينات من القرن الماضي تزايد الاهتمام بقضايا التخلف والتنمية، نتيجة لظهور حركات التحرر والاستقلال الوطني، وتزايد اهتمام الأمم المتحدة والمنظمات العالمية بقضايا التنمية، فكان هناك العديد من النظريات التي طرحها الاقتصاديون، والتي تركز على مواجهة الفقر التخلف التبعية، ولكثرتها سنقتصر في هذا المطلب على عرض أهم النظريات التي تناولت موضوع التنمية.

الفرع الأول: نظرية مراحل النمو لروستو (*W.W.Rostow*):

أولا: عرض النظرية.

هي نظرية طرحها المؤرخ الاقتصادي (والت روستو)* سنة 1950، والتي عبر عنها من خلال كتابه المعروف بـ: "مراحل النمو الاقتصادي" سنة 1960، حيث صاغ أفكاره في هذا الكتاب، واعتبر أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول، فحسب روستو فإن الدول المتخلفة وحتى تصل إلى التنمية المنشودة لابد أن تمر بمراحل، لخصها في خمس مراحل مختلفة لها شروط وخصائص خاصة، وتتمثل فيما يلي[1]:

* **والت روستو** (W.W.Rostow): هو عالم اقتصاد ومؤرخ وكاتب أمريكي تقلد عدة مناصب سياسية هو صاحب نموذج مراحل النمو لروستو (من ويكيبيديا).

[1] فليح حسن خلف مرجع سابق، ص-ص: 142-145.

1) مرحلة المجتمع التقليدي:

وهي مرحلة التخلف والركود الاقتصادي، حيث يعتبرها روستو أطول المراحل نسبيا قد تصل 30 سنة، تتميز بـ:

- ❖ محدودية الوظائف والأعمال الإنتاجية.
- ❖ توجه غالبية أفراد المجتمع نحو القطاع الزراعي السائد والمتخلف، واستخدام الطرق والوسائل البدائية.
- ❖ الافتقار لأساليب الإنتاج الحديثة، وضعف التحكم بالتكنلوجيا.
- ❖ انخفاض إنتاجية الفرد، وتدني نصيب الفرد من الناتج الوطني.
- ❖ تركز الملكية بيد القلة، وغياب عدالة توزيع الدخول والثروات.
- ❖ التمسك بالعادات القديمة والخرافات والغيبيات وغيرها.

2) مرحلة التهيؤ أو التمهيد للانطلاق:

في هذه المرحلة تبدأ الدول المتخلفة بمحاولة كسر الجمود، من خلال إدخال بعض التغيرات في قطاعات معينة كالصـــناعة والتجارة، وتلعب الصـــادرات دورا مهما في تحقيق التوازن في التبادل الدولي، وهذا ما يوفر شروط التنمية، وتتميز هذه المرحلة بـ:

- ❖ الاهتمام بالقطاعات الأخرى المهمشة غير الصناعة مثل: النقل التجارة الدولية والخدمات.
- ❖ بداية ظهور المؤسسات المالية والخدمية.
- ❖ بداية تزايد الاستثمار في مجال البنى التحتية في بعض القطاعات.
- ❖ بروز نخبة جديدة تمثل قوى التغيير بالمجتمع من خلال استغلال الفرص وتقديم الابتكارات.

3) مرحلة الانطلاق:

في هذه المرحلة يتغلب المجتمع على عوامل التخلف وعراقيل النمو، وتعتبر أهم مرحلة يســعى المجتمع من خلالها إلى إحداث تغيرات جذرية على جميع الأصعدة وتحقيق توسع اقتصادي، تتميز هذه المرحلة بـ:

- ❖ قيام صناعات ثقيلة وتوسع المصانع التي تدعم قطاعات المرحلة السابقة.
- ❖ ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5% إلى ما لا يقل عن 20%.
- ❖ انتشار استعمال التكنلوجيا وتحسن وسائل وأساليب الإنتاج.
- ❖ تحسن المناخ السياسي والاجتماعي الذي يدعم النمو.

❖ ارتفاع نسبة العاملين في الصناعة وانتشار المراكز الحضرية.

وهذه المرحلة قصـــيرة نســـبيا من (20 إلى 30ســـنة تقريبا)، وهي أصـــعب المراحل لأنها مرحلة العمل المتواصل، من أجل وضع قواعد النهضة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

4)**مرحلة النضج:**

تكون بعد مرحلة الانطلاق بنحو 60 سنة، وتتميز بـ:

❖نمو الناتج بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان، وزيادة معدل الاستثمار.

❖تغير تركيبة الاقتصاد وباستمرار نتيجة تحسن الأساليب الإنتاجية والتقنية.

❖يصبح الاقتصاد قادرا على تجاوز الصناعات التي حركت مرحلة الانطلاق.

❖إقامة العديد من الصناعات الأساسية (صناعة الحديد والصلب، صناعات الآلات، الصناعات الكهربائية).

❖زيادة التأهيل الفني واستخدام التكنلوجيا وتحسن المستوى التنظيمي والبشري.

5)**مرحلة الاستهلاك الواسع:**

وهي المرحلة الأخيرة وهي وصف لوضعية الدول المتقدمة، وتتميز بـ:

❖ارتفاع دخل الفرد فيصبح أغلب أفراد المجتمع قادرين على استهلاك مختلف السلع المعمرة.

❖ارتفاع نسبة التمدن وزيادة عدد العاملين في المكاتب والوظائف.

❖زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع.

❖زيادة الاهتمام بالرفاه العام والضمان الاجتماعي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثانيا: نقد النظرية:

نظرية روستو تدخل ضمن ما يسمى بالطرح الخطي للتنمية، وهو معروف قبل روستو في نظريات مختلفة، ولكنها لم تحظ بالشهرة التي حظيت بها نظرية روستو، كنموذج تاريخي لمراحل التطور الاقتصادي للبلدان النامية، في سياق خطي متتابع المراحل زمنيا[1]، وهي اسهامات كبيرة في الفكر التنموي إلا أنها تلقت بعض الانتقادات نذكر منها:

- من الخطأ تاريخيا تحديد مدة لمرحلة الانطلاق، إذ تختلف الأمور من بلد لآخر، زيادة على أن هذه المرحلة تتطلب فترة أطول مما تصوره روستو، كما أن معدل الاستثمار اللازم للانطلاق يظهر مبالغا فيه[2].
- من الأمور التي يجب ذكرها هي فشل نظرية مراحل النمو في أن تأخذ بعين الاعتبار القوى الخارجة عن سيطرة الدول النامية التي تمارسها المتقدمة والتي من مصلحتها تعميق التخلف والفقر في هذه الدول[3].
- بعض الفروض التي وضعها روستو غير مناسبة للظروف الحقيقة للدول، خاصة الدول النامية منها، كما أن الظروف التي سادت بالماضي ليس بالضرورة أن توجد بالمستقبل.
- افترض روستو ضمنيا وجود مقومات التنمية في الدول النامية، غير أن أغلب الدول النامية تعاني من ضعف الإنتاج، وبدائية وسائل الإنتاج، وضعف الادخار والاستثمار، إضافة إلى البطالة والفقر، وهذه الأخيرة من أبرز عوائق التنمية.
- روستو وضع نظرية خاصة بالحكومة الأمريكية فقط، تراعي ظروف الاقتصاد الأمريكي فقط لا يمكن تطبيقها على بقية الدول.

[1] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، مرجع سابق، ص: 76.

[2] المرجع نفسه، ص: 82.

[3] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص: 128.

الفرع الثاني: نظريات التغيير الهيكلي (أو نظرية التحولات الهيكلية):

تستند نظرية التغيير الهيكلي إلى الآلية التي تحول من خلالها الاقتصادات المتخلفة هيكلها الاقتصادي المحلي، من قطاع زراعي يهدف لتحقيق الكفاف إلى هيكلٍ صناعيٍ وخدماتيٍ أكثر حداثة وأكثر تحضرا وتنوعا[1]، ومن النماذج البارزة في هذا النوع من النظريات المتعلقة بطريقة التغيير الهيكلي الأعمال التي قام بها كل من آرثر لويس وتشينري، ونلّخص ذلك فيما يلي:

أولا: نظرية آرثر لويس* (W.A.Lewis):[2]

ينطلق لويس في بناء نظريته التي نشرها في "كتابه التنمية الاقتصادية من خلال عرض العمل غير المحدود" من الافتراضات الكينزية، التي يعتبرها ملائمة لاقتصاد الدول المتقدمة، ولا تتوافق مع واقع الدول المتخلفة، يفترض وجود عرض غير محدود من اليد العاملة، التي تعمل في ظل أجور منخفضة "أجر الكفاف"، ويقسم لويس الاقتصاد المتخلف إلى قطاعين:

- **القطاع الرأسمالي أو الصناعي**: وهو القطاع الرائد الذي يحدد معدل نمو الاقتصاد ككل.
- **القطاع التقليدي أو الزراعي**: الذي يتميز باستخدام طرق وأساليب إنتاجية تقليدية، مما يجعل إنتاجية العمل منخفضة، ومتوسط نصيب الفرد من الإنتاج منخفضا، مما يضاعف من البطالة المقنعة.

ويري لويس أن التنمية يمكن أن تحدث في ظل الظروف السابقة من خلال:

- استثمار رؤوس الأموال في القطاع الصناعي.
- الاستعانة باليد العاملة التي تشتغل بأجر الكفاف في القطاع الزراعي.

وحتى ينتقل العمال من القطاع التقليدي إلى القطاع الرأسمالي لابد من تقديم حافز يتمثل في دخل أعلى من الدخل الذي كانوا يتحصلون عليه من قبل، ويمكن للقطاع الرأسمالي أن يستمر في عملية التنمية باعتماده على عرض العمل الرخيص بثلاث شروط:

- ضمان بقاء معدل الأجر في القطاع الرأسمالي أعلى من متوسط دخل الكفاف في القطاع التقليدي.

---

[1] محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص: 145.

* **آرثر لويس**: خبير اقتصادي أمريكي حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1979، له كتابات حول الإنتاج العالمي والتجارة والاسعار والاقتصاد الصناعي واقتصاد التنمية. (من ويكيبيديا)

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص: 166-167.

- ألا يكون ارتفاع معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو الاقتصادي.
- يجب ألا ترتفع تكاليف التدريب اللازمة لتلبية طلب الصناعة على العمال المهرة أثناء عملية التنمية.

ثانيا: نظرية أنماط التنمية لتشينري* (Hollis. Chenery):

قام تشينيري بدراسة أنماط التنمية في العديد من الدول النامية خلال الفترة: 1950-1973، وخلص إلى مجموعة من النتائج[1]:

- حصة الإنتاج الصناعي ضمن الناتج الداخلي الإجمالي تزداد بزيادة الفردي، بالمقابل تنخفض حصة الإنتاج الزراعي.
- عند تزايد حصة الانتاج الصناعي يزداد التراكم الرأسمالي، ويتحسن رأس المال البشري، حيث يزيد الاستثمار ويزيد معه التسجيل في الدراسة.
- يتغير الطلب المحلي من حيث تركيبته، حيث يتناقص الطلب على الغذاء لفائدة الاستهلاك غير الغذائي والاستهلاك الحكومي، يرتفع الاستثمار وحجم الصادرات ويتناقص حجم الواردات نسبيا.
- انتقال عناصر الإنتاج من الزراعة نحو الصناعة في وقت متأخر من التحول، لأن القطاع الزراعي له دور فعال.
- خلال مدة التحول تزداد عملية التحضر ويزداد النزوح الريفي.
- في بداية التحول يتوجه توزيع الدخل نحو القطاع الحديث، لكن مع مدة التحول تحدث تغيرات هيكلية تساهم في تحقيق عدالة الدخل.
- البعد الأخير للتحول هو انخفاض معدل الوفيات كلما ارتفع الدخل.

*تشينري هو اقتصادي أمريكي وله دراسات في الفلسفة صاحب نظرية أنماط التنمية من مواليد 1918 درس بجامعة هارفارد (من ويكيبيديا)

[1] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، مرجع سابق، ص: 92.

حيث استنتج وجود ثلاث مراحل تصاحب التغيرات الهيكلية على مستوى الناتج الوطني ومدى علاقتها بالتنمية، وأهم هذه المراحل ما يلي[1]:

1) **مرحلة التنمية الاقتصادية الأولى:**

التي تتميز ببداية ارتفاع متوسط الدخل الفردي من مستوى 200 دولار إلى 600 دولار سنويا، بحيث تتساوي الأهمية النسبية للقطاعين الزراعي والصناعي، مع اعتماد الاقتصاد على القطاع الزراعي بدرجة أولية.

2) **المرحلة الانتقالية أو مرحلة القفزة الاقتصادية:**

حيث تبدأ عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي فوق 600 دولار ولا يتجاوز حدود 3000 دولار سنويا حيث يعتمد الاقتصاد بدرجة متزايدة على القطاع الصناعي وقطاع الخدمات.

3) **مرحلة النضوج:**

التي تبدأ عندما يتجاوز متوسط الدخل الفردي 3000 دولار سنويا، أين يصبح الاقتصاد يعتمد بدرجة كبير على القطاع الصناعي لدفع عجلة التنمية قدما.

ثالثا: نقد النظرية:

بالنسبة لنظرية آرثر لويس (W.A.Lewis) فقد لاقت مجموعة من الانتقادات من بينها[2]:

- يفترض نموذج لويس أن معدل نقل العمالة في القطاع وتوليد فرص العمل يتناسبان بشكل مباشر مع معدل تراكم رأس المال للقطاع الصناعي الحديث، فكلما زاد التراكم الرأسمالي زاد معه نمو القطاع الصناعي وزاد معدل توليد الوظائف، ولكن إذا تم إعادة استثمار أرباح رأس المال في آلات ومعدات متطورة كثيفة رأس المال قليلة العمالة، فإن هذا يعني أنه يمكن زيادة إجمالي الناتج عندما لا تكون هناك حاجة إلى زيادة العمالة.
- تتحقق التنمية الاقتصادية من خلال استيعاب العمالة من قطاع الكفاف، وتكون تكلفة الفرصة البديلة للوظائف في القطاع التقليدي منخفضة للغاية، ولكن إذا كانت تكلفة الفرصة البديلة إيجابية، بمعنى فقدان المحاصيل أثناء موسم الحصاد، فإن نقل أو تحويل العمل سيقلل من الإنتاج الزراعي.

[1] علام عثمان، مرجع سابق، ص: 86.

[2] محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق، ص: 139.

❖ قد يحدث استيعاب العمل الزائد في حد ذاته مبكرا جدًا، لأن المنافسين قد يقترحون ذلك برفع الأجور وخفض الأرباح.

❖ يبدو أن لويس قد أغفل النمو المتوازن بين الزراعة والصناعة، فإذا علمنا أن هناك صلة بين النمو الزراعي والتوسع الصناعي في البلدان النامية، فسيتم استخدام أي جزء من الأرباح الرأسمالية في مشاريع أخرى غير مشاريع التنمية الزراعية، وهذا سوف يعرض عملية التصنيع للخطر.

أما نظرية تشينري (H. Chenery) فأهم انتقاد وجه لهذه النظرية هو أن البلدان النامية وإن كانت متشابهة في الخصائص والظروف فإن هناك اختلافًا في سرعة ونمط التنمية المطبقة في الدولة، فسرعة ونمط التنمية تختلف من بلد إلى آخر تبعا للظروف الداخلية والخارجية.

الفرع الثالث: نظرية التبعية الدولية:

تعتقد هذه النظرية أن الفجوة بين ما يسمى بالدول المتقدمة (المركز) والدول النامية (الأطراف) هي السبب في بقاء هذه الأخيرة معتمدة اقتصاديا، قبل الاستقلال السياسي وبعده من حيث رأس المال والتكنولوجيا الأجنبية على الدول المتقدمة، كما أن الدول المتقدمة تأخذ المواد الخام بسعر منخفض، في ظل التبعية بعدما كانت تأخذها بالمجان في ظل الاستعمار، بالمقابل تستورده منها بسعر أعلى[1].

يتقف المنظرون على الجانب الفكري لهذه النظرية لكن لكل واحد منهم وجهة نظر خاصة تتمثل في[2]:

1) نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:

يرجع هذا النموذج ظاهرة التخلف واستمرارها إلى مسار تاريخي للنظام الرأسمالي، حيث يقوم النظام العالمي على علاقة غير متكافئة في القوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، حسب هذه النظرية فإن مشاكل الفقر في العالم الثالث ترجع إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية، وبعض النخب المحلية التي من مصلحتها استمرار التخلف وتدني المستوى المعيشي فتمنع أي محاولة للإصلاح الحقيقي.

[1] إسماعيل محمد بن قانة مرجع سابق، ص: 67.

[2] وائق علي الموسوي، **موسوعة اقتصاديات التنمية**، دار الأيام، عمان-الأردن، الطبعة: 1، 2018، الجزء: 1ص: 243.

2) نموذج المثال الكاذب:

يقوم هذا النموذج على النصائح والتوجيهات المغلوطة والتي لا أساس لها من الصحة التي يقدمها الخبراء لدول العالم الثالث، والتي لا تتماشى مع واقع الدول المتخلفة وفي النهاية تفشل تلك النماذج المطبقة في الدول المتخلفة في إيجاد الحلول الناجعة لدول العالم الثالث.

3) نقد النظرية:

تعرضت هذه النظرية لمجموعة من الانتقادات في جانبها النظري وهي[1]:

- هي نظرية جامدة لأنها تعتبر تبعية الدول النامية للدول المتقدمة أمرا مسلما به، فلا يمكن تغييره فالدول النامية لها القابلية للاستعمار كما أشار الاستاذ مالك بن نبي في كتاباته لكنها تسعى إلى التحرر.
- استمرار صلاحيه نموذج المركز والأطراف تطرح المزيد من التساؤلات عن أشكال التأثير الذي قد تظهره اقتصاديات دول الأطراف على دول المركز.
- يفترض مدخل التبعية أن الاستعمار هو بناء من حجر واحد، وهذا القول الخاطئ يمكن أصحاب نظرية التبعية من التقليل إلى أدنى حد من مجال الخيارات المتسعة المتاحة أمام مجتمعات أمريكا اللاتينية.
- إن التبعية قد تم تعريفها بوظيفة دائرية فدول العالم التابع فقيرة لأنها تابعه، وهي تابعة لأنها فقيرة وهكذا.

[1] إسماعيل محمد بن قانة مرجع سابق، ص: 68.

الفرع الرابع: نظرية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن.

أولا: نظرية النمو المتوازن:

4) عرض النظرية:

حسب ناركس* (Nurkse) فإن البلدان المتخلفة تعاني من الفقر المدقع الذي شكل لها حلقة مفرغة، وهذا بسبب تدني متوسط الدخل الفردي، ولكسر هذه الحلقة يجب على هذه الدول إحداث نمو متوازن في القطاعات الاقتصادية في نفس الوقت مع اختلاف في معدل النمو المحقق.

وتمثل هذا التوجه في إحداث توازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية تحديدا، ثم بين هذه الأخيرة والصناعات الإنتاجية، إضافة إلى التوازن بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وهذه التوازنات من شأنها أن تحقق توازنا عاما بين العرض الكلي والطلب الكلي في اقتصاد البلد، إلا أن الشرط الضروري لحصول مثل هذا التوازن هو إقامة الكثير من الاستثمارات؛ حتى تنهض مختلف القطاعات ويحصل التكامل فيما بينها.[1]

5) نقد النظرية:[2]

قد حظيت نظرية النمو المتوازن عديدا من الانتقادات، على الرغم من أهميتها من ضمنها ما يلي:

- تعتبر النظرية غير واقعية لأنها تفترض وجود موارد مالية كافية للقيام بالاستثمار، وهو شرط غير متوفر في البلدان المتخلفة.
- يؤدي تطبيق النظرية إلى ضغوط تضخمية إذا توافرت جدلا تلك الموارد المالية المطلوبة.
- تؤدي النظرية إلى عزل الاقتصاديات المتخلفة عن الاقتصاد العالمي بسبب تركيزها على التنمية من أجل السوق الداخلي.
- تفترض النظرية وجود اقتصاد مزدوج؛ اقتصاد متطور إلى جانب اقتصاد متخلف.
- اعتماد الدول النامية على هذا المبدأ يفوت عليها فرصة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الدولة في تعاملاتها الخارجية.

---

[1] فيصل بوطية، **مدخل لعلم الاقتصاد**، جسور للنسر والتوزيع، المحمدية-الجزائر، الطبعة: 1، 2017، ص: 204.

[2] فيصل بوطية، مرجع سابق، ص: 212.

ثانيا نظرية النمو غير المتوازن.

هذه النظرية عكس نظرية النمو المتوازن، فهي ترى أن حالة لا توازن هي السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الشاملة، وعليه يجب على الدول النامية توجيه قدرات الاقتصاد وجميع الموارد المتاحة وتركيز الاستثمارات في قطاعات استراتيجية محددة، تشكل المحرك الرئيسي لبقية القطاعات، من أجل تحقيق نمو معتبر في الصناعات الاستراتيجية المهمة وليس جميع الصناعات، حيث تنقل من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى في تتابع، لكن في كل مرة بمستوى أعلى من الإنتاج والدخل، وهذا ما يعرف باللاّتوازنات الخلاقة[1]، ومن رواد هذه النظرية هيرشمان وبيرو، ودي برنيس، وتبنى الاقتصاديون هذه النظرية تحت تحليلات ومسميات نذكر منها:

1) نظرية الصناعات المحركة لهيرشمان* (Hirshman):

ترتبط بالاقتصادي الأمريكي هيرشمان، وتسمى أيضا بنظرية الصناعات القائدة، ترتكز هذه النظرية على فكرة اهتمام الدول في بداية انطلاقها على الاستثمار في قطاعات استراتيجية، تعمل كمحرك ومحرض لبقية القطاعات، فيجب اختيار مشاريع تملك خاصية التحريض لبقية القطاعات لتستفيد منها، ويكون لها القدرة على الدفع من الأمام أي توفير مخرجات هي مواد أولية لقطاعات أخرى، والجذب من الخلف أي الحاجة لمواد أولية تعتبر مخرجات قطاع آخر، وتمنح الأولوية للقطاع في حال كانت شدة ترابطها الخلفي أكبر من ترابطها الأمامي، وكل صناعة يكون الطلب على منتجاتها في السوق الوطنية نصف طاقتها الاقتصادية تعتبر ذات أولوية، وتقدم الاستثمارات المنتجة على استثمارات البنية القاعدية لأن الأولى تشكل ضغطا محركا للثانية حسب هيرشمان[2].

---

[1] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، مرجع سابق، ص: 71.

* **هيرشمان (Hirshman)**: هو خبير اقتصادي وكاتب ألماني له اسهامات كثيرة في مجال اقتصاد التنمية، كما عمل في البنك الدولي (من ويكيبيديا)

[2] المرجع نفسه، ص: 72.

2) نظرية أقطاب النمو لبيرو* (Francois perroux):

تنسب إلى الاقتصادي الفرنسي بيرو، حيث وافق طرح هيرشمان لكن مع تغيّر المصطلح من الصناعات المحركة إلى أقطاب النمو، فهو يرى أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان دفعةً واحدة، بل في نقاط معينة أو أقطاب معينة مختلفة في النمو، ويحدث انتشار تأثيرها على الجهات المجاورة لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، فحسب بيرو فان قطب النمو يتميز بتأثيره الكبير الذي يتجاوز قدرة الصناعة المحركة على ذلك، لأنه يمتد إلى الجوانب الاجتماعية والعالمية، ويشترط لنجاح التنمية وجود وسط اجتماعي واقتصادي يمتلك حدًا أدنى من التطور يوفر مرونة تسمح بعمل آليات الجذب في أقطاب النمو[1].

3) نظرية الصناعات المصنعة لدي برنيس* (Gérard De Bernis):

قام دي برنيس بتطوير نظرية أقطاب النمو، واعتبر أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا إذا كانت نواتها صناعة ثقيلة، لأن الصناعة الثقيلة تتمكن من أن تستقطب حولها شبكة من الارتباطات الخلفية والأمامية، وقد ركز صاحب النظرية على نوع خاص من الصناعات سماه الصناعات المصنعة، مهمتها تغيير طبيعة العلاقة بين القطاعات داخل الاقتصاد من خلال استخدام الوسائل والآلات الحديثة بهدف رفع إنتاجية عوامل الإنتاج وانتاجية الاقتصاد ككل، والتي بدورها ستغير البنى الاجتماعية والثقافية والمحصلة هي تحقيق التنمية المنشودة[2].

---

* **فراسوا بيرو** (Francois perroux): هو اقتصادي فرنسي أسس معهد العلوم الاقتصادية سنة 1944، واشتغل أستاذا بجامعة ليون وباريس، كان معارضا للسياسات المالية والاقتصادية في العالم الثالث. (من ويكيبيديا)

[1] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، مرجع سابق، ص: 73.

***دي برنيس** (**Gérard De Bernis**): هو الاقتصادي الفرنسي اشتغل في بداية مسيرته بالعلوم السياسية، ثم توجه نحو الاقتصاد له مساهمة في مجال اقتصاد التنمية.

[2] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، مرجع سابق، ص: 73

4) **نقد النظرية:**

من بين الانتقادات الموجهة للنظرية نذكر[1]:

- ترتكز النظرية على تحديد الصناعات الرائدة ولكنها تغفل اتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن بين الصناعات.
- ترتكز النظرية على المبادرة الخاصة، مما يعني غياب التخطيط الشامل في عملية التنمية والذي يعد أمرا ضروريا في ظل محدودية الموارد.
- قد يؤدي خلق لاتوازنات في الاقتصاد إلى ضغوط تضخمية ومشاكل ميزان المدفوعات.
- إحداث نمو في قطاع واحد يفوت الفرصة على الدول النامية في بناء اقتصاد متكامل مترابط، وفي حال فشل القطاع المختار سيفشل الاقتصاد ككل.
- أغفلت النظرية الجوانب الاجتماعية والبيئية والثقافية للتنمية، وركزت فقط على المفهوم التقليدي للتنمية والمتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي فقط.

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص: 206.

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

يقصد باستراتيجية التنمية الاقتصادية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية والانتقال بالمجتمع من حالة الركود إلى النمو الاقتصادي الذاتي، ويختلف هذا الأسلوب بالضرورة من دولة إلى أخرى، باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في تسيير النشاط الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية[1].

الفرع الأول: الاستراتيجية القائمة على التصنيع:

هناك العديد من الاستراتيجيات نذكر منها ما يلي:

أولا: استراتيجية إحلال الواردات:

تتجسد هذه الاستراتيجية في إنتاج السلع الاستهلاكية التي تستوردها الدولة من الخارج، بحيث يمكن للإنتاج المحلي أن يحل محل الإنتاج الأجنبي، والهدف هو زيادة الاستقلال الاقتصادي للبلاد على الأقل في السلع الضرورية، وقد اعتمدت العديد من البلدان النامية هذه الاستراتيجية منذ سبعينيات القرن الماضي، ومن أجل إنجاح هذه الاستراتيجية يجب على الدولة اتخاذ إجراءات موازية، تتمثل في فرض تعريفات وضرائب غير جمركية على السلع المستوردة، التي تسعى الدولة إلى إنتاجها محليا لحماية الصناعات الناشئة، بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة المحلية للبلاد، مما يؤدى إلى زيادة قيمة السلع المستوردة، وانخفاض قيمة السلع المنتجة محليا[2]، وتتمثل مزايا هذه الاستراتيجية في[3]:

- ❖تقليص فاتورة الواردات من السلع الاستهلاكية.
- ❖زيادة الواردات من السلع الرأسمالية.
- ❖تخفيف العبء على ميزان المدفوعات.
- ❖توفير العملة الصعبة تعزيز القطاع الصناعي تقليص معدل البطالة.

---

[1] زوزي محمد، **استراتيجية الصناعة المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر، عدد: 8، 2016، ص: 167.

[2] فيصل بوطية، مرجع سابق، ص: 212.

[3] المرجع نفسه، ص: 212.

إلا أن هذه الاستراتيجية أخفقت في العديد من الدول نظرا للاعتبارات التالية:

- ❖خلق هيكل صناعي غير متوازن تسوده الصناعة الاستهلاكية.
- ❖ضعف مستوى التوظيف بسبب استخدام التكنولوجيا.
- ❖ضعف معدلات الادخار والاستثمار.
- ❖انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية.

ثانيا: استراتيجية ترقيه الصادرات:

بعد فشل سياسة إحلال الواردات في تحقيق النتائج المتوقعة، اتجهت الدول النامية إلى استراتيجية أخرى تتمثل في استراتيجية التصنيع من أجل التصدير أو ما يعرف بترقية الواردات، ولأن الدول النامية تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الخام، فقد تدهورت شروط التبادل التجاري لديها، الأمر الذي دفعها إلى تصدير المزيد من المنتجات المصنعة، وقد بدأ التوجه نحو التصنيع بغرض التصدير في كل من هونغ كونغ وسنغافورة في منتصف الستينات، ثم كوريا الجنوبية وتايوان في النصف الأول من السبعينات، اللّتين كانت لهما تجربة مع سياسة إحلال الواردات، إلى جانب دول أمركا اللاتينية البرازيل والمكسيك[1].

تتميز استراتيجية ترقية الصادرات بتعميق الاعتماد على الدول الأجنبية، فبالإضافة إلى الاعتماد على التأسيس الخارجي وصيانة المشاريع الصناعية، فالإنتاج مرتبط باحتياجات الأسواق الخارجية، وبالتالي فإن مصير صناعة التصدير يعتمد على واقع ومستقبل تلك الأسواق، بالإضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تحدد طبيعة التكنولوجيا التي تستخدمها بناء على مصالحها الخاصة، وقد أدى تبني هذه الاستراتيجية إلى ازدواجية الهيكل الإنتاجي في الدولة، حيث يوجد قطاع تصدير تقني متطور وعالي الإنتاجية من جهة، ومن جهة أخرى قطاع متخلف ومنخفض الإنتاجية يهدف لإشباع السوق المحلية فقط[2].

[1] جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة –دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة باتنة-الجزائر، 2017، ص: 78.

[2] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص: 213.

ثالثا: استراتيجية الصناعات المصنعة:

تهدف استراتيجية الصناعات المصنعة إلى تشييد مشاريع صناعية لإنتاج المواد التي كانت تأتي من خارج البلّد من قبل، وقد بدأ انتشار هذه الاستراتيجية في دول أمريكا اللاتينية، والهدف من هذه الاستراتيجية تقليل العجز التجاري للدول النامية؛ وذلك أن أسعار موادها الأولية المصدرة منخفضة، كما أن تزايد هذا العجز أدى إلى الحد من استيراد المواد الأساسية[1]، فكان لابد من القيام بصناعات تلبي هذا الطلب جزئيا أو كليا، وتمر هذه الاستراتيجية بثلاث مراحل هي[2]:

- **المرحلة الأولى:** إنتاج المواد الاستهلاكية الحقيقية (إحلال الواردات).
- **المرحلة الثانية:** إنتاج مواد استهلاكيه معمرة (سيارات أدوات كهرو منزلية... إلخ) نتيجة للاختناقات الناتجة عن ضيق السوق التي تواجه المرحلة الأولى وذلك بإعانة من الشركات متعددة الجنسيات.
- **المرحلة الثالثة:** إنتاج المواد الوسيطة أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية، ويكون البلد نتيجة لذلك حلقة في تقسيم العمل الدولي.

[1] زوزي محمد، مرجع سابق، ص: 167.

[2] المرجع نفسه، ص: 168.

الفرع الثاني: سياسة التنمية الزراعية والريفية:

تتلخص سياسة التنمية الزراعية والريفية في ما يسمى "بالثورة الخضراء"، حيث أدت التطورات التكنولوجية في مجال البيولوجيا والاكتشافات العلمية الحديثة إلى مضاعفة إنتاجية القطاع الزراعي؛ من خلال زراعة أصناف البذور وتحسينها واستخدام الأسمدة الكيماوية، المبيدات والآلات المتطورة وللتعامل مع النمو السكاني وقلة الموارد، تبنت هذه الاستراتيجية العديد من الدول النامية، وخاصة البلدان ذات الكثافة السكانية العالية (مثل الصين والهند وباكستان والمكسيك وإندونيسيا)، والغرض منها ليس تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية فقط وإنما إحداث انطلاق اقتصادي عن طريق استراتيجية تنموية تعتمد على الزراعة[1].

وهذه السياسة وتسمح بـ[2]:

- ❖ توفير الاحتياجات الغذائية.
- ❖ توفير الموارد النقدية من خلال المحاصيل الزراعية.
- ❖ توفير سوق للسلع غير الزراعية تبعا للارتفاع المسجل في مداخيل المزارعين، وبالتالي ارتفاع الطلب الاستهلاكي وتوفير مدخلات للإنتاج الصناعي.

إن تجربة التحول الزراعي التي خاضتها الدول النامية أبرزت جملة من الانتقادات الموجهة للثورة الخضراء:

- ❖ التبعية القوية للخارج كون الأنواع الجديدة من البذور تنتج في المخابر الأجنبية، وكذا الأسمدة والآلات والتجهيزات اللاّزمة للزراعة تأتي كلها من الخارج، وتهيمن عليها الشركات متعددة الجنسيات.
- ❖ الاعتماد على الآلات في القطاع الزراعي أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة.
- ❖ زادت الثورة الخضراء من حدة الفوارق الطبقة والجهوية والاجتماعية، بسبب تركيز الإنتاج والثروة والسلطة.

[1] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، مرجع سابق، ص: 99.

[2] المرجع نفسه: ص: 99.

الفرع الثالث: استراتيجية الحاجات الأساسية:

بعد أن فشلت الاستراتيجيات السابقة في العديد من البلدان النامية، ظهرت استراتيجية تسمى "استراتيجية الاحتياجات الأساسية"، والتي تهدف إلى توفير الاحتياجات الأساسية للسكان، المتمثلة في الغذاء والصحة، ظهرت هذه الاستراتيجية في السبعينيات من القرن الماضي، سعيا منها لمحاربة الفقر في العالم، وقد أدى توفير الاحتياجات الأساسية للناس إلى خفض معدلات الفقر في البلدان النامية، ولاقت دعما وتأييدا من البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية في مؤتمرها المنعقد سنة: 1976.

يعتقد أنصار هذه الاستراتيجية أنها على عكس الاستراتيجيات الأخرى، تستهدف الفئات المحرومة في المجتمع؛ من خلال تزويدهم بالحاجات الضرورية التي يفتقرون إليها، ومع ذلك يشكك البعض في جدوى هذه الاستراتيجية، وحجتهم هي أنها تمنع البلدان النامية من تحقيق تنمية صناعية حقيقية، لأن تنفيذ هذه الاستراتيجية لا يهدف إلى زيادة الاستثمار المنتج، بل توسيع دائرة الاستهلاك وهو أمر سلبي بالنسبة للنمو الاقتصادي للبلد[1]، وترمي استراتيجية الحاجات الأساسية إلى بلوغ الأهداف التالية[2]:

- التأكيد على محاربة الفقر من خلال توفير خدمات الصحة والتعليم والماء الصحي.
- رفع إنتاجية ودخل السكان المحليين في الريف والمدن خاصة الفقراء منهم، وذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل.
- تكفل الدولة بتمويل تلك الخدمات.

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص: 214

[2] نفس المرجع، ص: 214.

الفرع الرابع: استراتيجية التنمية المستقلة:

تهدف هذه الاستراتيجية بالدرجة الأولى إلى تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول النامية والقضاء على كل مظاهر الاعتماد والتبعية للدول المتقدمة سواء اقتصاديا أو سياسيا، والتي تسعى دائما للسيطرة على موارد وأسواق الدول النامية، وتستند هذه الاستراتيجية إلى مبدأ الاعتماد على الذات والتوجه للسوق المحلي؛ من خلال الاستغلال الأمثل لجميع الموارد الذاتية المتاحة من ثروات طبيعية وموارد مالية وبشرية.

وكانت هذه الاستراتيجية بديلاً للاستراتيجيات الأخرى التي جربتها الدول النامية ولم تحقق التنمية المنشودة، خاصه فيما يتعلق بتغيير الهيكل الاقتصادي والتحول من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد مزدهر.

إن مضمون هذه الاستراتيجية هو تعزيز الطاقة الإنتاجية للبلد، في الصناعة والزراعة، وتحسين جودة الخدمات وتطوير التجارة، بالمقابل لا يعني تحقيق تنمية مستقلة التوجه للداخل، والانغلاق والعزلة عن العالم الخارجي؛ وإنما تعني هذه الاستراتيجية إنتاج ما يمكن إنتاجه محليا حسب القدرات الإنتاجية للبلد، لأنه لا يمكن إنتاج كافة السلع الوسيطة والإنتاجية وحتى الاستهلاكية، مما يعني استمرار العلاقة مع العالم الخارجي، وتظل الحاجة قائمه للاستيراد، ومن ثم يتوجب توجيه جزء من الإنتاج المحلي للتصدير لتغطية نفقات الاستيراد من الخارج[1]، ويشترط لتحقيق تنمية مستقلة فعلية ما يلي[2]:

- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- الاعتماد على الذات في وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.
- عدم اغفال العلاقات مع البلدان المجاورة.
- تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني.

[1] فيصل بوطية مرجع سابق، ص: 215.

[2] المرجع نفسه، ص: 2016.

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل تبين أن التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي هي عملية مجتمعية واعية ومقصودة، الغرض منها زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي وتحسين الأوضاع الاجتماعية، من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل أساسا في إحداث تغييرات اجتماعية وهيكلية، وقد مر مفهوم التنمية الاقتصادية بعدة مراحل؛ حيث كان مضمون التنمية مطابقا لمفهوم النمو الاقتصادي، ثم أصبح يتضمن النتائج الاقتصادية والاجتماعية المحققة من زيادة الدخل، وفي مرحلة أخيرة أصبح يتضمن البعد البيئي، والذي يقصد به الاهتمام مراعاة البيئة عند وضع خطط التنمية، وتتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص أهمها أنها عملية مخططة ومقصودة ومستمرة وشاملة، وهي عملية مهمة كونها تعمل على تحسين الدخل ونقل التكنلوجيا، وتقليص الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع، وتحسين جودة الإنتاج وتوفره، وفي النهاية تحقق الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

وتهدف التنمية الاقتصادية إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وإدارية، من بينها زيادة الدخل الحقيقي، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتقليل التفاوت في الدخول والثروات، وتحسين مستوى التعليم والصحة والبنية الأساسية، ويمكن قياس مدى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من المعايير الدخلية والتي تقيس الدخل الكلي ومتوسط نصيب الفرد منه، ومقاييس غير دخلية تقيس الجوانب الاجتماعية، وأخرى مركبة وضعتها هيئات دولية أو خبراء في الاقتصاد.

وقد تناولت مجموعة من النظريات موضوع التنمية الاقتصادية من حيث طريقة الوصول للتنمية وتفسير الظواهر المرتبطة بها، وأبرز تلك النظريات نظرية مراحل النمو لروستو، ونظريات التغيير الهيكلي، ونظريات التبعية الدولية، نظريات النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، إضافة إلى مجموعة من الاستراتيجيات التي وضحت سبل تحقيق التنمية الاقتصادية، من بينها الاستراتيجية القائمة على التصنيع وسياسة التنمية الزراعية والريفية واستراتيجية الحاجات الأساسية واستراتيجية التنمية المستقلة.

وتختلف مستويات التنمية الاقتصادية بين التنمية الشاملة والتنمية الاقليمية والتنمية المحلية، وهذه الأخيرة هي محور الفصل الثاني من هذا البحث.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني:

ماهية التنمية المحلية

تمهيد:

بعد التعرف على ماهية التنمية الاقتصادية الشاملة أو الوطنية، والتعرف على خصائصها وأهدافها وأبعادها ومؤشراتها ونظرياتها واستراتيجياتها، حيث تبين أن التنمية الاقتصادية تعني الارتقاء بالمجتمع من حالة التخلف، التي تتميز بتدني المستوى المعيشي، وانخفاض الدخل الفردي، وتدهور الأوضاع الصحية والتعليمية وضعف البنية الأساسية، إلى حالة من التقدم تتميز بوضع اجتماعي أحسن، من ناحية التعليم والصحة وكل جوانب الحياة الإنسانية، وهذه الغاية تعمل الدولة على تحقيقها من خلال التخطيط المركزي والإدارة المركزية للتنمية، والتي تحتاج مبالغ مالية ضخمة وخططا تنموية متطورة، وهذا ما لا يتوفر في أغلب الدول النامية، فكان ما يعرف بالتنمية المحلية.

والتنمية المحلية أو ما يعرف "بتنمية المجتمعات المحلية" من المواضيع الحديثة والتي حظيت بمكانة هامة لدى الاقتصاديين والسياسيين، فلا تخلو كلمة من كلمات السياسيين من مصطلح التنمية المحلية، خاصة بعد عجز السياسات التقليدية القائمة على مركزية التخطيط للتنمية في تحقيق التنمية المنشودة.

فقد ظهر معنى جديد يتضمن تحقيق التنمية الشاملة انطلاقا من تنمية الوحدات المحلية، والتي تعتمد على مواردها المحلية من ناحية التمويل ومن ناحية التنظيم، بحيث تتحد الجهود الشعبية المحلية والجهود الحكومية لتحقيق التنمية، وفي هذا الفصل سيتم التفصيل إن شاء الله تعالى في مضمون مفهوم التنمية المحلية بشكل عام، ثم الأهمية التي تكتسيها والأهداف التي تنشدها، للوصول إلى تحديد مضمون التنمية المحلية، وهذا من خلال دراسة المداخل النظرية التي تناولت هذا المفهوم، والتطرق إلى مجالاتها وركائزها الأساسية التي يجب تفعيلها لتحقيق التنمية المحلية، وصولا إلى توطئة العراقيل والمشاكل التي تعترضها وتحول دون تجسيدها على النحو التالي:

- المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية.
- المبحث الثاني: أبعاد التنمية المحلية ومتطلبات تحقيقها وعوائقها.
- المبحث الثالث: تمويل التنمية المحلية في الاقتصاد الوضعي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية.

لضبط ماهية التنمية المحلية لابد من تحديد معنى المحلية ومعنى المجتمع المحلي أولًا، ثم التطرق للتعاريف التي تناولت التنمية المحلية والعناصر المكونة لهذا المفهوم، ثم التعرف على الصيغ التي يتناولها مضمون التنمية المحلية، إضافة إلى مبادئ وأهداف التنمية المحلية وهذا في المطالب التالية:

- المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية.
- المطلب الثاني: عناصر وصيغ التنمية المحلية.
- المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المحلية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية جزءا مهما من التنمية الشـــاملة، وللإحاطة بمفهوم التنمية المحلية لابد من التطرق إلى التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية، ثم تحديد مفهوم المحلية، ثم تحديد مفهوم التنمية المحلية.

الفرع الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية:

لم يعرف مصـــطلح التنمية المحلية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة لمجموعة من الأحداث الاقتصـــادية والســـياســـية، كانت بداية تبلور هذا المفهوم من خلال مجموعة من المشـــاريع الإصـــلاحية في القرى والأرياف، لمواجهة أوضـــاع التخلف في الوســـط الريفي ثم في الوســـط الحضـــري، وفي ســـنة 1944 تبنت ســـكرتارية اللّجنة الاســـتشـــارية لتعليم الجماهير في إفريقيا هذا المعنى، ودعت إلى ضـــرورة الأخذ به من أجل الوصـــول إلى التنمية الشاملة، وخلال مؤتمر كامبريدج سنة 1948 أكد الحاضرون على مضمون تنمية المجتمع المحلي باعتبارها وسيلة لتحقيق التقدم الاقتصـــادي، من خلال الانتقال بالمجتمع المحلي من حالة التخلف إلى وضـــع أحســـن، وتحســـين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع المحلي، من خلال جهودهم الذاتية ودعم من الجهات المركزية.

ثم ظهر مصـــطلح التنمية الريفية الذي يهدف إلى تحســـين الحياة الريفية المحلية، من خلال دعم القطاع الزراعي فقط، ما أدى إلى إهمال بقية القطاعات، فظهر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة سنة 1957، وفي مرحلة أخيرة ظهر مفهوم التنمية المحلية أو تنمية المجتمعات المحلية، الذي يجمع بين الريف والحضر.

ويمكن تفصيل مراحل تطور هذا المصطلح كما يلي:

أولا: المرحلة الأولى[1]:

في هذه المرحلة لم تتبنَّ المنظمات الرسمية هذا المفهوم، حيث كان مجرد جهود فردية من خلال المؤتمرات العلمية فقط، وقد أستخدم هذا المفهوم لأول مرة سنة 1945 خلال مؤتمر أشـردج، حيث استخدم مصطلح تنمية المجمع للدلالة على تلك الحركة الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين الوضع الاجتماعي، عن طريق مشاركة أفراد المجتمع في هذه المبادرات وهو ما عرف بالإنجليزية بـ (Communty Development).

ثم أســـتخدم بعد ذلك في مؤتمر كامبردج ســـنة 1948 للتعبير عن المبادرات التي تطلقها المجتمعات من أجل تحسين أوضاعها، وفي سنة 1949 نظم معهد لندن للتنمية برنامجا دراسيا عن تنمية المجتمع.

---

[1] منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، دون رقم طبعة، 2003، ص، 26.

ثانيا: المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة ظهر مفهوم تنمية المجتمع المحلي في إطار هيئة الأمم المتحدة وتبنت الفكرة سنة 1950، وبدأ الاهتمام بهذا الموضوع واعتباره وسيلة هامة لتحقيق التنمية الشاملة[1]، حيث أخذ مضمون التنمية المحلية بعدا دوليا وطابعا رسميا، وأصبح يتداول في الأوساط الرسمية.

ثالثا: المرحلة الثالثة:

هي مرحلة الاستقرار والاعتراف الرسمي، حيث أقامت هيئة الأمم المتحدة سنة 1953 نوعا من التنسيق بين وكالاتها المتخصصة في موضوع التنمية، وفي سنة 1955 قدمت سكرتارية الأمم تقريرا هاما للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في موضوع" التقدم الاجتماعي عن طريق تنمية المجتمع"، ثم استمر نشاط الأمم المتحدة من خلال إقامة المؤتمرات ووضع الخطط من أجل تفعيل هذا المضمون[2].

[1] محي الدين صابر، **الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية**، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، الطبعة: 2، 1988، ص: 145.

[2] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، دون رقم طبعة، 2006، ص: 36.

ويمكن تلخيص تلك المراحل في الشكل التالي:

الشكل رقم 5: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، دون رقم طبعة، 2003، ص، 26.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثاني: تحديد مفهوم المحلية.

تُعرف التنمية المحلية في كثير من المراجع والكتابات بمصطلح تنمية المجتمع المحلي، وحتى يتضح مفهوم التنمية المحلية ويمكن تحديد معالمه لابد من التطرق إلى معنى المحلية والمجتمع المحلي أولا.

أولا: تعريف المحلية[1]:

يرتبط مضمون التنمية المحلية بمصطلح المحلية، وهذا المصطلح غالبا ما يستخدم في العلوم الاجتماعية، يقال مثلا الثقافة المحلية السلطة المحلية وغيرها، لكن استخدامه في العلوم الاقتصادية يعبر عن المجال الذي على أساسه تتحدد المحلية[2]، فالمحلية "تعني المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان، هذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون عبارة عن الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإداري (كالجماعات المحلية والدوائر والمقاطعات والبلديات)، ويمكن أيضا أن يكون عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية للسكان كالقبيلة والعشيرة.

كما يمكن تعريف "المحلي" "أنه فضاء توجد فيه رابطة اجتماعية مكثفة (علاقات بين الأشخاص، تاريخ مشترك، وممارسات ثقافية مشتركة...) تسمح بإظهار إرادة للتعايش وبالتالي إعداد استراتيجيات جماعية للتنمية".

وعليه فالمحلية تتحدد من خلال العناصر التالية:[3]

- **العنصر الجغرافي:** ويعني أي منطقة أو مدينة محددة جغرافيا بجبال، وديان، وغيرها.
- **عنصر الهوية أو الانتماء:** والذي قد يتعارض مع الواقع الجغرافي.
- **توفر مجال(فضاء) ملائم:** تتداخل فيه مجموعة من العوامل والعناصر المتكاملة.
- **عنصر إداري:** يعتمد على تقسيم إداري تقرره الدول والحكومات.

---

[1] مزاري محمد، **شروط التنمية المحلية وأهدافها**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، تصدر عن جامعة المسيلة، الجزائر، العدد: 1، 2017، ص: 171.

[2] Dominique Joye and Martin Schuler, **développement et gouvernement "local" ou l'importance des lieux**, regional and local studies, university of warsaw, 1990, p: 191.

[3] خنفري خيضر، مرجع سابق، ص: 11.

ومن خلال ما سبق يتضح أن مصطلح المحلية هو وصف للفضاء الذي يتشكل فيه وعي الأفراد وشعورهم بالانتماء إلى جماعة معينة ويتطور، والمقصود بالمستوى المحلي داخل مجتمع ما أو دولة ما هو القرية أو مجموعة من القرى، أو مجموعة من المدن أو منطقة...الخ، فهو مجال جغرافي محدود يتشكل إما عن طريق التقطيع الإداري فتكون هناك بلديات ودوائر ومحافظات وغيرها من التقسيمات أو عن طريق المجال المعيشي المشكل لهوية مجموعة من السكان مثل القبيلة أو العشيرة.

وعليه فمصطلح التنمية المحلية يطلق على الفضاء أو المجال الأصغر الذي ينتمي إليه الأفراد أو الإطار الجغرافي الذي تستقر فيه الجماعات والأفراد ويكون مجالا لممارسة الأنشطة، فيكون معنى التنمية المحلية هو تنمية البلديات أو القرى والأرياف.

ثانيا: تعريف المجتمع المحلي.

هناك العديد من التعاريف التي تناولت المجتمع المحلي نذكر من بينها:

- يعرف المجتمع المحلي بأنه: "مجموعة من الناس الذين يقيمون غالبا على رقعة من الأرض وتربطهم علاقات دائمة نسبيا وليست من النوع العارض المؤقت، ولهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها وتسود بينهم روح جمعية تشعرهم بأن كلاً منهم ينتمي لهذا المجتمع" [1]
- كما يمكن تعريف المجتمع المحلي على أنه: مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في بقعة جغرافية معينة، ويتشاركون العديد من الممارسات الحياتية، والأنشطة المتنوعة؛ كالأنشطة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتجمعهم لحمة وطنية، ونسيج اجتماعي موحد، ويخضعون جميعا لراية الحكم الذاتي الموحد، وتسود فيما بينهم قيم عامة ينتمون إليها، ولعل أكثر صور المجتمع المحلي هي التقسيمات الجغرافية المعروفة؛ كالمدينة، والقرية، لكن لفظة المجتمع المحلي لا تشير فقط إلى المدينة أو القرية، بل تشملهما لتدل على المجتمع كله، والدولة بأكملها[2].

---

[1] لبنى الكنز، **دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي**، مذكرة ماجيستير (منشورة)، علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة-الجزائر، 2008، ص: 25.

[2] فاطمة مشعلة، **مفهوم المجتمع المحلي**، على الموقع: https://mawdoo3.com، تاريخ الاطلاع: 2022/08/1، 16:52.

وعليه فالمجتمع المحلي يتكون من:[1]

1)**السكان**: أي الجماعات والأفراد المنتظمين في شبكات اجتماعية ضمن المجتمع المحلي.

2)**المكان**: هو الإطار الجغرافي الذي تستقر فيه الجماعات والأفراد ويكون مجالا لممارسة الأنشطة.

3)**المؤسسات**: هي المعنية بوظائف المجتمع والتي تختلف تبعا لاختلاف هذه الوظائف، وتطال بأدوارها الأسرة والدين والاقتصاد والسياسة والقانون والتعليم والرعاية.

4)**النظم والقيم**: هي انعكاس لأهداف المؤسسات وللثقافة المحلية، وهي مصدر لتحديد وتوجيه أنماط النشاط والسلوك لدى الجماعات والأفراد، وطريقة تفاعلهم فيما بينهم، وكيفية تصورهم لوجودهم ولمحيطهم وللعالم من حولهم.

5)**الآليات**: هي ما تعتمده المؤسسات في تأدية وظائفها وما تقوم به الجماعات والأفراد في إطار تأدية مهامهم وأدوارهم.

6)**البنية الاجتماعية**: هي مجموعة المؤسسات والجماعات والأفراد والمعايير التي يصنف بها تركيب المجتمع وتوزع فئاته الاجتماعية وقطاعاته المنتجة وقواه المؤثرة من حيث السلطة والنفوذ والثروة.

7)**التفاعل الاجتماعي**: هو الأساس الذي يمكن المجتمع المحلي من الاستمرار والنمو.

[1] وليد هلال وآخرون، **دليل تنمية المجتمع المحلي**، مؤسسة الملك خالد الخيرية، السعودية، دون رقم طبعة، 2009، ص: 5.

والشكل الموالي يوضح مكونات المجتمع المحلي:

الشكل رقم 6: مكونات المجتمع المحلي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

وليد هلال وآخرون، **دليل تنمية المجتمع المحلي**، مؤسسة الملك خالد الخيرية، السعودية، دون رقم طبعة، 2009، ص: 5.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثالث: مفهوم التنمية المحلية:

مفهوم التنمية المحلية من المواضيع المتشابكة بين العلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فكل تخصص يعطيه تصورا مختلفا، كما أنها من المفاهيم التي لاقت خلافا كبيرا بين المفكرين والاقتصادين، ويرجع ذلك إلى التفاوت في المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فكان هناك العديد من التعاريف منها ما كان ثمرة جهود الهيئات والمؤتمرات الدولية ومنها ما هو جهد فردي، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

❖ عرفتها الأمم المتحدة سنة: 1963بأنها: "تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وإدماج هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة، وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي.[1]

❖ التنمية المحلية هي: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية، في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية، في منظومة شاملة ومتكاملة"[2].

❖ كما تعرف التنمية المحلية على أنها عبارة عن "حركية ذات أبعاد ثقافية اقتصادية واجتماعية هادفة إلى الرقي بمستوى رفاهية مجتمع محلي ما في منطقة معينة من جهة، وتثمين الموارد المحلية لتلك المنطقة مع ضمان استدامتها وهذا بواسطة ومن أجل المجمعات السكانية لها من جهة أخرى"[3].

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف التنمية المحلية على أنها: "عملية مجتمعية مقصودة، تهدف إلى تحسين أوضاع المجتمع المحلي، من خلال الاعتماد على الموارد المحلية، وإطلاق مبادرات محلية، إشراك أفراد المجتمع في التخطيط والتنفيذ، وهذا دون الخروج عن الخطط المركزية لتحقيق التنمية الشاملة".

---

[1] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، **تنمية المجتمعات المحلية، من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، دون رقم طبعة، 2006، ص: 33.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية-مصر، دون رقم طبعة، 2001، ص: 13.

[3] محمد بن صوشة، **إشكالية تمويل التنمية المحلية الواقع والآفاق**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة: 1، 2019، ص: 112.

المطلب الثاني: عناصر وصيغ التنمية المحلية:

تتناول الدراسة من خلال هذا المطلب عناصر التنمية المحلية وصيغها على النحو التالي:

الفرع الأول: عناصر التنمية المحلية.

من خلال هذا العرض الوجيز لتعاريف التنمية المحلية عند الاقتصاديين يمكن أن نستخلص العناصر التالية المشكلة لمضمون التنمية المحلية كما يلي:

- التنمية المحلية عملية مقصودة وليست تلقائية، هدفها تحسين الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع المحلي في جميع المجالات سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية أو سياسية.
- التنمية المحلية عملية تراكمية لا يمكن تحقيق أهدافها في وقت قصير بل تحتاج مدة زمنية طويلة.
- تنطلق التنمية المحلية من إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل وطريقة الحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا[1].
- تمنح التنمية المحلية مجالا واسعا للهيئات والوحدات المحلية في رسم وتنفيذ وتقييم البرامج التنموية المحلية، وتحمل مسؤولية تنمية المجتمع تحت إشراف الهيئات المركزية.
- التنمية المحلية تنطلق من الجهود المحلية والمشاركة الشعبية لأفراد المجتمع، وتعتمد على الموارد المحلية ولكنها لا تخرج عن السياسة العامة للحكومة.
- تتحقق التنمية المحلية المنشودة عن طريق الاستفادة من الطاقات والإمكانات الموجودة بالمجتمع وحشد الأفراد وإقناعهم بمساعي التنمية، وتفاعل المواطنين وانخراطهم في مساعي التنمية بالمشاركة في البرامج والمخططات.
- التنمية المحلية تعني الاهتمام بالعنصر البشري من حيث التعليم والصحة، وتكوين القيادات المحلية القادرة على تسيير المجتمع المحلي.
- ظهرت التنمية المحلية كرد فعل على العولمة التي أذابت الحدود وانتشر بفعلها الفوارق بين الأقاليم والجهات وغابت خصوصيات المناطق واشتدت المنافسة[2].
- التنمية عملية متكاملة غير قابلة للتجزئة، بحيث يتم إحداث تنمية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية.

---

[1] Antoni kuklinski, local development-experiences and prospects, regional and local studies, university of warsaw, 1990, p: 226.

[2] Foura Mohamed-Abboudi Nada, Le développement économique local durable: du développement au développement durable-Le cas de Guelma, revue des études économiques approfondies, N’8, 2018, P: 94.

الفرع الثاني: صيغ التنمية المحلية.

تختلف وجهة نظر الاقتصاديين إلى التنمية المحلية، فتعتبر عملية أو طريقة أو برنامج أو حركة اجتماعية:

أولا: تنمية المجتمع كعملية.

على هذا الأســـاس تعتبر التنمية المحلية مجموعة من المراحل المتتالية، تحدث من خلالها تغيرات متتالية ومتصـــاعدة ومرغوبة ومقصـــودة وموجهة من طرف الهيآت المركزية، الغرض منها تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة، ويسـبق ذلك تغيير في واقع المجتمع، بحيث يندرج أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في حل مشـاكلهم، من خلال ترتيب الأولويات، وتحديد المشـــكلات، وطرق علاجها، وكيفية مرافقة الهيآت الرسمية والأهلية لهذه الغاية، اعتمادا على مهارات وقدرات الغالبية من سكان المجتمع المحلي[1].

ثانيا: تنمية المجتمع كطريقة (عملية وهدف).

هذا المدخل يركز على التنمية باعتبارها وسـيلة لغاية أو طريقة للوصـول إلى أهداف معينة، فالتركيز هنا على أن التنمية مدخل موجه للعمل، ويظل الاهتمام في هذا البعد بالتنمية كعملية قائما، ولكن الاختلاف في كون هذا المدخل ينظر إلى النتائج والإنجازات أكثر من تركيزه على المراحل المتتالية للتنمية.

على هذا الأسـاس التنمية المحلية تسـتهدف منجزات بعينها، وفي هذا الإطار يتم وضـع الخطط من أجل الوصـــول إلى الرفاهية الاقتصـــادية والاجتماعية من خلال العمل في مختلف المجالات الاجتماعية مثل: برنامج التعليم، برنامج الصحة...الخ[2].

ثالثا: تنمية المجتمع كبرنامج (طريقة ومحتوى).

خلافا للمدخل السـابق يكون التركيز هنا على مجموعة الأنشـطة، حيث ينظر إلى التنمية المحلية على أنها برنامج مفصل الأجزاء محدد الأهداف، يتم وضعه من طرف الخبراء والمختصين ويحرصون على تنفيذه، ويصبح هـذا البرنامج ذاتـه هو الهـدف، دون النظر إلى تغير الأفكـار أو وجهـات النظر عنـد الأفراد الـذين يشـــملهم البرنامج[3]، ويوضح الاقتصادي ساندرز أن المنهج هنا يصبح مجموعة من الإجراءات والمراحل، أما المحتوى فيقوم

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية-مصر، الطبعة: 1، 2011، ص: 23.

[2] بن عبد الحق فوزي، **دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية**، مذكرة ماجيستير (منشورة)، تخصص: العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص: 68.

[3] رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص: 23.

على مجموعة من الأنشـطة، ويكون الغرض الموجه هنا هو تحقيق مجموعة من الأنشـطة مع التركيز على البرنامج وليس على الجماهير[1].

رابعا: تنمية المجتمع كحركة اجتماعية:

على خلاف المدخل السـابق، فإن هـذا المدخل لا يركز على البرنامج، وإنما يركز على الارتباط الجماهيري، وعلى إمكانية تحويل مشاعر الناس وانفعالاتهم وأحاسيسهم إلى برنامج، وتستهدف المواطنين حتى يتحولوا إلى عنصر إيجابي في الموقف الإنمائي، وذلك من خلال رسم مسار التنمية وإقناع الأفراد بقضية التنمية والتقدم، فالتنمية على أسـاس هذا المدخل هي قضـية ذات طابع عاطفي لا يمكن اهمالها، وهذا ما يؤدي إلى تتشكل الدافعية لدى المواطنين للمساهمة الفعالة في التنمية المحلية، سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ[2].

[1] بن عبد الحق فوزي، مرجع سابق، ص: 68.

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص: 24.

ويمكن تلّخيص صيغ التنمية المحلية كما يلي:

الشكل رقم 7: صيغ التنمية المحلية.

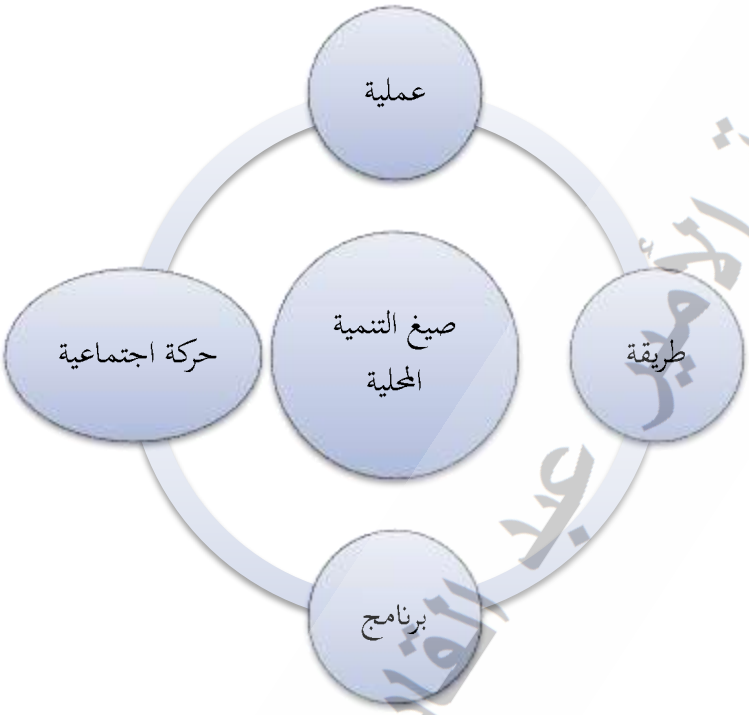

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية–مصر، الطبعة: 1، 2011، ص: 23.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المحلية.

تقوم التنمية المحلية على مجموعة من المبادئ، وتهدف إلى مجموعة من الأهداف، نبينها في الفرعين التالين.

الفرع الأول: مبادئ التنمية المحلية.

سيتم التطرق في هذا الفرع إن شاء الله تعالى إلى المبادئ التي تقوم عليها التنمية المحلية:[1]

أولا: مبدأ الشمول.

وتعني ضـــرورة أن تتناول التنمية المحلية جميع جوانب الحياة داخل المجتمع، إلى جانب الاهتمام بجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتكون بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات.

ثانيا: مبدأ التكامل.

ويقصد به تحقيق تكامل بين الريف والمدينة، بمعنى عدم إهمال الريف أو المدينة عند إعداد خطط التنمية المحلية، فتحسن ظروف المعيشة في الأرياف يقلل من الهجرة نحو المدن من جهة، ويوفر فرص العمل من جهة أخرى، إضافة إلى تقليل التحضر السريع واكتظاظ المدن، كما يقصد به تكامل القطاعات الاقتصادية، فلا نركز على قطاع ونهمل بقية القطاعات، أو نطور القطاعات بمعزل عن بعضها البعض، كما يتضمن هذا المبدأ التكامل بين الأبعاد المادية للتنمية المحلية والأبعاد البشرية.

ثالثا: مبدأ التوازن.

ويقصـــد به مدى التركيز على الجوانب المختلفة للمجتمع المحلي في عملية التنمية، بحيث يعطى لكل جانب وزن خاص وفقا لحاجة المجتمع، فالمجتمعات الفقيرة تكون التنمية فيها مرتكزة على الجانب الاقتصادي، وهذا يعني عقلنة التقسيم بدرجة أكبر في بعض القطاعات منها في قطاعات أخرى.

[1] محمد بن صوشة، مرجع سابق، مرجع سابق، ص: 116.

رابعا: مبدأ التنسيق.

ويقصد به العمل على توحيد الجهود وتكاملها، وتحقيق التعاون بين الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وبين أفراد المجتمع المحلي، بما يمنع ازدواج الخدمة أو تداخلها، الأمر يعثر الجهود ويزيد تكاليف الخدمات، ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد.

خامسا: مبدأ المشاركة الشعبية المحلية.

تعتبر المشاركة المحلية قيمة محورية كونها هدفا ووسيلة، عرفتها الأمم المتحدة على أنها "مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في عمليات اتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية، وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، ومساهمة الأهالي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية".

وبما أن التنمية هي عملية جماهيرية تحتاج إرادة شعبية وتعبئة المواطنين لها، فنجاح التنمية مرتبط برغبة أفراد المجتمع، وليس بإرادة التغيير عند القادة والمسؤولين، بل يشترط مساهمة كل من يعمل في المجتمع، وتكمن أهمية المشاركة المحلية في تحمل كل فرد من المجتمع مسؤوليته في تحقيق التنمية المحلية.

سادسا: مبدأ الاستعانة بالخبراء.

تتطلب عملية التنمية إحداث تغيير في كافة جوانب الحياة، وهو ما يستوجب تكاتف كافة جهود المسؤولين في القطاعات المختلفة، وهذا يستلزم ضرورة رجوع الأخصائيين والمكلفين والمسؤولين على التنمية المحلية إلى المختصين في كافة الجوانب كلما احتاج الأمر إلى ذلك، فيستعينون بالتربويين في المشروعات التربوية وبالأطباء عند دراسة المشروعات الصحية...وهكذا بالرجوع إلى أهل الاختصاص في أي مجال[1].

خامسا: مبدأ التقويم.

يجب أن يتولى أخصائي التنمية المحلية عمليات التقويم بصفة مستمرة؛ وذلك للتأكد من مدى نجاح العمل الذي يقوم به، وعليه يجب أن يحدد أهداف عملياته بالتفصيل، ويجب أن يشمل التقويم الناحيتين:

- مدى التغيير الذي طرأ على المواطنين نتيجة لإشراكهم في عمليات التنمية المحلية.
- مدى التغيير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة لنفس العملية من مرافق ومشروعات وخدمات[2].

---

[1] بيصار عبد الحكيم، **أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية –دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000–2016**، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة–الجزائر، 2018، ص: 21.

[2] المرجع نفسه، ص: 22.

والشكل الموالي يبين مبادئ التنمية المحلية:

الشكل رقم 8: مبادئ التنمية المحلية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

محمد بن صوشة، **إشكالية تمويل التنمية المحلية الواقع والآفاق**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة: 1، 2019، ص: 112.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية:

تهدف خطط التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في مختلف المجالات؛ الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية وغيرها، ويمكن تصنيف أهم أهداف التنمية المحلية كما يلي:

أولا: الأهداف الاقتصادية.

من بين الأهداف التي تسعى التنمية المحلية تحقيقها في الجانب الاقتصادي ما يلي:

- تهدف التنمية المحلية إلى التخفيف من حدة الفوارق بين أقاليم البلد الواحد، وتحقيق نوع من التوازن الجهوي، من خلال الاعتماد على الموارد المتاحة في كل إقليم، ووضع خطة تنموية تناسب وضعية كل منطقة.
- تحقيق التطور الاقتصادي في المجتمع المحلي؛ من خلال تنمية واستثمار جهود أفراد المجتمع، وتطوير المشاركة الشعبية.
- بناء نظام اقتصادي إقليمي مستقل عن المركز، واستنباط قوته الاقتصادية من الخصائص التي تجعله متميزا، مما يتيح الإضافات في المجالات التي تتناسب وخصوصيته، لإعطاء دفعة حقيقية للاقتصاد الوطني، بما يحقق متطلبات التنمية الوطنية المستدامة شامل ومتوازن[1].
- تطوير البنية التحتية كالنقل، والكهرباء، وتحسين مناخ الاستثمار المحلي.
- من أهداف التنمية المحلية بناء قاعدة تحتية تستوعب الاستثمارات، وتوسيع القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، مما يجعل مداخيل الإدارات المحلية أكثر وفرة، لمواصلة العمل التنموي وتهيئة الإقليم، وهذا ما قد يحقق الأهداف السالفة الذكر، وقد يطلق على هذا الهدف" بناء الأساس المادي للتقدم"[2].
- تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية، وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات، من أجل تسخير جميع الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني، والعمل على رفع قيمة ناتجها المحلى، الذي يساهم بطريقة مباشرة في رفع الناتج الوطني الإجمالي، وزيادة معدلات الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلى والوطني[3].

---

[1] علام عثمان وفتيحة خوميجة، **دور الزكاة في تحقيق التنمية المحلية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الحوكمة والتنمية المحلية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج-الجزائر، 2015، ص: 7.

[2] بيصار عبد الحكيم، مرجع سابق، ص: 359.

[3] علام عثمان وفتيحة خوميجة، مرجع سابق، ص: 8.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية.

من الناحية الاجتماعية تهدف التنمية المحلية إلى ما يلي[1]:

- إحداث تغييرات على المستوى المجتمعي، من خلال تحسين مستويات المعيشة، والمعايير الصحية، وفرض معايير الهواء والماء والضوضاء.
- تحسين الحماية الصحية، وضمان الرعاية الاجتماعية للفقراء.
- ضمان الوصول إلى المياه النظيفة الملائمة للأغراض المنزلية، حيث أن المياه هي إحدى الأولويات التي تسعى جميع المجتمعات للحصول عليها بغض النظر عن طبيعتها أو مستوى تنميتها.
- ضمان الوصول الكافي إلى التعليم على جميع مستويات المجتمع، وتعزيز القيم الإنسانية من خلال تقديم الخدمات المتنوعة في المجالات التعليمية والمهنية، لزيادة مستويات الكفاءة في التعامل مع جميع متغيرات الحياة.
- التكيف مع المواقف الجديدة، وجعل هذا التطوير ديناميكيا، لمطابقة معدل التغيير والتكيف مع الآلات الجديدة ذات التكنولوجيا العالية نسبيا.
- السعي لخلق وظائف جديدة، وحماية ثقافة وحضارة وخصوصية المجتمعات المحلية، ودمج هذه الثقافات والاستفادة منها في سياسات واستراتيجيات التنمية.
- الاهتمام بعملية تنظيم ظاهرة الهجرة الداخلية والتدفق غير المراقب، الذي يتم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وما ينتج عنه من مشاكل اجتماعية، وذلك بسبب تفاوت مستويات المعيشة ومعدلات الازدهار، والتي لا يمكن التخلص منها إلا من خلال تنمية المناطق الريفية.

[1] علام عثمان وفتيحة خوميجة، مرجع سابق، ص: 8.

❖ **ثالثا: الأهداف الإدارية.**

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في الجانب الإداري، نلخصها في النقاط التالية[1]:

❖ تحقيق مبدأ العمل المؤسساتي وتغليبه على العمل الشخصي، من خلال وضوح الأهداف والوسائل والغايات.

❖ تقرير استقلالية المؤسسات، وتقريب سلطة القرار من المواطن؛ لتستجيب لتطلعاته الحقيقية والمستعجلة.

❖ تعزيز قدرات الحكومة في مراقبة أثر سياستها الاقتصادية على الأحوال المعيشية للسكان.

❖ تقوية القدرات الإدارية والفنية لأجهزة الإدارة المحلية ومختلف الهيئات الحكومية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني، لتمكينها من تنفيذ برامج التنمية المحلية.

❖ اذكاء روح المسؤولية لدى الإطارات الوطنية والمحلية.

❖ التقليل من البيروقراطية التي تنشأ من بعد الإدارة عن المواطن.

❖ تمكين السلطات المحلية من تنشيط عملية التنمية وحل المشاكل العاجلة؛ باتخاذ المبادرات اللازمة في إطار الخطة الوطنية، من خلال تزويدها بالشروط والوسائل الضرورية لأداء مهامها (المالية، البشرية، التشريعية).

❖ تقريب الإدارة من المواطن، لخلق نوع من التعاون بين المواطن المحلي وبين المنتخبين في تسيير الشؤون المحلية، كما تسعى إلى تحسين وتعزيز التعاون المشترك بين الإدارة المحلية والسلطات المركزية[2].

---

[1] بيصار عبد الكريم، مرجع سابق، ص: 102.

[2] حجاب عبد الله، **التنمية المحلية –النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها–**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، تصدر عن جامعة عمار ثليجي، الأغواط–الجزائر، العدد: 6، 2017، ص: 359.

إجمالا تقسم أهداف التنمية المحلية إلى قسمين: أهداف الإنجاز والأهداف المعنوية[1].

أ) أهداف الإنجاز.

وتتضـــمن كل ما تحققه عملية التنمية المحلية من منجزات مادية كالطرق، والكهرباء، والمرافق العامة، والبنية التحتية عموما، إضـــافة إلى مســـتوى الخدمات المقدمة، وكل هذه المنجزات تمثل العائد المادي للتنمية المحلية.

ب) الأهداف المعنوية.

ويقصد بها المتغيرات السلوكية والمهارية التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم لعملية التنمية المحلية، وهي أهداف غير ملموســة، لكنها تكون ضــمن خطط التنمية المحلية، وتكون مقصــودة مســبقا، وتعني تغير الانسان في نفسه، وتتحقق من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية:

- اكتساب الأفراد حس المبادرة، وحل المشكلات التي تواجههم بدلا من التعايش معها.
- تحسن قدرة الأفراد على تنظيم أنفسهم في تنظيمات ذاتية، من أجل خدمة المجتمع.
- تنمية حس المسؤولية، والخروج من دائرة المصالح الضيقة والشخصية.
- تدريب المواطنين من أجل القيام بالقيادة داخل المجتمع.

[1] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، مرجع سابق، ص ص: 45 46.

المطلب الرابع: نماذج ونظريات التنمية المحلية.

نتناول في هذا المطلب إن شاء الله تعالى نماذج ونظريات التنمية المحلية على النحو التالي:

الفرع الأول: نماذج التنمية المحلية:

حاول الكثير من الاقتصاديين والباحثين في مجال التنمية صياغة نموذج متكامل للتنمية المحلية، من شأنه أن يحقق الأهداف المرسومة لهذا الفعل التنموي، وقد تباينت وجهات النظر عند الاقتصاديين، وتباينت معها هذه النماذج الموضوعة، وانطلاقا من خصوصيات ومميزات كل دولة ومجتمع محلي تم صياغة مجموعة من النماذج، فكان من بين هذه النماذج نموذج تايلور، ووليام بيدل، ورونالد لبيت، وجاك روثمان، وغيرهم من الاقتصاديين، وإلى جانب ذلك فقد وجدت جهود العديد من الهيآت العلمية والدولية المهتمة بالتنمية، وجميع هذه النماذج تناولت مراحل وخطوات العمل التنموي على المستوى المحلي.

وبالرغم من تعدد النماذج الخاصة بالتنمية المحلية إلا أنه يمكن حصرها في أربعة نماذج وهي:

أولا: النموذج التكاملي[1].

يتلخص هذا النموذج في كونه مجموعة من البرامج التي يمكن تطبيقها على المستوى الوطني، بحيث تشمل هذه البرامج جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتغطي جميع المناطق الجغرافية داخل الدولة (حضرية – ريفية، صحارية)، أي أنه برنامج يهدف إلى تحقيق التوازن التنموي على كلا المستويين القطاعي والجغرافي، والذي يحقق أيضا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة، والجهود الشعبية المستثارة، ويستند هذا النموذج إلى تطوير وحدات إدارية جديدة، والغرض منها توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية.

وقد بين كل من تايلور ووليام بيدل أهم الخطوات المتبعة لتجسيد هذا النموذج وهي:

1) **المرحلة الاستكشافية:**

في هذه المرحلة تتدخل السلطات المركزية من خلال اختصاصيين مهمتهم الوصول إلى قادة المجتمع، وكسب ثقتهم، وإقناعهم بدور وأهمية التغيير، وقدرتهم على إحداث ذلك التغيير، وشرعية احتياجاتهم وضرورة مواجهة مشاكلهم، وتسجيل المعلومات والقيام بعملية إحصاء ورصد للمعلومات اللاّزمة عن المجتمعات ومشاكلها وقدراتها.

[1] بيصار عبد الحكيم، مرجع سابق، ص: 26.

2) **مرحلة المناقشة المنهجية للحاجات العامة:**

هي المرحلة التي يتم فيها اكتشاف المشكلات وتحديدها، وتشخيص أسبابها الموضوعية، واتخاذ قرار جماعي، بما في ذلك الموافقة على تنفيذ بعض الإجراءات الواضحة والقابلة للتنفيذ، وإتاحة الفرصة للقيادات المحلية التعبير بحرية عن آرائهم ومخاوفهم وخياراتهم الحالية.

3) **مرحلة التخطيط المنهجي لتنفيذ البرامج (المرحلة التنظيمية):**

وهي تتبع مرحلة الإدراك الجماعي للاحتياجات والمشكلات وأسبابها ويتم وضع خطة محلية لمعالجتها، والتي تعتبر هذه المرحلة من أهم الخطوات، ومما لا شك فيه أ ن عملية تنفيذ التخطيط المحلي ستبرز وتطور أفراد وطاقات المجتمع المحلي وقدراتهم، وتحولهم إلى عوامل إيجابية في موقع التطوير، وأثبتت هذه الخطط نجاحا كبيرا في تنفيذ العديد من المشروعات المجتمعية؛ كبناء المدارس، والمستشفيات، بالإضافة إلى أن تنفيذ مثل هذه المشاريع يخلق إحساسا بالمسؤولية الجماعية، والثقة، والمبادرة بين أفراد المجتمع.

4) **مرحلة التنفيذ:**

هذه هي المرحلة التي يتم فيها حشد وتعبئة القدرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، والتي تستند إلى الخبرات والتجارب المكتسبة من النجاحات المحققة في المشاريع السابقة والجهود الأولية، وهذا ما يشجع المشاركة الفعالة، وإنجاز المشاريع ومواجهة المشاكل القائمة.

5) **مرحلة التقييم:**

وهي المرحلة التي يتم فيها تحديد جميع الجوانب الإيجابية والسلبية للأنشطة وصنع القرار، من خلال ممارسة النقد الذاتي والبناء والموضوعي، ولعملية التقويم دور هام في عملية التنمية نظرا لما تورثه من خبرات تؤدي إلى نجاحات.

6) **مرحلة الطموح والاستمرار:**

ترتبط هذه المرحلة بشكل أساسي بالمراحل السابقة، لأن نجاحات المراحل السابقة تخلق إحساسا جماعيا بالانقطاع والإنجاز، مما يؤدي إلى مزيد من العمل والاستمرارية، مما يولد ديناميكية وحركية تنقل المجتمع بصورة دائمة إلى الأمام وإلى أوضاع أفضل، لأن النجاح يولد الشعور بالنجاح ويدفع إلى مزيد من العطاء.

ثانيا: النموذج التكيفي.

يتوافق هذا النموذج من التنمية المحلية مع النموذج السابق في أن كل برنامج ينبع من المستوى المركزي، والفرق بينهما هو أن هذا النموذج يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي، واستثارة الجهود الذاتية، والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وقد سمي هذا النموذج التكيفي لأنه لا يتطلب كما هو الأمر في النموذج التكاملي استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم، ذلك لأن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، كما يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم.

قد تلجأ كثير من الدول خاصة عقب استقلالها إلى هذا النوع من النماذج، نظرا لندرة العوامل المادية والفنية هذه المجتمعات، ولكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي، حيث أنه هو القادر على تحقيق الأهداف القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وتتم خطوات هذا النموذج وفقا للمراحل التالية[1]:

1) **استثارة أهالي المجتمع المحلي:**

أي استنهاضهم وتنبيههم وتعريفهم ورفع مستوى الوعي لديهم بالمشكلات والحاجات الاجتماعية وتحسيسهم بضرورة مواجهتها وإشباعها في إطار من التعاون (تنمية الشعور بأهمية التنمية).

2) **إنشاء علاقات التغيير:**

التغيير لا يحدث في أجواء الفرقة والتشتت والصراع وانعدام الثقة، وإنما يتحقق عندما يتوفر الوعي والثقة، اللّذان يولدان التنسيق والتعاون والاستجابة بين أفراد المجتمع، والقيادات المحلية، لمختلف التنظيمات والمسئولين المحليين التنفيذيين، أي توفير إطار ومناخ العمل الجماعي الإيجابي، والمحفز بين مختلف فعاليات المجتمع.

3) **إحداث التغيير:**

التحرك لمواجهة المشكلات القائمة والحاجات المرغوبة، من خلال مجموعة إجراءات متدرجة منها:

- شرح وتشخيص المشكلات والحاجات في إطار جماعي مشترك (لجنة المدينة) بين مختلف أطراف المجتمع.
- وضع خطة عملية لمواجهة المشكلات وإشباع الحاجات.
- ترجمة الخطة إلى إجراءات تنفيذية قادرة على تحقيق أهداف الخطة.

4) **تعميم وتثبيت التغيير:**

هي مرحلة التأكد من تقبل واحتضان المجتمع المحلي لأسلوب العمل التنموي، وقبول إجراءات الخطة واطمئنانهم إلى نتائجها، وكذلك التأكد من قدرتهم على الاستمرار في استخدام هذا الأسلوب، ونقله إلى مجالات أخرى وتعميقه.

[1] أحمد شريفي، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص: 38.

5) **إنهاء علاقات التغيير:**

وهي المرحلة التي يصل فيها المجتمع المحلي إلى النضج، ويمتلك القدرة على تنفيذ برامج ومشاريع التنمية دون الحاجة إلى المساعدة من طرف المختصين في ميدان التنمية، وتصبح التنمية المحلية قضية جماعية وشعورا عاما.

ثالثا: نموذج المشروع:

يمكن تنفيذ هذا النوع على مستوى منطقة جغرافية معينة؛ لظروف خاصة وقد لا يتم تعميمها على مستوى الدولة، وتعتبر برامج التنمية التي تستهدف المناطق الصحراوية مثالاً عن ذلك، وتعتبر نموذجا تجريبيا مطبقًا في مجال جغرافي معين.

رابعا: نموذج العمل الميداني.

يعتمد هذا النموذج على فرق التطوير المتنقلة، كل منها يضم مجموعة من المتخصصين مع متخصصي التنمية الذين يمكنهم العمل على أهداف متعددة، بالإضافة إلى تدريب المواطنين على أداء خدمات محددة، الهدف النهائي لهذا النموذج هو إنشاء المؤسسات الوظيفية للتنمية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

والشكل الموالي يلّخص نماذج التنمية المحلية:

الشكل رقم 9: نماذج التنمية المحلية.

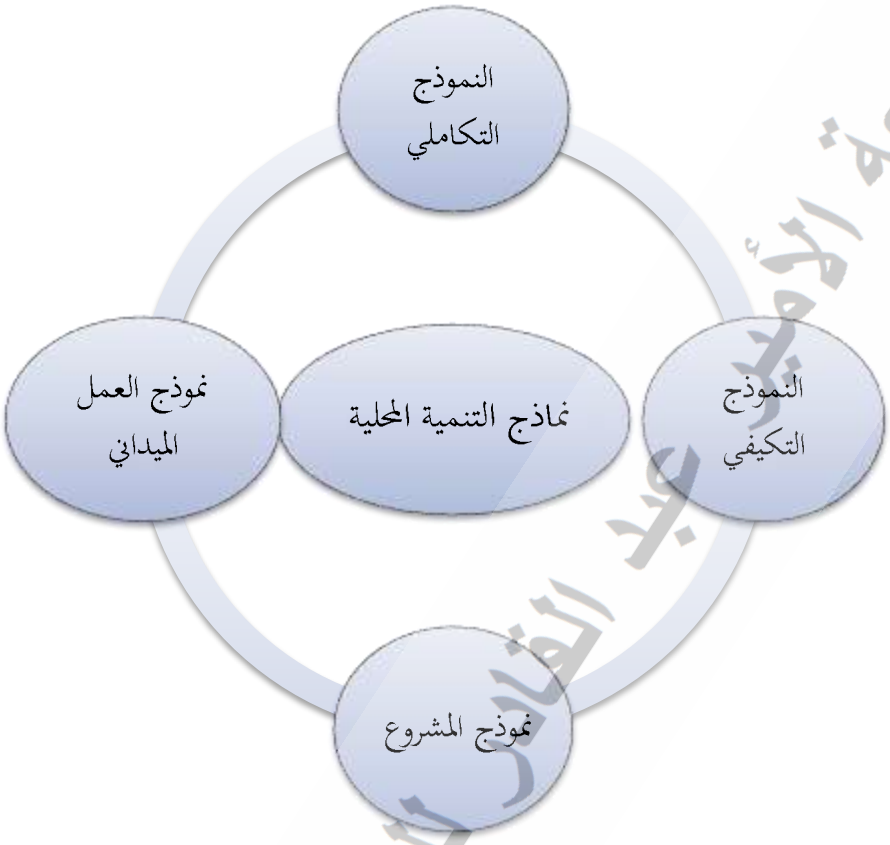

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

بيصار عبد الحكيم، **أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية –دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000–2016**، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة–الجزائر، 2018، ص: 21.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثاني: نظريات التنمية المحلية:

إن إشكالية التنمية المحلية تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث طرحت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا، حيث أن الواقع بين أن هناك تناقضات بين تنمية الدولة من جهة، وتنمية المناطق من جهة أخرى، مما أدى إلى بروز توجهات وأفكار جديدة.

أولا: نظرية أقطاب النمو:

من أهم النظريات المفسرة للتنمية المحلية نظرية أقطاب النمو، وقد ظهرت هذه النظرية خلال فترة الستينات، وأبرز من يمثلها كل من هيرشمان وفرانسوا بيرو وأيدلو ، فالكثير من الحكومات كانت تعتمد على هذه النظرية من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي، والتنمية في الأرياف، ومحاولة منهم للقضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف.

تقوم هذه النظرية على تقسيم البلد (أو الفضاء) إلى أقطاب متعددة، تكون فيه أقطاب كبيرة غير متجانسة، يتم خلالها البحث عن طريقة تنمية كل قطب لوحده تناسب خصوصياته، وفي النهاية تكون نتيجته التنمية الشاملة للبلد، حيث تكون أجزاؤه مكملة لبعضها البعض، مع تبادل أكبر بين ذلك الجزء والقطب المهيمن مقارنة بالمناطق المجاورة، ولهذا تعرف هذه النظرية على أنها "نظرية النمو القطاعي غير المتوازن".[1]

فحسب بيرو فان قطب النمو يتميز بتأثيره الكبير، الذي يتجاوز قدرة الصناعة المحركة على ذلك، لأنه يمتد إلى الجوانب الاجتماعية والعالمية، ويشترط لنجاح التنمية وجود وسط اجتماعي واقتصادي يمتلك حدا أدنى من التطور يوفر مرونة تسمح بعمل آليات الجذب في أقطاب النمو[2].

ثانيا: نظرية القاعدة الاقتصادية:

النظرية الثانية للتنمية الإقليمية هي نظرية القاعدة الاقتصادية، وتعتمد هذه النظرية على فكرة الصادرات كأساس للتنمية المحلية، ووفقا لهذه النظرية فإن مستوى الانتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير، والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي وفي هذا المجال يقول كلّود لكور "النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل، هذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه

[1] خنفري خيضر، مرجع سابق، ص: 13.

[2] عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، مرجع سابق، ص: 73.

النشـــاطات تؤدي للتصـــدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه المداخيل تســـمح بتوفير (إشـــباع) مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسع النمو[1].

تقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية، ونشاطات داخلية[2]:

أ) **النشـاطات القاعدية:** هي النشـاطات التي تغطي القطاعات المصـدرة، والتي تسـاهم في خلق مناصـب شغل وجلب مداخيل من الخارج، مثل قطاع السياحة.

ب) **النشـاطات الداخلية:** هي الأنشـطة الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة، والتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة، ومن ثم تطوير البلد ككل.

ثالثا: نظرية التنمية من تحت:

تركز هذه النظرية على فكرة تنظيم الاقتصـادات من قبل أفراد الجماعات المحلية خدمة لمصـالحهم، وتميزت مرحلة ظهورها بارتفاع أســـعار الطاقة (كالنفط) وتكاليف النقل وتراجع المالية العامة، مما طرح بعض الأفكار والبدائل الجديدة، تمثلت في تغيير خطط التنمية، حيث تبنت فكرة الســـعي لتحقيق التنمية من القاعدة نحو القمة، مع زيادة الوعي لدى أفراد المجتمعات المحلية بضـرورة المشـاركة بطريقة فعالة في وضـع خطط التنمية واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق التنمية، وجميع القضايا التي تؤثر على حياتهم[3].

رابعا: نظرية المقاطعة الصناعية.

إن بدايات هذه النظرية ترجع إلى أعمال ألفريد مارشـال عام 1890، حيث انطلق من التجمعات التي نتجت عن مجموعة من المؤسـسـات التي تنشـط في نفس المجال وفي منطقة واحدة، ثم طورت هذه الأفكار من قبل الإيطالي بيكاتيني سنة 1979، وخاصة في المنطقة الشمالية الوسطى من إيطاليا[4].

---

[1] خنفري خيضر، مرجع سابق، ص: 14.

[2] المرجع نفسه، ص: 14.

[3] المرجع نفسه، ص: 15.

[4] ليلى صوالحي، **التخطيط الاستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، باتنة –الجزائر، 2018، ص: 122.

كما أن تلك المقاطعة الصناعية لديها مجموعة من المميزات تتمثل في[1]:

- تركز مجموعة كبيرة من مؤسسات متخصصة في نشاط معين (الألبسة، الأحذية، الآلات، الخياطة).
- قيام تضامن وتعاون بين هذه المؤسسات.
- قدرة إنتاج مرنة ومسايرة للطلب المتزايد.
- مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع؛ لما يقدمه من فوائد للمنطقة.

خامسا: نظرية الوسط المجدد:

ظهرت هذه النظرية إثر بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين يرأسهم فيليب إيدلو حول الوسط المجدد، وتقوم هذه النظرية على أن الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، ويرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، فالتنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط (الإقليم)، والذي يحوي عناصر وعوامل قادرة على استيعاب المعارف المختلفة، والتكيف مع المتغيرات المختلفة، وهذا من خلال التراكمات التاريخية، التي توجد داخل الوسط، فالوسط حسب هذه النظرية هو المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية[2].

سادسا: نظرية وسائل الاتصال:

لقد حلّل الكثير من علماء الاجتماع المدينة والظواهر المتصلة بها، في ضوء فكرة التفاعل البشري والعلاقات بين الأفراد، وكانت النتائج أن أبرز الأسباب للنمو الحضري واتساعه، هو وجود اتصالات تتم بسهولة بين الأفراد، والانتقال من مكان إلى آخر، وإن تقدم وسائل الاتصال، وشبكة النقل أسهم في خلق وسائل اتصال أخرى بديلة، تسهل التعامل الذي يتم بين الأفراد داخل المركز الحضري، مما يحقق نوعا من النشاط والتفاعل بين أعضاء المجتمع وهو ما ينتج ديناميكية اقتصادية داخل المدن[3].

---

[1] خنفري خيضر، مرجع سابق، ص: 15

[2] ليلى صوالحي، مرجع سابق، ص: 122.

[3] حجاب عبد الله، مرجع سابق، ص: 361.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المحلية ومتطلبات تحقيقها وعوائقها:

بعد التعرف على مضمون التنمية المحلية سنتطرق في هذا المبحث إن شاء الله إلى الأبعاد التي تشملها التنمية المحلية، إلى جانب المتطلبات التي تحتاجها التنمية المحلية، وأبرز العوائق التي تقف في طريق التنمية.

المطلب الأول: أبعد التنمية المحلية:

حتى يتضح مضمون التنمية المحلية لابد من تناول أبعاد أو جوانب التنمية المحلية.

الفرع الأول: البعد الاقتصادي:

من أهم الجوانب التي يتضمنها مصطلح التنمية المحلية الجانب الاقتصادي، من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق تحديد القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تميز المنطقة، من خلال الأنشطة الزراعية أو الصناعية، وتوفير فائض القيمة من خلال المنتجات التي يتم تحقيقها، بالإضافة إلى توفير فرص عمل لأفراد المجتمع في النشاط الاقتصادي، لذلك تصبح التنمية المحلية في بعدها الاقتصادي وسيلة لامتصاص البطالة من ناحية، ومن ناحية أخرى هي وسيلة لتوفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة، سواء للاستهلاك المحلي، أو التوزيع العادل للخدمات على مناطق أخرى، ويعتمد تطوير المنطقة أيضا على إنشاء البنية التحتية المحلية مثل الطرق، والمستشفيات، والمدارس، بالإضافة إلى تمكين اندماج الباحثين عن العمل، كما أنه يمهد الطريق المناسب، ويوفر مناخا مناسبا للاستثمار؛ لأفراد المجتمع المقيمين في المنطقة ولأصحاب رؤوس الأموال المتواجدة في مناطق أخرى للاستثمار في هذه المنطقة[1].

كما يتضمن البعد الاقتصادي مجموعة من المشاريع والخدمات نذكر من بينها:

- إنشاء الطرق والمطارات والبنية التحتية عموما وصيانتها.
- تشجيع المشاريع الاستثمارية الخاصة.
- تحفيز الاستثمار المحلي، وتعزيز الاستهلاك المحلي.
- استصلاح الأراضي، وتحسين الإنتاج الفلاحي، وفتح المسالك الفلاحية.

[1] هادية بن مهدي، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: الإدارة المحلية، جامعة باتنة، باتنة-الجزائر، 2021، ص: 46.

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي:

يكون فيه المجتمع هو مركز التدخل، أما بالنسبة للتنمية الاجتماعية فهي مرجعية لوجود الشروط المؤدية إلى تطور المجتمع ثقافيا اقتصاديا من جهة، ومن جهة أخرى إلى كل أعضاء هذا المجتمع للمشاركة في التطور والازدهار، وفي هذا الاتجاه فإن التنمية الاجتماعية وثيقة الارتباط بالتنمية الاقتصادية والثقافية.

إلى جانب المجال الاقتصادي نجد أن الجانب الاجتماعي أبرز مظاهر التنمية المحلية، أي المجتمع هو مركز التدخل لتحقيق التنمية، فالتنمية الاجتماعية هي حجر الزاوية وأساس التنمية الاقتصادية والثقافية للمجتمع، حيث يشارك جميع أفراد هذا المجتمع في التنمية، وفي هذا الاتجاه التنمية الاجتماعية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنمية الاقتصادية والثقافية.

ويرتكز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على الإنسان، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، إلى جانب مكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، هذا لأن توفير حياة اجتماعية متطورة يدمج جميع طاقات المجتمع لتنمية الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة للمجتمع يمكنها تقديم مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة، ومحبا لوطنه ومنطقته[1].

كما أن البعد الاجتماعي يظهر في بعض المشاريع التنموية:

- بناء المساكن والمدارس والمستشفيات وتحسين نوعية الصحة والتعليم.
- انشاء الحدائق، والمساحات الخضراء، والانارة العمومية، وقنوات الصرف الصحي.
- بناء الجامعات، والمعاهد، والمكتبات العامة.

[1] هادية بن مهدي، مرجع سابق، ص: 46.

الفرع الثالث: البعد الإداري[1]:

يعتبر البعد الإداري في التنمية المحلية نقطة الانطلاق في مسـار التنمية، فهو يمكن الهيآت الإدارية من تحديث أنماطها التنظيمية والسلوكية واتباع الهياكل الإدارية المناسبة وتكييفها في ضوء الظروف المتغيرة، ودعمها بالمهارات البشرية اللازمة، وتحديث القوانين، وما إلى ذلك.

فهي عملية تغيير مخطط يتم فيها استخدام الأساليب الحيوية، فليس الغرض هو تطوير القوانين المعمول بها فقط، وإنما تطوير مهارات وسلوك أعضاء المنظمة وتحسين بيئة العمل الإداري، ولكنه يحقق أيضا الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المحلية بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية، فهذا البعد يمثل سلسلة من العمليات والإجراءات المخطط لها مسبقًا والتي تستخدم العديد من الأساليب الفنية مثل التدريب، والتوجيه، وتقديم المساعدة، بحيث تستثمر جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الجوانب الإدارية، من أجل رفع مردودية العمل الإداري وجعله مؤهلًا لإدارة التنمية.

الفرع الرابع: البعد السياسي:

يتمثل البعد السياسي للتنمية المحلية بالدرجة الأولى في تفعيل دور المجتمعات للمساهمة في شؤون المجتمع، والمشاركة الفاعلة في تحقيق التنمية المنشودة، ولكي يحدث ذلك يجب أن يكون الفرد في المجتمع مدركًا لكل حقوقه وواجباته، ويجب أن يكون له أيضا الحق في التصرف واختيار الممثلين الذين يعتبرهم أكثر كفاءة، ويشمل أيضا دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية، ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والعمل على تحسينها وتطويرها باستمرار[2].

[1] هادية بن مهدي، مرجع سابق، ص: 46.

[2] طبوش أحمد وكاتب محمد لخضر، **واقع التنمية المحلية بولاية بشار**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، تصدر عن جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر، العدد: 2، 2017، ص: 93.

الفرع الخامس: البعد الإنساني:

جوهر التنمية المحلية هو العنصـــر الإنســـاني، حيث يتم التركيز على قواعد مشـــاركة الفرد في التفكير، كالإعداد وتنفيذ البرامج والمشـــروعات الرامية للنهوض به، وزيادة معدل الرفاهية لأفراد المجتمع والاهتمام بخلق الثقة في فاعلية برامج التنمية، فالواقع أن الإنسان هو حجر الزاوية في أي عملية تنموية، فهو الذي يدفع بعمله للنمو إلى حيث يريد المجتمع، في ضـــوء إمكانياته وموارده المتاحة، ولهذا فهو يعتبر رأس مال مهم في عملية التنمية، كذا ما يحيط الإنسان بالعناية المكانية كالتدريب المثمر، واكتملت له مقومات الصحة، والعلم أمكنه أن يصـنع الحضـارة، والقيام بالتغيير لتحقيق التقدم المنشـود، وقد تم اتفاق المفكرين الاجتماعيين على الإنســان باعتباره أســاس التغيير، وعلى تحقيق التنمية الإنســانية إلا أنهم اختلفوا في تحديد مفهومها، فعند المشــتغلين بالعلوم الاجتماعية تعني تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي، ونفســي، واجتماعي، ونجدها لدى المصــلحين الاجتماعيين تعني توفير التعليم، والصــحة، والمســكن الملائم، والعمل المناسب لقدرات الإنسان، وللدخل الذي يوفر له احتياجاته[1].

[1] هادية بن مهدي، مرجع سابق، ص: 46

المطلب الثاني: متطلبات تحقيق التنمية المحلية وعوائقها:

لتحقيق التنمية المحلية يشـــترط توفر مجموعة من المتطلبات، وإزالة مجموعة من العوائق، نبينها في الفرعين التاليين.

الفرع الأول: متطلبات تحقيق التنمية المحلية:

هناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر لتحقيق التنمية المحلية، يمكن تلّخيصها في العناصر التالية:

أولا: التغيير الهيكلي:

يقصـــد بالتغيير الهيكلي إحداث تغيرات في العلاقات داخل المجتمع المحلي، وإيجاد أدوات وتنظيمات اجتماعية جديدة، تختلف عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، حيث يتطلب هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع، بمعنى أن هذا التغيير الذي يحدث في بناء المجتمع، ويكون في حجمه وفي تركيب أجزائه وشكل تنظيمية الاجتماعي، هذا ما يدفع للقول إن عملية التغيير التي تتم في إطار السياسة العامة ترتبط بالتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، ويصعب أن تحدث في مجتمع متخلف دون تغيير البناء الاجتماعي له، ويجب أن يكون لديه هيكل التمويل المحلي الأمثل، الذي يحقق أكبر معدلات للتنمية المحلية المستدامة[1].

ثانيا: الاستراتيجية الملائمة:

ويقصد بالاستراتيجية القواعد العامة التي تحكم رسم خطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، ووسائل تنفيذها، وترتبط أساسا بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي كما ترتبط بشكل توزيع الأنشطة في إطار الموارد المتاحة[2].

إن صحة استخدام هذه الوسائل يتطلب توزيعها وفقا لخطة محكمة وجيدة الإعداد، يتمكن من خلالها واضع الخطة من استغلال جميع الأدوات المتاحة له استغلالاً حسنا، وملاءمة الاستراتيجية التنموية في البلدان النامية تتطلب قيامها على أساس تدخل الدولة في جميع الأنشطة، حيث تلعب دور الموجه للنشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف اجتماعية عادلة، والســـعي إلى توفير مســـتوى عالي من الرفاهية والازدهار لكافة

---

[1] رجراج الزوهير، **التنمية المحلية في الجزائر–واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص ص: 38 39.

[2] بيصار عبد الكريم، مرجع سابق، ص: 28.

المواطنين، كما أنه يتطلب أيضا أن تقوم استراتيجية التنمية الاجتماعية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

يتوقف نجاح الاستراتيجية المتبعة داخل المجتمع على عدة اعتبارات، بحيث تتوافق الاستراتيجية وظروف المجتمع واحتياجاته، ومن أهم تلك الاعتبارات ما يلي:

- الأخذ بالاعتبار عند وضع الاستراتيجية طبيعة ظروف المجتمع، ودرجة تخلفه.
- نوع الاستعمار المحتل للبلاد، ومخلفاته، والفترة الزمنية كحصوله على الاستقلال.
- طبيعة ونوعية نظام الحكم السائد في البلد بعد تحرره، ودرجة الاستقرار السياسي، ونوعية الإدارة، وشكل جهازها الحكومي.
- طبيعة النظام الاقتصادي المطبق.
- حجم المناطق الريفية والحضرية، وتركيبية سكان المجتمع، من حيث المستوى الثقافي، والتعليمي، والصحي، والقيم، والعادات والتقاليد.

ثالثا: المشاركة الشعبية الفعالة:

يجب إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير، والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية، والاجتماعية مثل الادخار، والاستهلاك.[1]

رابعا: العمل بدفعة قوية ووضع أساس لمستقبل مستدام:

يقصد بالدفعة القوية، وضع برامج ومشروعات تغير بشكل سريع وبمعدلات نمو قوية في أقرب وقت، يمكن بمقتضاها الخروج من حالة الركود، باعتبار أن الحكومات هي المسئولة بشكل كبير على إحداث هذا التغير السريع، وهي المسئولة عن ضمان الحد الأدنى من مستويات المعيشة للأفراد[2].

---

[1] فطيمة حاجي وخميسي قايدي، **واقع المجتمع المدني الماليزي في صنع التنمية المحلية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الحوكمة والتنمية المحلية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج-الجزائر، 2015، ص: 3.

[2] رجراج الزوهير، مرجع سابق، ص: 39.

إن معدل نمو الاقتصـــاد العالمي يعادل ما يقارب 135 تريليون دولار أمريكي، يمثل هذا الحجم مخاطر هائلة للبيئة الطبيعية عالميا، ويعتبر أخطرها حجما في البلدان النامية، لهذا يتعين أن تضـــع قرارات الاســـتثمار بالدفعة القوية في المســتقبل القريب لتلك المخاطر، وأن توفر بعض الضـــمانات إزاء المفاجآت غير المرغوبة التي تعرقل التنمية، والدفعة القوية هنا تتطلب من هذه الدول الســـير قدما في طريق التنمية، ولهذا الغرض ســـوف تحتاج مواجهة هذه التحديات إلى إدارة محلية حكيمة، وللكثير من الأصـول الرأسمالية التي تعتمد عليها التنمية[1] والتي تتمثل أساسا في:

- ❖ الاستثمار في رأس المال المادي في المباني والتجهيزات الاجتماعية، والبنية التحتية.
- ❖ إدارة رأس المال الطبيعي، بما في ذلك استثمار ريع الموارد القابلة للنفاذ.
- ❖ بناء الصحة ورأس المال البشري.
- ❖ حفظ وبناء رأس المال الاجتماعي؛ الذي يدعم كلا من الرفاهية، والأنشطة الإنتاجية.
- ❖ الاستثمار في رأس المال الفكري، في المعارف والتقنية الجديدة، التي يمكن أن تعزز الزيادات في الإنتاجية.
- ❖ توجيه رأس المال التمويلي إلى أفضـــل اســـتخداماته الإنتاجية؛ مع الأخذ في الحســـبان الفوائض البيئية والاجتماعية.

خامسا: المساندة الحكومية في التنمية:

بالرغم من كون المشـــاركة المجتمعية هي جوهر التنمية المحلية، إلا أن تحفيز العمل وتشـــجيعه ودعم الدولة المادي والتقني هي من بين الأدوار الضـــرورية في برامج التنمية، لا ســـيما في مراحلها الأولى، باعتبار أن جهود الحكومة مفيدة، ومتكاملة، ومحفزة، وداعمة، وليســـت أصـــلية، على الرغم من ارتفاع معدل مســـاهمتها، ولكنها أيضا أساسية، وضرورية، وكافية، ومناسبة للتغيير المستهدف في الوقت المناسب للتنمية[2].

[1] رجراج الزوهير، مرجع سابق، ص: 39.

[2] بيصار عبد الكريم، مرجع سابق، ص: 28.

والشكل الموالي يبين متطلبات التنمية المحلية:

الشكل رقم 11: متطلبات التنمية المحلية

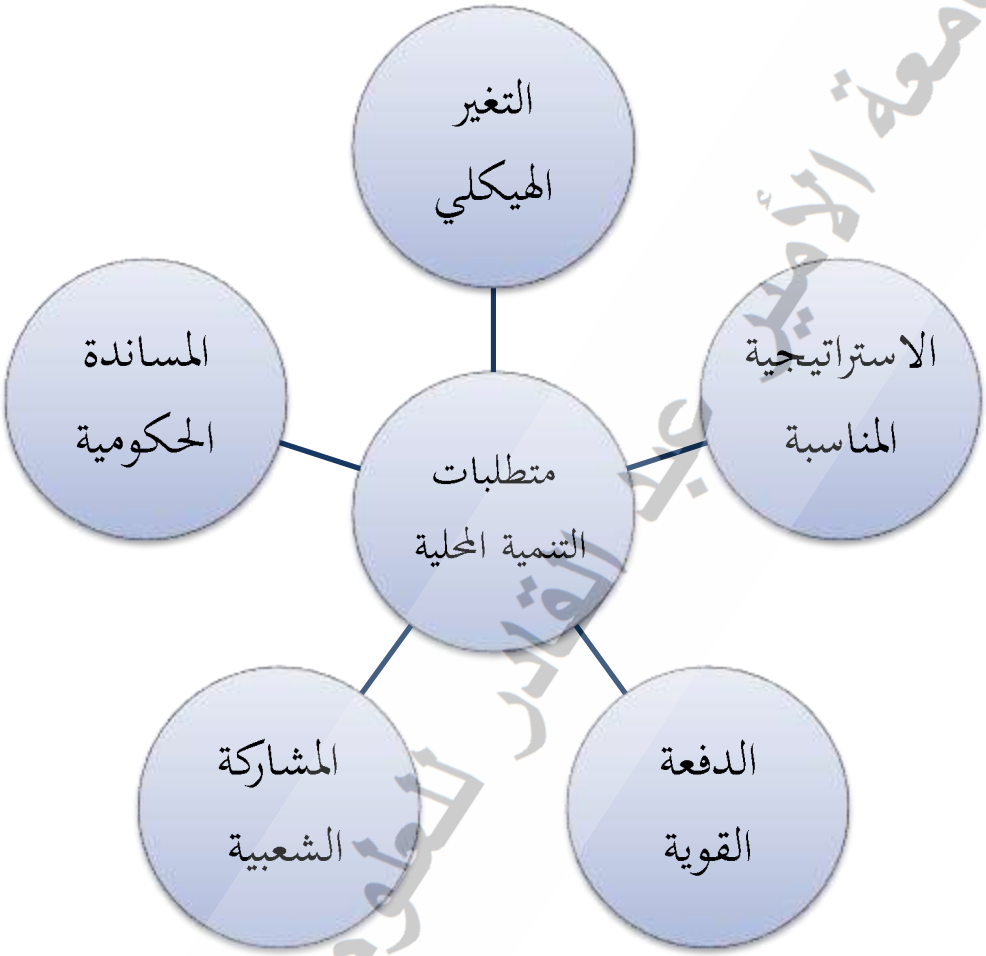

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

رجراج الزوهير، **التنمية المحلية في الجزائر–واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص ص: 38 39.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثاني: عوائق التنمية المحلية:

يقصد بعوائق التنمية المحلية بعض العوامل التي تشكل صعوبات في طريق عملية التنمية، وهي تختلف باختلاف ظروف المجتمع، كما تختلف من حيث درجة تأثيرها، وعموما يمكن تقسيمها إلى قسمين عوائق داخلية وعوائق خارجية.

أولا: العوائق الداخلية:

وهي بعض المشاكل الموجودة داخل المجتمع المحلي، التي تصعب أو تحول دون تحقيق أهداف وخطط التنمية، والنهوض بالمجتمع المحلي، وغالبا ما تتمثل فيما يلي:

1) العوامل الاقتصادية والفنية:

جميع مساعي التنمية مرتبطة بالجانب الاقتصادي، وفي حال وجود اختلالات في الجانب الاقتصادي فإن التنمية تواجه صعوبات كثيرة، تصعب من تحقيق الأهداف المنشودة.

ويمكن تلخيص تلك الصعوبات كالآتي:

❖ ضعف مصادر التمويل المالي المحلي، وهشاشة النظام الجبائي، خاصة الإرادات المحلية، واعتماد الجماعات المحلية بالدرجة الأولى على مساهمات الدولة، ضف إلى ذلك إشكالية عدم وجود مناطق حرة للتصدير في المناطق المحلية، وضعف البنية التحتية، والسوق المالي المحلي، مما يؤدي إلى هروب الاستثمارات المحلية، وبالتالي قلة الموارد الرأسمالية[1].

❖ الحصول على معونات بشروط صعبة، مع نقص مصادر التمويل المحلية، بالإضافة إلى تنوع النفقات مع وجود النقائص التي تعرفها الأنظمة المالية المحلية[2]، إلى جانب المديونية المتزايدة والاهتمام بالنفقات على حساب البحث عن مصادر للإيرادات.

❖ عدم قدرة المجتمعات المحلية أو الإدارة المحلية على استيعاب التكنلوجيا والأساليب الفنية الحديثة، نظرا لحجم تكاليفها المرتفع، أو لصعوبات تواجه الإدارة المحلية في مجال الإدارة والتسيير، أو لعدم قدرتها على استخدامها[3].

---

[1] سي فضيل الحاج وآخرون، **إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، تصدر عن جامعة معسكر، معسكر-الجزائر، العدد: 9، 2020، ص: 170.

[2] بيصار عبد الكريم، مرجع سابق، ص: 31.

[3] رجراج الزوهير، مرجع سابق، ص: 31.

❖ سوء التخطيط والبرمجة وغياب الدراسة المسبقة لبرامج التنمية المختلفة، حيث يتم ترتيب معظم المشاريع بطريقة متسرعة أو تدرس في فترة زمنية قصيرة، بالإضافة إلى عدم القدرة على ترجمة الأفكار الاقتصادية إلى مشاريع حقيقية، إلى جانب نقص معدات التخطيط، وعدم عقلانية الإدارة المالية وتسييرها بطريقة عشوائية[1].

❖ انتشار الفقر وتدني المستوى المعيشي، وارتفاع نسبة البطالة، وارتفاع نسبة التضخم، وزيادة الآفات الاجتماعية، كلها عوائق تقف في طريق التنمية ويصعب حلها.

❖ عدم قدرة الإدارة المحلية على جذب الاستثمارات الخارجية؛ لضعف مناخ الاستثمار وقلة الاستهلاك داخل المجتمع المحلي.

❖ عدم قدرة الادارة المحلية على تحصيل الموارد المالية بسبب التهرب الضريبي، ونقص الكفاءة في جباية الضرائب المحلية، إلى جانب التشريع الضريبي الذي يهمش دور الضرائب في تمويل الميزانية المحلية[2].

2) العوامل الاجتماعية والثقافية:

تعاني الكثير من الدول النامية والمجتمعات المحلية خاصة من بعض الظواهر الاجتماعية التي تقف حجرة عثرة في طريق التنمية، وتختلف من مجتمع إلى آخر، ويمكن بيانها كما يلي:

❖ من أهم العوامل الاجتماعية التي تعيق التنمية المحلية طريقة الاستهلاك داخل المجتمع، حيث يؤدي البذخ والإسراف إلى سوء استخدام موارد المجتمع، والتي تؤدي بدورها إلى تعطل مساعي التنمية، مثل الاسراف في نفقات المناسبات الخاصة بالزواج، والوفاة، والمناسبات الدينية، والمبالغة في الإنفاق على المساكن الخاصة، والسيارات، والمغالاة في بناء المقابر، والأضرحة، وعادات المجاملة كالهدايا مرتفعة الثمن، وتبادل الولائم، والإسراف في استهلاك الكهرباء، والمياه، والطاقة، والكماليات على اختلافها[3].

---

[1] جايب أمينة، **معوقات التنمية المحلية في بلدية الكاليتوس بالجزائر العاصمة**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، تصدر عن جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر، العدد: 1، 2020، ص: 193.

[2] براهمي نصيرة وناصور عبد القادر، **معوقات التنمية المحلية**، مجلة المال والاعمال، تصدر عن جامعة حمة لخضر، الوادي-الجزائر، العدد: 2، 2018، ص: 86.

[3] يوسف الحارث عبد الله منوفل، **معوقات التنمية بالمجتمعات النامية**، مذكرة ماجيستير (منشورة)، تخصص: علم الاجتماع، جامعة النيلين، مصر، 2018، ص: 89.

❖ تعتبر الأنظمة الوضعية أن تزايد عدد السكان عامل سلبي يؤدي تعطل مساعي التنمية، حيث يزيد النمو السكاني السريع من حجم الاستهلاك، والذي بدوره يقلل من أثر النمو الاقتصادي الذي حققه المجتمع، كما أن الانفجار السكاني سيؤثر على الموارد الطبيعية، ويؤدي إلى التوسع الحضري على حساب الزراعة[1].

❖ تدني المستوى العلمي والثقافي داخل المجتمع، فتقدم المجتمع يقاس بمستواه التعليمي، فكلما انخفض معدل الأمية في المجتمع زاد احتمال وصوله إلى أهدافه في عملية التنمية، هذا بسبب أهمية التعليم بالنظر إلى أن العملية التعليمية عملية اجتماعية بطبيعتها، وتؤدي هذه العملية إلى تحقيق التنمية المحلية المنشودة، وبالتالي فإن ارتفاع معدلات التعليم على جميع المستويات تكون نتائجه زيادة مشاركة الأفراد في مشاريع تنمية المجتمع، مما يؤدي إلى مستويات أعلى من النمو والتقدم[2].

❖ العادات الاجتماعية السلبية كالعزلة والاتكال على الدولة، وغياب الابتكار والابداع داخل المجتمع، أو بعض الاعتقادات الخاطئة كترك العمل والزهد في الدنيا.

❖ غياب روح المسؤولية والشعور بالانتماء للمجتمع، وتدني المستوى العلمي لدى الأفراد، وتجاهل المشاركة الشعبية للأفراد، وهذا له انعكاسات سلبية على مشاريع وقضايا التنمية المحلية.

---

[1] براهمي نصيرة وناصور عبد القادر، مرجع سابق، ص: 86.

[2] السعيد فكرون، **معوقات التنمية بالمجتمعات النامية**، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة-الجزائر، العدد: 38، 2012، ص: 60.

3) العوامل السياسية والادارية:

من أصعب المشكلات التي تواجه الإدارة المحلية في سعيها لتحقيق التنمية المشكلات الإدارية، والتي تمثل عراقيل يصعب حلها، تؤدي إلى غياب الثقة بين الإدارة والمجتمع المحلي، حيث تجعل أفراد المجتمع لا يهتمون بخطط التنمية وهي غالبا تتمثل فيما يلي:

❖ حدوث مواجهات داخل المجالس المحلية، تؤدي إلى تعليق المشاريع التنموية أو تجميد الاجتماعات، أو عدم الموافقة على المداولات، وهذا بسبب التناقضات أو الاختلافات الفكرية والسياسية في اجتماعات المجالس المحلية المنتخبة المتعلقة بقضايا التنمية[1].

❖ وضع أهداف غير واقعية ضمن استراتيجيات التنمية المختلفة في عدة مجالات مثل: التعليم والصناعة والزراعة ...إلخ، ورفع شعارات تخالف الأهداف المحددة، مثل افتتاح خطوط جوية مردوديتها تكون محدودة، أو إنشاء مصانع ذات إنتاج متخصص، تتطلب موارد مالية عالية تكون الدولة عاجزة عن تحقيقها، وهي برامج إنمائية خيالية يصعب تحقيقها، وتؤدي في الغالب إلى إهدار الموارد الطبيعة والطاقات البشرية واستنزاف القدرات الاقتصادية لتلك الدول[2].

❖ من أبرز العراقيل طرق التسيير القديمة التي لا تواكب التطور الاقتصادي والاجتماعي الحاصل سواء في توزيع المهام أو الصلاحيات أو الاختصاصات.

❖ التخطيط المركزي للتنمية المحلية بغض النظر عن خصوصيات كل منطقة أو اعتماد نموذج واحد لكل المناطق يؤدي إلى عرقلة جهود التنمية.

❖ سوء توزيع الاختصاصات وخاصة الفنية في بعض القطاعات واسناده إلى الأفراد بغض النظر عن التخصصات مع تدخل اعتبارات أخرى قد لا تتعلق في كثير من الأحوال بالكفاءة والخبرة العملية والمؤهلات العلمية إنما ترتكز على الوساطة والقرابة والمحسوبية ... الخ[3].

---

[1] جايب أمينة، مرجع سابق، ص: 192.

[2] السعيد فكرون، مرجع سابق، ص: 60.

[3] يوسف الحارث عبد الله منوفل، مرجع سابق، ص:97.

❖ عدم التجسيد الفعلي للامركزية من خلال الإدارة المحلية واهمال المشاركة المجتمعية على المستوى المحلي وممارسة الرقابة الصارمة على الهيئات المحلية المنتخبة وعدم إعطائها حرية التخطيط والتنفيذ وانتشار ظاهرة الفساد الإداري من خلال الممارسات التي أدت إلى انتشار اللامبالاة لدى الأفراد[1].

❖ غياب الصرامة لدى الجهات الإدارية وضعف سلطاتها حتى في مجالات أعمالها التقليدية مثل (المحافظة على مستوى مستويات الأسعار، الإهمال في جباية الضرائب، التقاعس عن حماية المجتمع من الفاسدين والمفسدين)[2].

الفرع الثالث: العوائق المتعلقة بالعمل التنموي:

إلى جانب العوائق الداخلية توجد عوائق أخرى تعرقل مساعي التنمية المحلية، وهي بعض العوامل التي ترتبط بالعمل التنموي قد تشكل معوقات للتنمية المحلية إذا لم تأخذ بعين الاعتبار، من بين تلك المعوقات نذكر ما يلي[3]:

أولا: عوائق مرتبطة بالمشاركة الشعبية:

وبالرغم من وجود النصوص القانونية التي تقرر حق المواطن في المشاركة وتعدد المنظمات المجتمعية التي يشارك المواطنون من خلالها، إلا أن حجم مشاركة المواطنين في التنمية بالدول النامية دون المستهدف بكثير، ويعود ذلك إلى مجموعة من المعوقات المتعددة، وقد كشفت العديد من الدراسات هذه المعوقات، ويمكن إبراز أهم المعوقات المرتبطة بمشاركة المواطنين في التنمية استنادا على هذه الدراسات كما يلي:

1) التشكيك في إمكانية التغيير نتيجة التأخير في الإصلاحات والمشاكل التي طال أمدها، ويأس المواطنين من إمكانية تغيير الواقع من حولهم.

2) تأثير العديد من العوامل الاجتماعية على المشاركة، مثل ارتفاع مستويات التعليم التي تؤدي إلى زيادة مستويات المشاركة، وارتفاع المستويات الاقتصادية ورفاهية سكان المجتمع، تؤدي أيضا إلى استعدادهم للتبرع لأسباب خيرية ومنها مشاريع التنمية المحلية.

---

[1] جايب أمينة، مرجع سابق، مرجع سابق، 192.

[2] يوسف الحارث عبد الله منوفل، مرجع سابق، ص: 97.

[3] بيصار عبد الكريم، مرجع سابق، ص: 32-33.

3) تأثير اهتمامات المشاركين على حجم وفاعلية المشاركة، حيث ترتبط المشاركة الفردية والجماعية في التنمية بدرجة وضوح الفوائد التي يحصلون عليها.

4) تأثير ظاهرة الاغتراب على مشاركة المواطن في التنمية، وهو أن الإنسان قد يتخذ موقفا سلبيا إزاء مجتمعه، كأنه لا علاقة له به، ولا بأي شيء والذي يعبر عنه بالاغتراب.

5) طريقة تنظيم وعمل المنظمات الاجتماعية والسياسية يحول دون اشتراك المواطنين في برامجها ونشاطها.

ثانيا: معوقات مرتبطة بالاختلالات في هيكل التمويل المحلي:

تظهر الآلية التي يعمل بها هيكل التمويل المحلي عدداً من الاختلالات المهمة التي لا تؤثر فقط على أداء هذا الهيكل من حيث تمويل التنمية المحلية، ولكن تؤثر أيضـــاً على إمكانية زيادة وتعبئة المزيد من الموارد المحلية، أي أن هذه الاختلالات تؤثر سلبا على خطط التنمية المحلية.

ثالثا: سوء التخطيط للتنمية المحلية.

وتشـمل عدم وضـوح أهداف التخطيط لدى الموظفين، وعدم دقة الوسـائل الحالية لتحقيق الأهداف، وغياب الرقابة على المواقع المخططة، وغياب الرقابة والتنسـيق بين المنظمات العاملة في القطاعات المختلفة، إلى جانب قلة التخطيط القطاعي والمؤسسات المسؤولة عن البحث والإحصاء المحلي والوطني.

رابعا: عدم تكامل عمليات التنمية المحلية:

التكامل هنا يعني أن التنمية المحلية تتقدم بشـــكل غير متوازن في جميع الاتجاهات وفي مختلف المجالات والقطاعات، فمن الصـعب تطوير صـناعة بدون زراعة أو تطوير الحضـر دون الريف، لأن المجتمع كل عضـوي متكامل تعمل مؤسـســاته بطريقة متكاملة ومتوازية، وبالتالي فالاهتمام بأي قطاع لابد وأن يؤدي إلى الاهتمام بقطاعات أخرى.

خامسا: عدم التشخيص السليم لمشكلات المجتمع:

يعد التشـــخيص الخاطئ لمشـــاكل المجتمع من أهم العقبات التي تعترض جهود التنمية المجتمعية، حيث يؤدي هذا التشـخيص الخاطئ أو غير الدقيق إلى عواقب سـلبية على أفراد المجتمع، ويجب أن يشـمل تشـخيص المشكلة جميع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها قبل أن توضع أي استراتيجيات للتدخل في المجتمع، لأن التدخلات محكوم عليها بالفشل إذا كانت قائمة على تشخيص خاطئ.

المبحث الثالث: تمويل التنمية المحلية في الاقتصاد الوضعي:

تعتبر التنمية وسـيلة لتحقيق التنمية الشـاملة عن طريق تنمية الوحدات المحلية، حيث تقوم التنمية المحلية على مبدأ المشاركة بين الجهود الفردية والجماعية لأفراد المجتمع مع الجهود الحكومية لتحقيق التنمية، ومما لا شك فيه أن أول شرط من شروط التنمية المحلية هو التمويل.

والتمويل هو تقديم مبالغ مالية لـ لاسـتثمار والإنتاج فلا وجود لتنمية في غياب التمويل سـواء أكان التمويل محليا أو خارجياً، ومن خلال هذا المبحث ستحاول الدراسـة الإلمام بموضـوع تمويل التنمية المحلية وهذا من خلال المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: مفهوم التمويل المحلي
- المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية المحلية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم التمويل المحلي:

من أهم أسباب نجاح التنمية المحلية نجد وفرة مصادر التمويل المحلي، ومن خلال هذا المطلب سنتناول تعريف التمويل المحلي وشروطه.

الفرع الأول: تعريف التمويل المحلي:

هناك العديد من التعاريف التي تناولت التمويل المحلي نذكر منها:

❖ بأنه "كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصـــادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مســـتوى الجماعات المحلية بصورة تحقق أكبر معدلات للتنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق تنمية محلية منشودة [1]

❖ " تكوين الموارد وتعبئتها وتوجيهها لإقامة الاستثمارات المختلفة فإذا رغب الانسان في بناء منزل مثلا فعليه أن يدبر المواد والأرض والعمالة والمعدات ...إلخ وحيث إننا نعمل في إطار الاقتصاد النقدي فإن الحصول على تلك الموارد يلزم توافر مبلغ من النقود ندفعه كثمن لتلك الموارد"[2].

الفرع الثاني: شروط التمويل المحلي:

تعدد مصادر التمويل المحلية إلا أن بعضها لا يعتبر موردا ماليا محليا إلا إذا استوفى بعض الشروط ومن بين تلك الشروط نذكر:

أولا: محلية المورد:

ويعني ذلك أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية، ويكون متميزاً قدر الإمكان عن أوعية الضـرائب المركزية، فالضـرائب العقارية مثلا تعتبر ضـرائب مناسـبة للإدارة المحلية، لأنها ترتبط بالمباني أو الأراضـي التي تقع بالكامل في نطاق الوحدات المحلية، وأما ضـرائب الدخل مثلا فلا تعتبر ضـرائب مناسـبة للإدارة المحلية لصعوبة تحديد مدى محلية أوعيتها.

---

[1] محمد خيثر وجمال صادقي، **تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات في الجزائر**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، 2018، ص: 222.

[2] شوقي دنيا، **تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة: 1، 1984، ص: 172.

ثانيا: ذاتية المورد:

بمعنى أن تستقل الهيئات المحلية بسلطة تقدير سعر المورد "في حدود معينة أحيانا" وربطه وتحصيله، حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها، وتبعا لمفهوم "الذاتية" يمكن تصنيف الموارد المالية المتاحة للمحليات إلى:

موارد ذاتية مطلقة، وموارد ذاتية نسبية، وموارد خارجية، وفي هذا الإطار لا خلاف في اعتبار الإعانات الحكومية موارد خارجية، ولا على تمتع موارد الرسوم والأثمان والإيجارات بدرجة كبيرة من الذاتية، وأما الضرائب المحلية والقروض فيتفاوت معدل ذاتيتها من دولة لأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن اضطلاع الحكومة المركزية بتقدير وعاء الضريبة دورياً، لا يعتبر انتهاكاً لذاتية المورد، فالقصد منه تحقيق المساواة في الأساس الذي تربط عليه الضريبة بالنسبة لجميع الهيئات المحلية.

ثالثا: سهولة إدارة المورد:

ويقصد بها تيسير وتقدير وعاء المورد وانخفاض تكلفة تحصيله، أي محاولة أن تكون تكلفة التحصيل عند أقل درجة ممكنة، وفي نفس الوقت ضرورة وفرة حصيلة المورد نسبيا، أي الحصول على أكبر موارد مالية ممكنة منه.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية المحلية:

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللاّزمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية.

الفرع الأول: مصادر التمويل الذاتية:

أولا: الضرائب المحلية:

من أهم مصادر التمويل المحلي الضرائب المحلية، والتي تحصل من خلالها الإدارة المحلية على احتياجاتها المالية وعلى أساسها يتم تمويل التنمية المحلية.

❖ تعرف الضريبة بصفة عامة على أنها: "اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة"[1].

❖ أما الضرائب المحلية فتعرف على أنها: "أموال تحصلها المجالس المحلية من الرعايا والمحليين والمقيمين في نطاقها لتحقيق منفعة عامة، وتصب في أهداف التنمية المحلية"[2].

من خلال ما سبق يتضح أن الضريبة المحلية تختلف عن الضرائب العامة في كونها تدفع في نطاق الوحدة المحلية إلى الهيآت المحلية، من قبل أفراد المجتمع المحلي، بخلاف الضريبة العامة التي تدفع إلى الهيئات العامة للدولة، من قبل جميع أفراد الدولة مساهمة في الأعباء العامة.

ويشترط في الضريبة المحلية أن تتحقق فيها القواعد العامة للضريبة، والمتمثلة في تحقيق العدالة والمساواة في التضحية والاقتصاد، بالإضافة إلى خصائص الضريبة المحلية مثل محلية الوعاء وسهولة تقدير الضريبة المحلية وثبات حصيلتها والدقة في تحصيلها وامتداد العبء الضريبي لأكبر قدر ممكن من الأفراد[3].

---

[1] محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة-الجزائر دون رقم طبعة، ص: 58.

[2] عبد المجيد عبد المطلب، مرجع سابق، ص: 72.

[3] المرجع نفسه، ص: 72.

ثانيا: الرسوم المحلية:

تأتي الرسوم في الدرجة الثانية من ناحية الأهمية النسبية في مالية الجماعات المحلية، تعرف الرسوم على أنها: مورد مالي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة، تنفرد الدولة بأدائها كالرسوم القضائية التي يدفعها من يطلب من الدولة إظهار حقه عن طريق القضاء، ورسوم تسيير سيارة لمن يطلب من الدولة الانتفاع بتسيير سيارته بالطرق العامة، أو رسوم التسجيل بالجامعة.[1]

كما يعرف الرسم المحلي بأنه: "مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة، مقابل خدمة معينة تقدمها إليهم، ويتم تحصيل الرسوم المحلية مقابل خدمات تؤديها الإدارة الإقليمية للمواطنين، حيث تعود بالنفع والفائدة على دافعي هذه الرسوم، وتشكل حصيلة هذه الرسوم موردا هاما للإدارة الإقليمية.[2]

ويتميز الرسم المحلي بعدة خصائص منها[3]:

- ❖ تفرض الرسوم المحلية كذلك على المجال العام والمجالات الصناعية والتجارية بفئات مختلفة، مقابل استفادتها بالمنافع العامة المحلية، وتدفع هذه الرسوم بنسب متفاوتة حسب الأهمية النسبية لكل نشاط.
- ❖ تنظم الرسوم المحلية بقرار من الوزير المختص أو من مجلس الوزراء، تحدد فيه أسس وإجراءات إقرار وحساب الرسوم ذات الطابع المحلي، وطريقة التظلم منها.
- ❖ ترتبط الرسوم المحلية بخدمة معينة يجب أن تؤدى، ولذلك فمن المتوقع والمطلوب أن تؤدى تلك الخدمة على أكمل وجه وبأعلى كفاءة.
- ❖ تتنوع الرسوم المحلية بتنوع الخدمات التي تؤديها السلطة المحلية للأفراد، كما تستعين هذه الأخيرة بحصيلة الرسوم على أداء مهامها، التي يغلب عليها طابع المنفعة العامة على المنفعة الفردية.
- ❖ تسمح مختلف أنظمة الإدارة المحلية بحق التظلم للأفراد وأصحاب الأنشطة من هذه الرسوم والنظر في تعديلها، حيث من الممكن ألا تتوافق التقديرات مع رغبات المستفيدين المكلفين بسدادها.
- ❖ تتوقف حصيلة الرسوم المحلية على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعيشها المجتمعات المحلية، وهي بذلك يمكن أن تتفاوت من مجتمع محلي إلى آخر.

---

[1] محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص: 60.

[2] محمد بن صوشة، مرجع سابق، ص: 135.

[3] خنفري خيضر، مرجع سابق، ص: 35.

❖ يجب أن يسبق فرض أو إلغاء الرسوم المحلية دراسة العديد من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

ويمكن الادارة المحلية أن تفرض نوعين من الرسوم:[1]

❖ **رسوم محلية عامة:** تفرض بموجب قوانين وقرارات وزارية مركزية، وتتمثل في مجموعة التراخيص التي تمنح للمجالات الصناعية والتجارية العامة ورسوم التفتيش المقررة عليها ورسوم النظافة.

❖ **رسوم ذات طابع محلي:** تفرض بموجب قرارات الإدارة المحلية بعد موافقة الجهات المركزية، وتشمل رخص المحاجر ورسومات مبيعات الرمل ومختلف الأحجار المستخرجة من المحاجر والمناجم ورسوم استهلاك المياه والكهرباء والغاز.

ثالثا: نواتج استغلال واستثمار المرافق العامة المحلية (الدومين المحلي):

تعتمد أغلب الهيآت المحلية في تمويل مشاريعها عل عوائد الدومين بنوعيه العام والخاص، ويقصد بالدومين "الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة"[2]، وتتمثل في نواتج استغلال واستثمار المرافق العامة المحلية، وفي مداخيل ونواتج إيجار مختلف المساكن والمحلات، وخدمات المرافق العامة والمساحات التي تحوزها الجماعات المحلية، بالإضافة إلى عوائد التنازل عن هذه الأملاك، وكذا إيرادات الخدمات العمومية التي تقدمها الجماعات المحلية للمواطنين، والدومين المحلي إذن هو "تلك الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الجماعات المحلية ملكية عامة أو خاصة فقد يكون الدومين صناعي أو زراعي أو مالي أو تجاري أو عقاري"[3].

رابعا: المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية:

تعتبر المشاركة المجتمعية من أهم شروط ومتطلبات التنمية المحلية، ولا يعني ذلك المشاركة في اتخاذ القرارات واختيار الممثلين فقط، بل تتجاوز ذلك إلى الجانب المادي حيث يمكن للأفراد المساهمة في تمويل التنمية المحلية، من خلال مشاركتهم في المشاريع التنموية المحلية أو من خلال مشاركتهم في تمويل الخدمات المحلية، كما قد تكون المشاركة الشعبية في شكل تبرعات أو هبات، كما يمكن أن تكون في صورة عمل كالمشاركة في عمليات

[1] محمد بن صوشة، مرجع سابق، ص: 135.

[2] محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص: 54.

[3] محمد بن صوشة، مرجع سابق، ص: 136.

تنظيف الأحياء والطرقات وغرس الأشـجار وجميع الأعمال التطوعية، كما يمكن أن تكون في شـكل تبرعات كمنح قطعة أرضية للهيآت المحلية.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية:

بالرغم من تعدد مصـادر التمويل المحلية إلا أنها غير كافية لتغطية كافة نفقات مشـروعات التنمية المحلية من الموارد الذاتية، وهذا ما قد يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة، فتحتاج موارد مالية خارجية تكمل النقص، وتسـمى هذه الموارد بالخارجية لأنها تأتي من مصـادر خارج نطاق الوحدات المحلية، من أبرز مصـادر التمويل الخارجية نجد الإعانات الحكومية والقروض والهبات والمنح الخارجية.

أولا: الإعانات الحكومية:

غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية والهيئات الخاصة، وفي بعض الأحيان بدون أن تحصـل الدولة على مقابل، أي بدون أن تلزم المسـتفيدين برد هذه المسـاعدات لا نقديا ولا عينيا.

وتسـمى هذه المسـاعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات، وتؤدي هذه الإعانات أهدافا اقتصـادية وأخرى اجتماعية، تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة، وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية.

إن الإعانات الحكومية غالبا ما تتضـمن شـروطا تقيد حرية واسـتقلال المجالس المحلية إذ أنها توجب في كثير من الأحيان خضوع الإدارة المحلية عند إنفاقها الإعانات الحكومية إلى رقابة مالية من الهيآت المركزية.

فالتمويل الحكومي العام هو مجموعة الاستثمارات المخصصة للوحدات المحلية في خطة التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة، ويكون مصدر تمويل هذه الاستثمارات من خلال الميزانية العامة للدولة والتي تمثل الحصة المالية للبرنامج المالي المخصص لخطة التنمية الشاملة[1].

ثانيا: القروض[2]:

يعد توفر رأس المال أحد أهم عوامل إنشـاء وتشـغيل مشروع صـناعي أو زراعي أو خدمي، أو المشـاريع التي تتطلب رأس مال مسـتمر للعمل بانتظام على مدار العام، إضـافة للمشـاريع والمرافق على المسـتوى المحلي،

[1] رجراج الزوهير، مرجع سابق، ص: 44.

[2] المرجع نفسه: ص: 47.

حيث يعد نقص التمويل أحد الأسباب الرئيسية للفشل وإحدى العقبات الرئيسية التي تعترض تنميتها، فأي مشروع تنموي لابد أن يمر بثلاث مراحل للتمويل حيث تبدأ النشأة ثم التشغيل وانتهاء بمرحلة التجديد والنمو أو الإحلال والتوسع، وقد تختلف مصادر التمويل لكل مرحلة عن أخرى حسب احتياجات المشروع، وقد تكون مصادر التمويل المحلية والمركزية غير كافية فتحتاج التمويل البديل المتاح لهذه المشاريع من خلال القروض الخارجية.

والقروض الخارجية هي عقود تتم بين الأجهزة المحلية من جهة والمؤسسات المالية الدولية أو الحكومات أو الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين من جهة أخرى، وينبغي أن تقتصر هذه القروض على:

- المشاريع التي تنتج في المقام الأول للتصدير.
- لديها القدرة على سداد هذه الديون أو أعباء القروض وغالبا ما تتلقى هذه القروض لتمويل مشاريع البنية التحتية.
- البنية التحتية وأنشطة القاعدة الاقتصادية الأساسية في المدينة الجديدة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ويمكن أن نلخص مصادر التمويل المحلي في الشكل التالي:

الشكل رقم 12: مصادر التمويل المحلي.

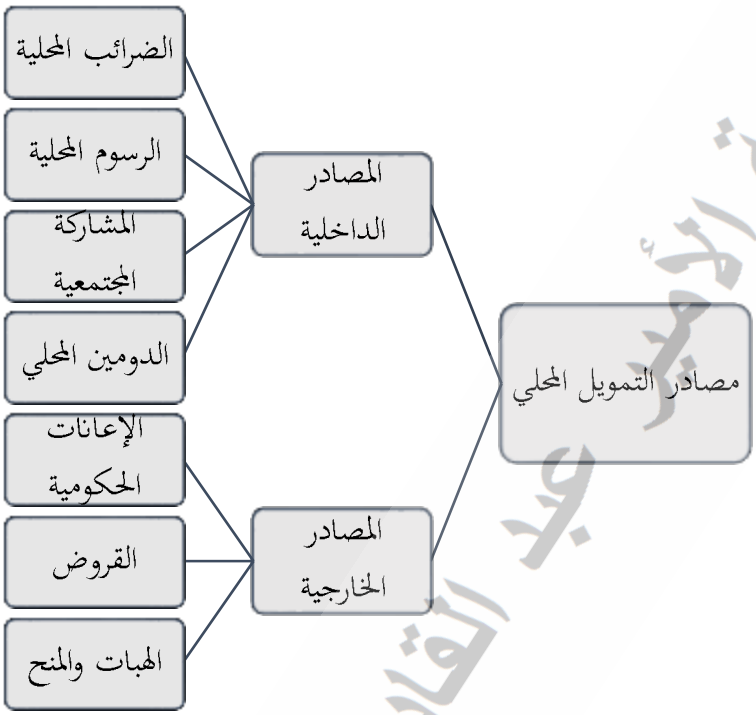

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:

محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة-الجزائر دون رقم طبعة، ص: 58.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل يمكن القول إن التنمية المحلية هي عملية يشترك فيها أفراد المجتمع بهدف تحسين أوضاع المجتمع المحلي من خلال الاعتماد على الموارد المحلية وإطلاق مبادرات محلية وإشراك أفراد المجتمع في التخطيط والتنفيذ وهذا دون الخروج عن الخطط المركزية لتحقيق التنمية الشاملة، وقد مر مفهوم التنمية المحلية بثلاث مراحل؛ مرحلة الظهور ثم مرحلة الاعتراف الدولي ثم الاستقرار، وينظر الاقتصاديون إلى التنمية المحلية على أنها عملية أي مراحل متعاقبة، أو طريقة فهي وسيلة لغاية كبرى، أو هي برنامج له أهداف وغايات وخطط، أو ينظر إليها على أنها حركة اجتماعية يشترط فيها الارتباط الجماهيري.

وتقوم التنمية المحلية على مجموعة من المبادئ أهمها المشاركة الشعبية المحلية والاستعانة بالخبراء والتقويم، ولها مجموعة من الأهداف الاقتصادية مثل تحقيق التطور الاقتصادي وتطوير البنية التحتية وتنمية الاستثمار داخل المجتمع ومجموعة من الأهداف الاجتماعية مثل تحسين المستوى المعيشي وتطوير القطاع الصحي، وأهداف إدارية مثل القضاء على البيروقراطية وتحقيق استقلالية المؤسسات الإدارية.

وقد وضع الاقتصاديون مجموعة من النماذج التي تحاول صياغة مضمون التنمية المحلية أهمها النموذج التكاملي وهي برامج يمكن تطبيقها على المستوى الوطني، والنموذج التكيفي الذي يقوم على التكيف مع الأوضاع الراهنة ووضع خطط تنمية على أساسها، ونموذج المشروع ونموذج العمل الميداني، وتتعلق التنمية المحلية بعدة أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وحتى بيئية.

كما توجد العديد من النظريات التي تناولت التنمية المحلية من بينها نظرية أقطاب النمو، نظرية التنمية من تحت، نظرية المقاطعة الصناعية، ويشترط لتحقيق التنمية المحلية مجموعة من المتطلبات أهمها المشاركة الشعبية والاستراتيجية المناسبة، إضافة إلى التمويل المحلي والخارجي.

وتختلف أفكار التنمية من نظام اقتصادي إلى آخر، فالتنمية عملية تتداخل فيها مجموعة من العناصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والاقتصاد الإسلامي كغيره من الأنظمة الاقتصادية له تصور مختلف للتنمية، وهذا مضمون الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث:

مقاربة إسلامية

لصياغة استراتيجية متكاملة

للتنمية المحلية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد:

يتميز الاقتصاد الإسلامي بكونه يستمد مبادئه وأصوله من الشريعة الإسلامية التي تقوم على الوحي من كتاب الله وسنة رسول الله، وهو بهذا يختلف عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى ويقترح نظاما مغايرا لما وضعه العلماء في الاقتصاد الوضعي.

ولهذا كانت الأفكار التنموية التي يتبناها الاقتصاد الإسلامي مختلفة عما هو موجود في الاقتصاد الوضعي، فالتنمية في الإسلام تجعل الإنسان محورا وغاية ونتيجة لها؛ بحيث توجه جميع إمكانات المجتمع وموارده نحو تلبية المتطلبات الأساسية وإشباع الحاجات الضرورية والتي يعبر عنها في الشريعة الإسلامية بحد الكفاية والنتيجة هي تحقيق الحياة الطيبة للفرد والمجتمع المسلم.

ولهذا كانت دراسة التنمية الاقتصادية في الإسلام تحتاج الوقوف على معاني التنمية الاقتصادية في الشريعة الإسلامية أولا بالنظر إلى معاني التنمية في القرآن والسنة ومؤلفات علماء الإسلام، ثم التعرف على التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي المعاصر من حيث التعاريف التي وضعها علماء الاقتصاد الإسلامي المعاصرين، ثم البحث في خصائص ومرتكزات التنمية الاقتصادية في الإسلام كونها تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية، تحديد أهدافها إلى جانب شروط ومتطلبات التنمية في الاقتصاد الإسلامي وكيفية تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي كونها تعتمد على صيغ تمويلية مختلفة تختلف عن الاقتصاد الوضعي، وهذا من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: أساسيات التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي.
- المبحث الثاني: شروط ومتطلبات التنمية المحلية في الاقتصاد الإسلامي.
- المبحث الثالث: تمويل التنمية المحلية في الاقتصاد الإسلامي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: أساسيات التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي.

بعد التطرق لمضمون التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي وبيان خصائصها وأهدافها ونظرياتها، ومن خلال هذا المطلب يمكن تحديد مضمون التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، من خلال التطرق إلى معاني التنمية في الشريعة الإسلامية ثم مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى ماهية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ثم خصائصها ومرتكزاتها وأهدافها على النحو التالي:

- المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.
- المطلب الثاني: خصائص ومرتكزات التنمية الاقتصادية في الإسلام.
- المطلب الثالث: أهداف التنمية في الاقتصاد الإسلامي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي:

سيتم التطرق في هذا المطلب إن شاء الله تعالى إلى معاني التنمية في الشريعة الإسلامية، ثم مفهوم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.

الفرع الأول: معاني التنمية الاقتصادية في الشريعة الإسلامية:

أولا: التنمية في القرآن والسنة:

بالرغم من اهتمام الشريعة الإسلامية بالجانب الاقتصادي إلا أنها لم تذكر شيئا عن مصطلح التنمية أو النمو، ولكن جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة العديد من المصطلحات التي تدل على مضمون التنمية بمفهومها المعاصر، ومن بين تلك الآيات والأحاديث نذكر:

❖ قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿10﴾ ﴾[1]، قال المفسرون إن هذه الآية تفيد كلا المعنيين، فقد هيأ الله تعالى للإنسان ووضع السيطرة له على الطبيعة وطلب منه تحقيق ذلك، أي طلب منه بتعبير آخر تحقيق التنمية الاقتصادية[2].

❖ قال تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴿61﴾ ﴾[3]، أي أذن لكم في عمارتها واستخراج قوتكم منها وجعلكم عمارها وعمر عليه أي أغناه، وقوله تعالى: "**استعمركم** " أي أسكنكم فيها وألهمكم عمارتها من الحرث والغرس وحفر الأنهار وغيرها، أي خلقكم لعمارتها والاستعمار طلب العمارة، ويقول الجصاص: "إن في هذه الآية دلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والأبنية" ويقول القرطبي: "إن فيها طلب العمارة، والطلب المطلق من الله تعالى يكون على الوجوب"، وعمارة الأرض بهذا

---

[1] سورة الأعراف، الآية: 10.

[2] نعمت عبد الطيف مشهور، **الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة: 1، ص: 107.

[3] سورة هود الآية: 61.

المفهوم تسعى لإيجاد مجتمع المتقين، الذي يستخدم الموارد المسخرة له في التمتع بمستوي معيشي طيب مع استشعار تقوى الله في ذلك[1].

❖ ومن السنة قال الرسول –صلى الله عليه وسلم-: **"إن قامت على أحدكم القيامة، وفي يده فسيلة فليغرسها"**[2]، وقال صلى الله عليه: **"ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة"**[3].

ثانيا: التنمية في كتابات المسلمين:

أول من ألف وكتب في القضايا الاقتصادية عامة ومواضيع التنمية خاصة هم علماء المسلمين الأوائل وقد اهتموا بقضايا التنمية إلى حد إفرادها بمؤلفات خاصة بها، واختلفت هذه الكتابات من حيث أهميتها وعمقها، من مجرد الملاحظات البسيطة إلى النظرة العميقة، إلى النظريات والقوانين العامة، ومن بين تلك الكتابات نذكر[4]:

❖ **كتاب الخراج:** للقاضي والإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم.

❖ **كتاب الخراج:** ليحيى بن آدم القرشي.

❖ **كتاب الاكتساب في الرزق المستطاب:** للإمام محمد بن الحسن الشيباني.

❖ **الأحكام السلطانية والولايات الدينية:** لعلي بن محمد حبيب الماوردي.

❖ **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية:** لابن تيمية.

❖ **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ومقدمته المشهورة:** للعلامة عبد الرحمن بن خلدون أبي زيد.

---

[1] حسن محمد ماشا، **رؤية الاسلام لحل مشكلة التنمية الاقتصادية**، متاح على الموقع: https://iefpedia.com، تاريخ الاطلاع: 2022/101/10.

[2] أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، الطبعة: 1، 1997، رقم الحديث: 12981، الجزء: 20 ص: 296.

[3] محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، دون رقم طبعة، كتاب الحرث والمزارعة، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه، رقم الحديث: 2320، ص: 460.

[4] هناء فهمي أحمد عيسى، **أسس التنمية في الفقه الإسلامي ورؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030**، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد: 38، 2022، ص: 1779.

وكتاب مقدمة ابن خلدون الذي ألفه في نهاية القرن الثامن الهجري، تفوق فيه على آدم سميث صاحب كتاب "ثروة الأمم"، الذي ألفه في نفس الموضوع في القرن الثالث عشر الهجري، ولقد عالج ابن خلدون في بعض فصول مقدمته أسباب الثروة، وصور النشاط الاقتصادي، ونظريات القيمة، وتوزيع السكان، وعوامل التنمية ومقومات العمران، ثم ذكر أسباب الانهيار الذي يصيب المجتمعات، ويعيدها إلى التخلف[1].

ثالثا: المصطلحات الدالة على التنمية في الاقتصاد الإسلامي:

ويمكن الوقوف على أهم ثلاثة مصطلحات لها علاقة وثيقة بالتنمية وهي: **التمكين، الإحياء، العمارة.**

أولا: التمكين:

التمكين في اللغة: من مكن وهو التمكين من الشيء القدار عليه والاعانة عليه وهو اتخاذ قرار وموطن كما يفيد السيطرة والقدرة على التحكم، فتمكن بالمكان استقر فيه وأمكنه من الشيء جعل له عليه سلطانا وقدرة وسهل عليه وتيسر له[2].

ثانيا: الإحياء:

أو إحياء الموات يقصد به الفقهاء عمارة الأرض التي لا تصلح للإنتاج ولا مالك لها، ويستخدم عادة في استصلاح الأراضي وتنميتها، حيث يتم إعداد الأرض الميتة التي لم يسبق زراعتها وتعميرها ولم يجرِ عليها ملك أحد وتهيئتها وجعلها صالحه للانتفاع بها في السكن ونحو ذلك[3].

---

[1] المرجع نفسه، صفحة 1779.

[2] محمد رواس قلعه جي، **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس، بيروت-لبنان، الطبعة: 1، 1996، 126.

[3] السبتي وسيلة **تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي مساهمة صندوقي الزكاة والوقف**، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، ص: 61.

ثالثا: مصطلح العمارة.

من أعمر وأعمره أي جعله آهلا قال تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱسۡتَعۡمَرَكُمۡ فِيهَا فَٱسۡتَغۡفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٞ مُّجِيبٞ ﴿61﴾ ﴾[1] أي أذن لكم في عمارتها واستخراج قوتكم منها وجعلكم عمارها، وعمر عليه أي أغناه، والتعمير من أحسن المصطلحات تعبيرا عن التنمية بمعناها المعاصر، فهو يدل على معنى التنمية الاقتصادية وقد يزيد، فهو خوض في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، بينما التنمية المعاصرة المتعارف عليها معناها لا يخرج عن تعظيم عمليات الإنتاج المختلفة.

[1] سورة هود الآية: 61.

الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي:

من خلال ما سبق يتضح أن مضمون التنمية الاقتصادية في الشريعة الإسلامية عادة ما يعبر عنه بمصطلح "العمارة والتعمير"، وهذا المصطلح يذكر كثيرا في كتب الفقه والخراج والأموال للدلالة على معنى التنمية الاقتصادية، غير أن الباحثين والكتاب المعاصرين في الاقتصاد الإسلامي حاولوا صياغة تعريف للتنمية الاقتصادية انطلاقا من المعاني الموجودة في القرآن الكريم والسنة النبوية وأحكام الشريعة الإسلامية ومن بين تلك التعاريف نذكر:

- عرفها شوقي دنيا على أنها "عمل على تحقيق أقصى استغلال ممكن للموارد الطبيعية، وأقصى استفادة ممكنة من الموارد البشرية حتى تتوافر المنتجات سلعية وخدمية، وتوزيعها على جميع الأفراد في المجتمع جزء من تلك المنتجات، يحكم نصيب كل فرد مبادئ العدالة الشرعية في التوزيع."
- كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها "العمل السلطاني المدعوم بمشاركه الأمة القائم للمحافظة على الكليات الخمس باستغلال المسخرات الكونية بالأساليب المشروعة[1].
- كما تعرف على أنها "مجموع الأحكام والقواعد والوسائل الشرعية المتبعة لعمارة الأرض إشباعا لحاجات المجتمع الإنساني الدنيوية والأخروية وتحقيقا لعبادة الله عز وجل"[2].

من خلال ما سبق يمكن القول إن التنمية الاقتصادية في الإسلام تعني القيام بأمر الله عز وجل في هذه الأرض بعمارتها، من خلال استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة والاستفادة منها، من أجل تلبية حاجات المسلمين سلعية كانت أو خدمية، وتوزيعها على جميع أفراد المجتمع، هذا لخدمة الانسان وتحقيقا لعبادة الله عز وجل.

---

[1] فؤاد عبد المنعم أحمد، **السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المعاصرة**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة-السعودية، الطبعة: 1، 2001، ص:

[2] إبراهيم خريس، **الإنتاج والتنمية –رؤية اقتصادية إسلامية–**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2010، ص:9.

المطلب الثاني: خصائص ومرتكزات التنمية الاقتصادية في الإسلام:

للتنمية الاقتصادية في المنهج الاسلامي مجموعة من الخصائص والمرتكزات نلخصها كما يلي:

الفرع الأول: مرتكزات التنمية في الإسلام:

ترتكز التنمية في الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من القواعد نذكر أهمها كما يلي[1]:

أولا: الحرية الاقتصادية المقيدة:

من مبادئ الاقتصاد الإسلامي التي يقوم عليها هي الحرية الاقتصادية المقيدة، وهي أساس التنمية الاقتصادية في الإسلام، حيث يعطي الإسلام الحرية في تملك وسائل الإنتاج، من ناحية الاستثمار في أي مجال أو ادخار الأموال أو استهلاكها، أو الدخول في شراكات وغيرها بشرط أن يراعي ضوابط الشريعة الإسلامية، فتكون حرية المسلم مطلقة من جهة ومقيدة بأحكام الشريعة من جهة أخرى.

ثانيا: التكامل بين الملكية العامة والملكية الخاصة:

من ميزات التنمية الاقتصادية في الإسلام إيجاد تكامل بين الملكية العامة والخاصة، بحيث تحمي الشريعة الإسلامية ملكية الفرد المسلم وتصونها من الاعتداء عليها من أي جهة كانت، كما أوجدت الملكية العامة التي تعود لجميع المسلمين وقد ضمنت الشريعة بقاءها واستمرارها وصيانتها من كل اعتداء، والتنمية الإسلامية لا تقوم إلا على وجود النوعين من الملكيتين وتكاملهما لتحقيق التنمية.

---

[1] ميسم الصغير ومحمد بشير لبيق، **التنمية الاقتصادية في إطار الفكر الرأسمالي والفكر الإسلامي**، مجلة الدراسات الإسلامية، تصدر عن المجلس الإسلامي الأعلى، العدد: 2، 2013، ص: 402.

ثالثا: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

بالرغم من أن الشريعة الإسلامية أعطت للإنسان حرية التملك والاستثمار والإنتاج إلا أنها تقوم على تدخل الدولة في الاقتصاد بطريقة مباشرة وغير مباشرة، بغية المحافظة على الوضع الاقتصادي المرغوب أو تغيير الاقتصاد نحو الجهة المرغوبة وهي قاعدة من قواعد التنمية في المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية.

رابعا: النزاهة والصدق والمنافسة المشروعة:

يركز الاقتصاد الإسلامي على البعد الأخلاقي في العملية الاقتصادية والعملية التنموية خصوصا، فيمنع الغرر والغش والخداع في التعامل الاقتصادي، حيث يقوم المنهج التنموي الإسلامي على مبدأ المنافسة الحرة الشريفة بين المتعاملين الاقتصادين والمستثمرين، فالحرية والمنافسة شرط التفاعل بين قوى العرض والطلب بشرط أن تراعي الضوابط الشرعية في الأسواق والإنتاج وغيرها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثاني: خصائص التنمية الاقتصادية:

وتتميز التنمية من المنظور الاسلامي بعدة خصائص أهمها:

أولا: الربانية:

يقصد بالربانية أن الشريعة الإسلامية مصدرها من الله عزو جل الذي أوحى بها إلى خلقه، وهو الخالق الرازق الذي أيد العقل بالوحي، فهي إذن مبرأة من النقائص والعيوب، والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي تستمد مبادئها ومضامينها من عقيدة الإسلام وشريعته التي ترسم للمسلم منهجا مميزا للحياة بصفة عامة، فالمسلم الموحد يعتقد أن كل تصرف إنساني صالح هو عبادة لله إذا كان قصده وجه الله عز وجل، فعقيدة التوحيد تغرس في الإنسان المسلم أن الله سبحانه وتعالى خلق الكون واستخلف الإنسان في الأرض ليقوم بمهمة الاعمار وفق شريعته، قال تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴿61﴾ ﴾[1]، أي خلق لكم الأرض لتقوموا بعمارتها وإعمارها وتزرعوها وتستخرجوا معادنها[2]، فليس كل طريق يحقق التنمية يكون مقبولاً، فبعض التعاملات محرمة شرعا.

ويجعل التنمية عملية أخلاقية، فالتنمية الحقيقة هي التنمية القائمة على الركائز الأخلاقية والمعاني الإنسانية الرفيعة، من خلال الحث على العدل والمساوات وعدم الإسراف والتعاون على الخير ومساعدة الضعيف.

ثانيا: الشمول:

تتميز التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي أنها لا تفصل بين ما هو مادي وما هو روحي بخلاف الأنظمة الوضعية، بحيث لا يعزل قضايا التنمية عن التوجهات العقائدية، فلا يمكن أن تحدث تنمية تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة العيش للفقراء (النظام الرأسمالي) ولا تنمية تضمن الخبز للفقراء والمعوزين ولا تضمن حرية التفكير والمبادرة (النظام الاشتراكي) بل يهدف الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق تنمية اقتصادية

---

[1] سورة هود: الآية: 61.

[2] السعيد دراجي، **التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2012، ص: 477.

مع عدالة اجتماعية متوازنة بين حاجات الروح والبدن، بأن يضمن للفرد المسلم الحاجات الضرورية المادية من مأكل وملبس ومسكن وصحة وترفيه وعمل، مع الاهتمام بالجانب الروحي، وحاجته هي العبادة وبالتالي فإن منطلقات التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنطلقات العقائدية[1].

ثالثا: التوازن:

من أبرز خصائص التنمية في الاقتصاد الإسلامي تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما لا تهتم بقطاع على حساب قطاع آخر أو ينمي المدن على حساب القرى والأرياف، إذ يركز الاقتصاد الإسلامي على تنمية المجتمع بجميع نواحيه وقطاعاته، كما يراعي ترتيب الحاجات فيقدم الضروريات على التحسينات والحاجيات على الكماليات، كما يوازن بين الجوانب المادية الاقتصادية من جهة وبين الجوانب الروحية العقائدية والأخلاقية من جهة أخرى[2].

رابعا: العدالة.

من أبرز ما يميز التنمية في الإسلام مبدأ تحقيق العدالة والمساواة في جميع أمور الحياة سواء في مجال الجباية أو في مجال التوزيع، فالإسلام يضمن حد الكفاية لكل أفراد المجتمع حسب الحاجة من خلال فرض الزكاة على الأغنياء دون الإضرار بهم وتوزيعها على الفقراء حسب الحاجة، كما تحرص على تحقيق العدالة بين المسلمين وغيرهم وفق آليات تضمن حقوق الجميع من خلال والخراج والعشور والجزية، وكل هذا غايته ألا يوجد في المجتمع جائع وإن وجد يتم التكفل به بشكل ملائم.[3]

---

[1] إبراهيم حسن العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي**، مجد للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان الطبعة: &، 2006، ص: 101.

[2] سعيداني محمد وبكاي أحمد، **التنمية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي**، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد: 6، أكتوبر 2017، ص: 71.

[3] إبراهيم حسن العسل، مرجع سابق: ص: 103.

خامسا: الكفاية:

على عكس النظرية الاقتصادية للنظام الاقتصادي الوضعي، والتي تقوم على مبدأ المشكلة الاقتصادية والمتمثلة في نقص الموارد المحدودة وعدم كفايتها لتلبية الاحتياجات المتزايدة للبشر، يقوم الاقتصاد الإسلامي على مبدأ أنه لا يوجد تناقض بين الموارد وتلبية الاحتياجات، قال تعالى:﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿33﴾ ﴾[1]، وقال: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا وَيَعۡلَمُ مُسۡتَقَرَّهَا وَمُسۡتَوۡدَعَهَاۚ كُلّٞ فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴿6﴾ ﴾[2]، بل إن المشكلة تكمن في السلوك البشري وانحرافه وقلة الإرادة الحضارية وفساد نظامه، من حيث ضعف الإنتاج وسوء التوزيع لذلك فإن الهدف من حد الاكتفاء من وجهة النظر الإسلامية ليس فقط فرض التزامات على الأغنياء لصالح الفقراء، وإنما القضاء على الفقر الاجتماعي، وهو أكبر مشكلة تضعف الأمن الاقتصادي والاجتماعي[3].

سادسا: المسؤولية:

خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام المسؤولية ويعتبر من أهم المبادئ وضوحا وجلاء في التشريع الإسلامي، وأن المتتبع لأحكام الشريعة يلاحظ أن هذه المسؤولية تتحدد في جانبين[4]:

- **مسؤولية المجتمع عن بعضه بعضا:** حيث يتجلى ذلك في الواجبات التي فرضها الإسلام على الأفراد، ومن خلال هذه الالتزامات التي يفرضها الإسلام على أفراد المجتمع المسلم ندرك بوضوح مسؤولية المجتمع تجاه أعضائه، على سبيل المثال التكافل الاجتماعي بين المسلمين فبالرغم من إعطائه الحرية التامة للإنسان في جميع المجالات، كتعبير عن احترامه لذاته إلا أنه قيده بقيود تضمن سعادة المجتمع، وهذه القيود تمثل أساس التكافل الاجتماعي من إخراج الزكاة والنفقة على الضعيف وغيرها.

[1] سورة إبراهيم، الآية: 33.

[2] سورة: هود، الآية: 6.

[3] السعيد دراجي، مرجع سابق، ص: 478.

[4] زليخة بلحناشي، مرجع سابق، 110.

❖ **مسؤولية الدولة عن المجتمع:** إلى جانب الالتزامات الاقتصادية التي فرضها الله على المسلمين من أجل الفقراء فإن الدولة أيضا مسؤولة عن الفقراء والأرامل وكبار السن الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم، فلكل فقير الحق في المطالبة بالنفقة من الدولة إذا لم ينفق عليه أحد، فالدولة ملزمة بالنفقة عليه، وهذه المسؤولية هي مسؤولية الدولة.

سابعا: الواقعية:

يقصد بالواقعية دراسة مشكلة ما من جميع جوانبها، وبحث أبعادها وإعطاء الحلول اللازمة والملائمة لواقعها القائم، من جهة أخرى تقابلها المثالية التي تنطلق من تصورات ذاتية لمعالجة المشكلة، في الغالب تكون تلك التصورات بعيدة عن التطبيق في الواقع، ويتميز الإسلام بكون واقعيته هي مثالية في حد ذاتها، لأن الإسلام من عند الله العليم الخبير، الذي رسم مثالية ليست بعيدة عن التصور الإسلامي للحياة، وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع، وتظهر واقعية ومثالية الإسلام من خلال الحلول العملية التي عالج بها بعض المشاكل مثل: الفقر والبطالة والفروقات الطبقية[1].

ومن نتائج تلك الواقعية الوصول بالمجتمع إلى المستوى المثالي من الكفاية الحياتية وبلوغ أعلى درجات الأخوة والتكافل والمحبة فلا يبقى في المجتمع فقير ولا ضعيف.

ثامنا: الإنسانية.

خلق الله الانسان وكرمه وجعل له أسمى منزلة في الوجود فكان الإنسان هو هدف التنمية الاقتصادية في الإسلام بحيث تسعى التنمية إلى رفاهية المجتمع وإسعاد الناس وتحرير الإنسان من الاستغلال وتكريمه فالإنسان لم يخلق ليكون همه الأكل والشرب والتناسل[2] فقط مثلما هو الحال في الأنظمة الاقتصادية الوضعية إنما خلق لغاية أسمى يقوم بها في هذا الكون وهي عبادة الله عز وجل ثم عمارته للدنيا بشرع الله عز وجل.

[1] زليخة بلحناشي مرجع سابق، ص: 110.

[2] إبراهيم حسن العسل، مرجع سابق، ص: 77.

المطلب الثالث: أهداف التنمية في الاقتصاد الإسلامي:

يمكن أن نقسم أهداف التنمية في الاقتصاد الإسلامي إلى قسمين:

الفرع الأول: الأهداف المرحلية:

هي مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة من خلال عملية التنمية وهي ليست غاية في حد ذاتها أو يتوقف عندها وإنما يستعان بها للوصول إلى الهدف الأساسي ونذكر من بينها ما يلي:

أولا: تنميه الموارد البشرية:

الغرض الأساسي من خطط التنمية في الإسلام هو تنمية المهارات اللازمة للأنشطة المختلفة، من خلال التعليم والتدريب والمعرفة والتطوير ورفع مستوى البحث العلمي، وتفعيل المساهمة المسؤولة والخلاقة من جماهير الشعب في أنشطة التنمية الأساسية، وفي اتخاذ القرارات على جميع المستويات، وهذا الهدف يتطلب إعطاء الأولوية للتعليم وفق مبادئ الإسلام وتعاليمه، وغرس مبادئ الإسلام في أنفس أبنائه كالجد والصبر والإيثار والتعاون من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية[1].

ثانيا: التوسع في الإنتاج النافع:

الزيادة المتواصلة والممدودة بأسباب الحياة في الناتج القومي تمثل هدفا مهما، ولكن الأهم هو مقدار الإنتاج وفعاليته من جهة ونوعية الإنتاج من جهة أخرى، بمعنى أنه ليس كل شيء يمكن انتاجه وعليه طلب ينتج، بل يجب الأخذ في الاعتبار الضوابط الشرعية في تحري الحلال، وفي الإنتاج ومراعاة الأولويات الإسلامية وهو ما يعبر عنه بمراتب الحاجات فتعطى الأولوية لكل الأشياء الضرورية والنافعة وتحظى بالتشجيع[2]، وعليه هناك ثلاث أولويات تأتي في طليعة ذلك[3]:

- ❖ توفير إنتاج وعرض السلع الأساسية من غذاء ولباس وسكن بسعر مقبول.
- ❖ إعداد العدة العسكرية من أجل الدفاع عن العالم الاسلامي.

---

[1] أحمد خورشيد، التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي، ص: 68.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] أحمد خورشيد، مرجع سابق، ص: 69.

❖ تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال السل الرأسمالية.

ثالثا: تحقيق الرخاء الاقتصادي:

من أهم أهداف التنمية تحقيق التطور الاقتصادي وتحسين المستويات الفعلية لمعيشة أفراد المجتمع ولا يتم الوصول إلى هذه الغاية إلا من خلال[1]:

❖ القضـــاء على البطالة وتوفير فرص عمل للقادرين عليه، من خلال إحداث تغييرات هيكلية وبنيوية في الاقتصاد

❖ توفير الكفاية للذين لا يقدرون على العمل والكسب من خلال نظام الضمان الاجتماعي.

رابعا: التوزيع العادل للدخل والثروة:

يجب أن تكون هناك سياسة داخليه نشطة لرفع مستوى دخل الفئات الداخلية الدنيا وتخفيض نسبة التركز الجائر في المجتمع والسعي إلى تحقيق انتشار أكبر للثروة والسلطة في المجتمع فإن الحد من التفاوت في الدخول سيكون أحدا مؤشرات الإنجاز التنموي، وفي سبيل خدمة هذا الهدف أيضا لابد من إعادة تنظيم النظام الضريبي.

[1] أحمد خورشيد، مرجع سابق، ص: 69.

خامسا: المحافظة على الاستقلالية التامة:

تهدف التنمية في الاقتصاد الإسلامي إلى الحفاظ على استقلالية المجتمع المسلم عن المجتمعات الأخرى، في جميع المجالات خاصة المجال الاقتصادي، حتى لا يبقى قرارها السياسي مرهونا لدى الدول الأجنبية، فتحقيق الأمة الإسلامية لاستقلالها يعني امتلاكها لمقدراتها وسيطرتها على مواردها الاقتصادية، واستغنائها عن الغرب واستغلالها لمواردها أحسن استغلال، وهذا يضمن لها التطور وتكون أمة قائدة وليست منقادة يصدق عليها قول الله عز وجل: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾[1].

الفرع الثاني: الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية:

الهدف الأسمى لكل عمل يقوم به المسلم هو تحقيق الغاية التي من أجلها خلق الله الخلق جميعا وهي العبودية لله عز وجل، وتهدف التنمية إلى مساعدة الإنسان على تحقيق العبودية لله تعالى، بحيث تسخر التنمية الاقتصادية بكل فعالياتها في خدمة الانسان، وتكون التقوى -بأبعادها الإنسانية الداخلية والخارجية-هي قاعدة الانطلاق في البناء الاقتصادي فمسلك التقوى ضروري للتنمية الاقتصادية في الإسلام.

[1] سورة آل عمران: الآية: 10.

المبحث الثاني: شروط ومتطلبات التنمية المحلية في الاقتصاد الإسلامي.

هناك مجموعة من الشروط والمتطلبات التي يجب توفرها لتتحقق التنمية المنشودة، ويمكن بيانها في المطالب التالية.

المطلب الأول: شروط التنمية المحلية في الاقتصاد الإسلامي.

لتحقق التنمية المحلية يشترط توفر مجموعة من الشروط نذكر من بينها:

الفرع الأول: تحقيق العبودية لله عز وجل.

من خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام مبدأ الاستخلاف والذي يعني أن الله عز وجل خلق هذا الانسان ورزقه من كل الطيبات وجعله خليفة في الأرض وبين لهذا المخلوق أسباب السعادة والشقاء فدله على العبادات وحرم عليه الخبائث التي تهلك الانسان، واعتبر كل نشاط يقوم به هو عمل صالح[1]، وحتى تستقيم حياة الإنسان يجب عليه الابتعاد عن جميع المحرمات مثل شرب الخمر والتعامل بالربا وأكل مال اليتيم وغيرها.

وهذا الشرط أساسي في التنمية الإسلامية لأن صلاح الدنيا بصلاح الدين، فلا يمكن أن نتصور وجود مجتمع يريد أن يحقق التنمية وفقا للمنظور الإسلامي بعيدا عن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وتحقيق العبودية لله عز وجل، والمقصود هنا هو مراعاة الضوابط الشرعية في جميع جوانب الحياة الإنسانية، وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

فلا يمكن مثلا للمجتمع المسلم أن يضع خططا وبرامج للتنمية يعتمد فيها على القروض الربوية أو إقامة مشاريع لإنتاج السلع المحرمة شرعا كالخمر والمعازف، لأن كل هذا في الشريعة الإسلامية هو سبب من أسباب التخلف والفقر، لأن الوظيفة الأساسية للإنسان في الحياة هي عبادة الله عز وجل بمعناها الشامل والعمارة جزء من وظيفته.

كما أن العبادة التي تعني القيام بمتطلبات العمارة والتنمية لها الأثر الإيجابي على المجتمع وثمرة العبادة تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

---

[1] إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام مفاهيم-مناهج وتطبيقات**، مرجع سابق ص: 72.

الفرع الثاني: احترام نظام الأولويات:

والمقصود به مراعاة الترتيب الشرعي الذي وضعته الشريعة للمصالح ورتبته في ثلاثة مستويات، الضروريات وهي المرتبة الأولى في المصالح والتي يؤدي فقدانها إلى هلاك وفساد، وعليه يجب توجيه جميع موارد المجتمع وطاقاته نحو هذه المرتبة والعمل على تلبيتها، وهذه المصالح عادة هي الحاجات الأساسية للمسلمين من طعام ولباس وسكن.

ومرتبة الضروريات تضم الكليات الخمس التي جاءت الشريعة لحفظها وهي حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ النسل وحفظ المال، فيجب العمل على تحقيق هذه المرتبة أولا ثم نتجاوزها إلى غيرها، مثلا إذا كان المجتمع بحاجة إلى لباس فيجب تلبية هذه الحاجة أولا قبل التوجه نحو مصالح أخرى أقل منها درجة.

ثم رتبة الحاجيات وهي مرتبة ثانية فقدانها لا يؤدي إلى الهلاك والفساد بل يؤدي على الحرج والشدة فقط، فبعد تلبية الحاجات الضرورية نتوجه نحو الحاجيات، ثم رتبة التحسينيات وهي تكمل وتوسع على المسلمين حياتهم فقط وفقدانها لا يؤدي لا إلى تهلكة وفساد ولا إلى حرج وضيق وإنما تجمل الحياة فقط.

وهذا الترتيب الشرعي لابد أن يراعى في جميع الجوانب التنموية وفي جميع المراحل فعند وضع خطط التنمية لابد أن ترتب المصالح بهذا الترتيب، كذلك في مرحلة الإنتاج والاستثمار والاستهلاك وغيرها يجب المفاضلة بين المشاريع التي تحقق أعلى مصلحة للمجتمع المسلم فنوجه موارد المجتمع للاستثمار في ذلك المجال.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثالث: إحداث التكامل بين الجانب الربحي والجانب الخيري:

يتميز الاقتصاد الإسلامي بكونه يجمع بين شقين شق ربحي وشق خيري، فالإسلام أعطى للفرد الحرية في العمل والانتاج والاستثمار وتحقيق الأرباح والعوائد، وحمى الملكية الفردية للإنسان وحثه على العمل حتى يشارك في العملية الإنتاجية ويدخل الدورة الاقتصادية، فيحصل على عائد من عوائد الإنتاج، ولكن قد يوجد في المجتمع المسلم من لا يمكنه المشاركة في العملية الإنتاجية إما لعجز أو لضعف أو لفقر، فكان هناك جانب خيري تكافلي في المجتمع غرضه إشباع الحاجات الإنسانية لمن لا يقدر على الإنتاج، وهو قطاع ثالث إلى جانب القطاع الخاص والقطاع العام.

والاقتصاد الإسلامي يوم على التكامل بين الجانب الربحي والجانب الخيري، فزيادة الأرباح عند الأغنياء تعني زيادة حصيلة الزكاة وزيادة حجم الأموال الموقوفة لصالح الفقراء والعاجزين وهذا التكامل شرط من شروط التنمية في الإسلام.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: متطلبات التنمية المحلية في الاقتصاد الإسلامي:

هناك مجموعة من الشروط والمتطلبات التي يجب توفرها حتى تتحقق التنمية المنشودة، ويمكن بيانها في العناصر التالية:

الفرع الأول: المتطلبات الاجتماعية:

أولا: تحقيق الاستقرار الاجتماعي:

الاستقرار الاجتماعي شرط أساسي لبناء العمارة وبلوغ التنمية المنشودة وتمكينها من الانطلاق، ولا يتحقق ذلك إلا بنشر المساواة والعدل وهو ما يؤدي إلى التماسك الاجتماعي بين المواطنين وإلى رضا الرعية وتعاونها فيما بينها وبين راعيها، وإذا غاب العدل فسيحدث الاختلال داخل المجتمع وتضطرب القاعدة الشعبية وهذا يعرقل جهود التنمية المنشودة.

ثانيا: المشاركة المجتمعية:

المشاركة المجتمعية هي عصب استراتيجية التنمية، فهي خروج المواطن العادي من السلبية التي كان يفرضها عليه وضعه الهامشي في المجتمع، وانتقاله إلى الفاعلية المتأتية عن عودة الثقة بالنفس، والاطمئنان إلى قادة المسيرة الإصلاحية، وبرامجهم التنموية المحددة والهادفة، فهي عملية جماهيرية تتطلب التفاف جميع المواطنين حولها، بحيث تصبح مطلبا شعبيا ملحا يعي كل فرد مسؤوليته المحددة فيها، ويدرك حقوقه المؤكدة من نجاحها ويعيش المجتمع كله في مناخ وأجواء التنمية[1].

ثالثا: تحقيق التنمية البشرية:

من أبرز متطلبات التنمية المحلية تحقيق التنمية البشرية والمقصود بها الاهتمام بالإنسان كونه محور التنمية وركيزتها الاساسية من حيث التعليم والصحة، فالتنمية مرهونة بوجود أفراد متعلمين وأصحاء، بحيث يتحسن الإنتاج المحلي بتحسن المستوى الصحي والتعليمي والثقافي والاجتماعي، للأفراد الذين يشكلون عنصر العمل في الدورة الاقتصادية.

[1] هناء فهمي أحمد عيسى، مرجع سابق، ص: 1788.

الفرع الثاني: المتطلبات الاقتصادية:

أولا: تنمية القطاعات الإنتاجية:

لم يهمل الاقتصاد الإسلامي أي قطاع من القطاعات الاقتصادية أو اعتبره قطاعا غير منتج، بل أهتم بجميع القطاعات وحث على تطويرها والاهتمام بها، كما حث المسلم على العمل والإنتاج في أي قطاع مباح شرعا، بغض النظر هل يعمل في الصناعة أو في الزراعة أو في التجارة أو في الخدمات وجعل الكسب أساس العمارة والإنتاج.

ثانيا: المساندة الحكومية في التنمية:

من متطلبات التنمية في الاقتصاد الإسلامي تدخل الدولة ودعمها لجهود التنمية وتقديم الدعم اللاّزم والمتمثل في تنظيم الجهود والتنسيق بين القطاعات ووضع خطط التنمية، كما أن الدولة مطالبة بحماية المصالح الجماعية، وصيانة حقوق الضعفاء، فكون الشريعة الإسلامية أقرت الملكية الخاصة، وأعطت الفرد حرية الاستثمار والإنتاج، فالدولة مسؤولة عن وضع القوانين والأحكام حتى تمنع الإضرار والافساد.

فمهمة الدولة الإسلامية هو تنظيم الحياة الاقتصادية، من خلال منع الظلم والاستغلال والاحتكار، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "**لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد**"[1]، وهذه مهمة الدولة بمفهومها المعاصر حتى تمنع مظاهر الافساد والتعدي في جميع القطاعات، وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو الجهة المرغوبة.

ثالثا: توفير المناخ الاقتصادي المناسب للتنمية:

يقصد بمناخ الاقتصادي الوضع السائد في المجتمع والذي يكون محفزا أو مثبطا للتنمية، فمثلا محدودية السوق أو قلة الاستهلاك يعتبر عاملا مثبطا للتنمية، فيكون لازما تدخل الدولة من أجل تحسين الوضع السائد، ويكون ذلك من خلال إلغاء الضرائب أو خفضها ومراعاة الوضع السائد في المجتمع ووضع خطط مناسبة للتنمية بما يصلح للمجتمع وغيرها.

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر؟، رقم الحديث، 2158، ص: 428.

المبحث الثالث: تمويل التنمية المحلية في الاقتصاد الإسلامي:

يعتبر التمويل حجر الزاوية في نجاح التنمية المحلية بحيث يوفر رؤوس الأموال اللاّزمة للاستثمار والإنتاج، ويختلف التمويل في الاقتصاد الإسلامي عن التمويل في الاقتصاد الوضعي من حيث المبادئ والأهداف وطريقة التمويل وغيرها،

ومن خلال هذا المبحث نتطرق إلى مجموعة من الصيغ التمويلية التي يمكن من خلالها تمويل التنمية المحلية في الاقتصاد الإسلامي، والتي يمكن تقسيمها إلى تمويل ربحي يقصد من ورائه الممول تحقيق الأرباح من خلال مشاركته في العملية الاقتصادية وتمويل غير ربحي لا يقصد الممول من ورائه تحقيق الأرباح بل يقصد مساعدة الفقراء والمحتاجين والحصول على الأجر الأخروي من خلال المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: التمويل الإسلامي الربحي.
- المطلب الثاني: التمويل الإسلامي غير الربحي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: التمويل الإسلامي الربحي:

يقصد بالتمويل الإسلامي الربحي التمويل الذي يقصد من ورائه الربح تمييزا له على الجانب الخيري في التمويل الإسلامي ويشمل عدة أدوات قائمة على صيغة المشاركة أو المعاوضة.

الفرع الأول: التمويل القائم المشاركات (الشركات):

وتعد من أهم عقود التمويل الإسلامي وأكثرها فاعلية حيث تقوم على تقديم الممول وهو صاحب رأس المال للمتمول وهو إما الشريك أو العامل أو المضارب، وتأخذ عقود المشاركات حيزا كبيرا في التمويل الإسلامي، وتشمل صيغة المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة، فهي تقوم على مبدأ المشاركة وهو مبدأ قديم ومعروف فقد تكون المشاركة بين رأس مال ورأس مال فهي المشاركة أو بين رأس المال والعمل فهي المضاربة أو بين رأس المال والأرض فهي المزارعة والمساقاة.

أولا: صيغ التمويل القائم على المشاركات:

1) أولا: صيغة المشاركة:

يقصد بها شركة الأموال، وهي أي عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري بغرض ممارسة أعمال تجارية تدر الربح، والمشاركة المصرفية عبارة عن صيغة استثمارية وتمويلية متوافقة مع الشريعة، ويمكن أن تشترك فيها عدة أطراف مع المصرف، وتهدف المشاركة مع المصرف من قبل الأفراد إلى تحقيق أرباح من وراء المشاركة بالمال، بينما يبحث المصرف في المشاركة عن تمويل، والعكس صحيح في حال دخول المصرف في مشاركة بأعمال التجارة مع أحد عملائه من التجار[1].

❖ **المشاركة الثابتة:**

[1] شلهوب علي محمد، **شؤون النقود وأعمال البنوك**، شعاع للنشر والعلوم، حلب-سوريا، ط: 1، 2007، ص405.

وهي عقد بين طرفين على المساهمة في رأس المال لأحد المشروعات الإنتاجية أو الخدمية، فيكون شريكا في ملكية المشروع وادارته والإشراف عليه وشريكاً في العائد، ويبقى شريكا في رأس المال والعائد طالما بقي المشروع قائما.

❖ **المشاركة المتناقصة (المشاركة المنتهية بالتمليك):**

المشاركة المتناقصة عبارة عن شركة تعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيا إلى أن يتملك المشتري المشروع بكامله، ولابد أن تكون الشركة غير مشترط فيها البيع والشراء، وإنما يتعهد الشريك بذلك بوعد منفصل عن الشركة وكذلك يقع البيع والشراء بعقد منفصل عن الشركة، ولا يجوز أن يشترط أحد العقدين في الآخر[1].

2) صيغة المضاربة:

هي صيغة تمويلية استثمارية عبارة عن عقد بين طرفيين أو مشاركة بين اثنين، أحدهما بماله (أي رب المال) والآخر بجهده وخبرته وبراعته (أي المضارب)، وفيها الغنم بالغرم للإثنين معا فالمكسب أو الربح يقسم بين الطرفين بالنسب المتفق عليها، ولكن المضارب يشارك في الربح فقط، وعند الخسارة يتحمل رب المال أو (المصرف) الخسارة المالية، في حين يتحمل المضارب أو عميل المصرف خسارة جهده وعمله، بشرط ألا يكون قصر أو خالف ما اشترطه عليه رب المال، وإذا ثبت العكس فإنه يكون ملزما بضمان الخسارة أي ردها[2].

[1] هيئة المراجعة والمحاسبة، **المعايير الشرعية**، المعيار رقم: 13، المنامة-البحرين، 2018، صفحة: 345.

[2] محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل، عمان-الأردن، الطبعة: 3، 2013، ص: 135.

3) صيغة المزارعة:

هي عقد بين اثنين أحدهما مالك الأرض أو صاحب الحق فيها وثانيهما هو عامل الزراعة على أن يدفع أرضه للثاني ليزرعها بحصة شائعة معلومة من نمائها وهو الزرع سواء كانت آلات الزراعة وتكاليفها ومدخلاتها كالبذر والسماد والمبيدات الحشرية من مالك الأرض أو من العامل[1].

4) صيغة المساقاة:

وهي أيضا من العقود المهمة التي تمول القطاع الفلاحي تمثل ركيزة أساسية في تمويل القطاع الفلاحي والمساقاة هي دفع شجر إلى عامل يسقيها نظير جزء من ثمرها أو تقديم الشجر إلى من يصلحه مقابل جزء من ثمره وهي تشبه عقد المزارعة[2].

ثانيا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتمويل بالمشاركات:

عقود المشاركات لها مجموعة من الخصائص نذكر منها:

1) صيغ التمويل الإسلامية عموما توفر البديل الشرعي عن القروض الربوية وبذلك فهي تغلق باب شر وفساد عظيم على الأمة وتوفر التمويل اللازم لاستمرار الدورة الاقتصادية.
2) من إيجابيات التمويل بالمشاركة حصول المتمول على مبالغ مالية ورأس مال بأقل تكلفة ممكنة وهذا يزيد من حجم الائتمان في الاقتصاد الوطني للدولة الإسلامية.
3) مرونة أسلوب المشاركة في إمكانية تمويل أي مشروع مهما كان نوعه ومجاله خاصة صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك حيث تمكن الشريك من تملك المشروع بعد خروج الشريك الممول.
4) إنشاء مشروع على أساس المشاركة في حصة من رأس المال يجعل الشريكين حريصين على نجاح المشروع ويؤدي ذلك إلى التطوير والتحديث وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

---

[1] سبع فاطمة الزهراء وقويدر أحمد، **أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر العدد، 32، ص: 288.

[2] المرجع نفسه، ص: 288.

5) تساهم المشاركة في زيادة القيمة المضافة للدخل القومي من خلال تحريك الموارد العاطلة التي لا يمكن استثمارها إلا في إطار الشراكة.

6) صيغة المضاربة تجمع بين شخص لديه المال يريد توظيفه وتنميته ولا يستطيع ذلك بنفسه، لعجز أو لقلة خبرة أو غير ذلك من الأسباب، وشخص آخر لديه المقدرة والرغبة في الاستثمار ولا يملك المال الكافي لذلك.

7) مساهمة عقود المشاركات بطريقة مباشرة في التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد.

8) طبيعة صيغة المضاربة في كونها تزاوج بين العمل ورأس المال تؤدي إلى توزيع الثروة وعدم تكدسها عند طبقة واحدة فقط وهذا ما يؤدي بدوره إلى استقرار المجتمع المسلم وتماسكه.

9) تساهم التمويلات الإسلامية في التقليل من البطالة والفقر والآفات الاجتماعية.

10) عقود المزارعة والمساقاة تلعب دوراً كبيراً في تنمية القطاع الزراعي، فمن يملك أرضا زراعية ولا يستطيع إحيائها يمكنه أن يدخل في عقد مزارعة من أجل الحصول على التمويل.

11) من خلال المزارعة والمساقاة تسهم التمويلات الإسلامية في تحقيق الأمن الغذائي ومنه الاستقلالية والسيادة الوطنية للدولة المسلمة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثاني: التمويل القائم على المعاوضات:

وهي عقود البيع والبيع هو مبادلة شيء بشيء وهي تتمثل في المرابحة والسلم والاستصناع ويمكن أن نضيف إليها الإجارة على أنها بيع منفعة شيء.

أولا: صيغة المرابحة:

هي صيغة من صيغ البيوع وهي أكثر الصيغ انتشارا وأسهلها، فهي عملية تبادل يتم فيها شراء سلعة معينة ثم بيعها بعد ذلك بربح معلوم متفق عليه، ويشترط فيها أن يكون ثمن الشراء معلوما وثمن البيع معلوما، ويستخدم هذا الأسلوب عند حاجة شخص ما أو مشروع معين لشراء سلعة معينة مثل الآلات أو مواد أولية وغيرها من المعدات اللاّزمة لبدء النشاط، ولا يمكنه إتمام الشراء في تلك اللحظة فيلجأ إلى من يموله مرابحة وعادة ما يكون بعدها تقسيط.

ثانيا: صيغة السلم:

هو عملية مبادلة ثمن بمبيع، والثمن عاجل أو مقدم، والمبيع آجل أو مؤجل فهو إذن من عقود المعاوضات، يترتب عنه دين في ذمة المسلّم إليه فهو إذن فيه معنى البيع والمداينة"[1].

ثالثا: صيغة الاستصناع:

هو عقد يشترى به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم به البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده وبأوصاف معينة لقاء ثمن محدد يتدخل البنك في مثل هذا العقد كوسيط مالي بين الطرفين[2].

رابعا: صيغة الإجارة:

الإجارة هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبذل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، وبذلك فهي عملية يتم بمقتضاها نقل حق الانتفاع بملكية معينة من شخص إلى شخص آخر مقابل إيجار متفق عليه، وبمعنى آخر

---

[1] محمد بوحديدة، **النظام المالي الإسلامي**، كليك للنشر، المحمدية-الجزائر الطبعة: 1، 2011، ص: 312.

[2] المرجع نفسه، ص

فإن الإجارة تعنى إعطاء حق الانتفاع على أصل معين وليس المقصود إعطاءه مقابل للمجهود الإنساني، وتتميز هذه المعاملات في الاحتفاظ بملكية الأصول حتى يمكن تأجيرها عندما تنتهي مدة الاجارة السابقة[1].

خامسا: مزايا التمويل بالمعاوضات:

تتميز عقود المعاوضات بمجموعة من الإيجابيات نذكر منها:

- ❖ من خلال صيغة المرابحة يمكن لطالب التمويل الحصول على سلع خدمات قد لا يستطيع الحصول عليها لوحده لأن البنوك لها قدرة وخبرة في هذا المجال.
- ❖ تساهم عقود المعاوضات عموما في زيادة حجم الاستهلاك الداخلي من خلال توفيرها للسلع الاستهلاكية من جهة وتوفير ثمنها من جهة أخرى.
- ❖ تسمح عقود الإجارة للأفراد بالحصول على الوسائل والأدوات والعقارات التي يحتاجون إليها دون الحاجة إلى شراء الأدوات والعقارات، وصرف مبالغ مالية كبيرة في شراء هذه الأصول.
- ❖ من خلال صيغة السلم يمكن توفير السلع الزراعية الاستهلاكية عن طريق تمويل صغار الفلاحين والمزارعين والمنتجين لتلك السلع الأساسية.
- ❖ من خلال صيغة الاستصناع يمكن تمويل القطاع الصناعي بالآلات الإنتاجية المختلفة وتوفيرها وفق رغبة المستثمرين وقدراتهم المالية وبالتالي تشجيج المصنعين وتطوير القطاع الصناعي عموما.

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، **دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن: المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية، بني ملال-المغرب، 2012، ص: 10.

المطلب الثاني: التمويل الإسلامي غير الربحي:

يعتبر التمويل الإسلامي غير الربحي حجر الزاوية في الاقتصاد الإسلامي وتمثله عدة مؤسسات تتمثل في الزكاة والوقف وآلية القرض الحسن وهي أدوات لا يقصد من ورائها المتمول الحصول على أرباح إنما القصد هو المساعدة والتبرع.

الفرع الأول: الزكاة:

من المؤسسات التي أصبح لها دور كبير في الاقتصاد الإسلامي مؤسسة الزكاة، والمقصود بالجانب المؤسسي هنا هو التنظيم المعاصر للاكاة والذي أصبح يساهم مساهمة كبيرة في دعم جهود التنمية في المجتمع المسلم، فهي مورد مالي ضخم منتظم يتجدد كل سنة ويشمل أنواعا مختلفة من الأموال العينية والنقدية من زروع وثمار ومن بهيمة الأنعام ومن نقود وركاز وغيرها، فالزكاة هي مصدر تمويلي خيري لا يقصد من ورائه الاسترباح ولكن القصد منه فعل الخير لكن أموال الزكاة تجمع إجبارا من طرف ولي الأمر وليست طواعية وبالتالي فهذا التشريع يضمن استمرارها وانتظامها.

الفرع الثاني: الأوقاف:

لعبت الأوقاف دورا مهما في تاريخ الأمة الإسلامية، وكان لها أثر كبير في ازدهار الحضارة الإسلامية، فمنذ بعثة النبي صلى الله عليه وسلم وتشريع هذا الخير وهو يلقى عناية واهتماما وتطويرا من مرحلة تاريخية إلى أخرى وصولا إلى عصرنا الحالي، أين ظهرت تطبيقات معاصرة زادت من فعالية هذا الباب من أبواب البر، وتعتبر الأوقاف مصدرا تمويليا مهما له مرونة كبيرة تساهم في توفير الموارد المالية لدعم جهود التنمية أو العمارة في الاقتصاد الإسلامي، كما كان لهو دور في تعزيز المالية العامة للدولة الإسلامية، يقوم على جمع الأموال طواعية من الأفراد ورصدها وتوجيهها نحو المجالات الاستثمارية، التي تضمن استمرار هذا المصدر في المستقبل بما يضمن استدامته واستدامة الاستفادة منه وتوجيه عوائده نحو الجهات الموقوف عليها واستفادتهم من ريعه دون مقابل.

الفرع الثالث: القرض الحسن:

هو عقد يتم على أساسه منح قرض بدون زيادة أو فائدة ربوية لجهة معينة على أن تسدد المبلغ بعد مدة، ولا يحقق المقرض من ورائه أي عائد فهو قائم على فعل الخير والتقرب إلى الله عز وجل، وله إيجابيات كثيرة، فهو بديل عن الربا والطرق المحرمة للحصول على مبالغ مالية، كما أن بعض المسلمين يتعفف عن أخذ الزكاة والصدقات مع شدة حاجته حياء، فالقرض الحسن يصون كرامته وعزته ويسد حاجته، فمنذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى عصرنا هذا والمسلمون يقترضون من بعضهم دون زيادة في أصل القرض وهو باب من أبواب الخير ومصدر للتمويل أيضا.

ويمكن تلخيص التمويل الإسلامي في الشكل التالي:

الشكل رقم 13: أدوات التمويل الإسلامي.

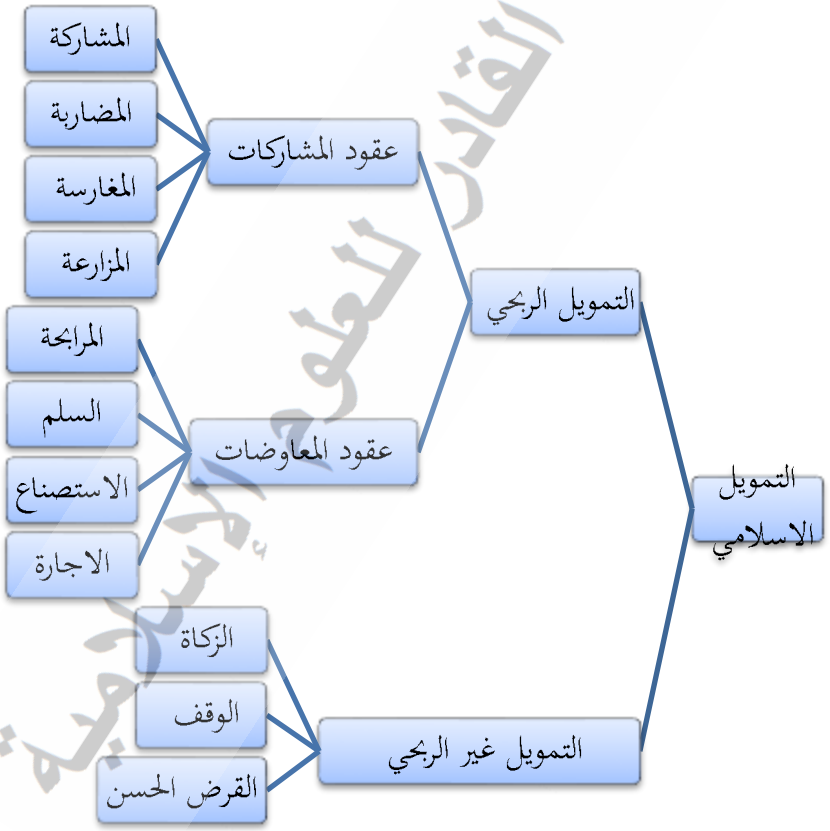

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

محمد بوجديدة، **النظام المالي الإسلامي**، كليك للنشر، المحمدية–الجزائر الطبعة: 1، 2011، ص: 312..

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل تبين أن التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي تعني القيام بأمر الله عز وجل بتحقيق عمارة الأرض، من خلال استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة والاستفادة منها، من أجل تلبية الحاجات الأساسية للمسلمين سلعية كانت أو خدمية، كما تم التطرق للمصطلحات الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية والدالة على معاني التنمية في الاقتصاد الإسلامي، كما تبين أن أبرز خصائص التنمية في الإسلام هي الربانية والشمولية والواقعية والانسانية، كما تبين أن التنمية في الإسلام ترتكز على ركائز أهمها تدخل الدولة في الاقتصاد والحرية الاقتصادية المقيدة وازدواجية الملكية وغيرها.

إلى جانب بيان شروط ومتطلبات التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، حيث تبين أن أبرز شروط التنمية الاقتصادية في الإسلام هو تحقيق العبودية لله عز وجل واحترام نظام الأولويات الإسلامية، كما تبين أن أهم متطلبات التنمية في الإسلام هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومشاركة الأفراد في تنمية المجتمع المسلم وتحقيق التنمية البشرية، إضافة إلى بيان أهداف التنمية في الإسلام، حيث تهدف التنمية إلى تحقيق أهداف مرحلية مثل زيادة الدخل وتحقيق الكفاية، وأهداف نهائية تتمثل في تحقيق العبودية لله عز وجل والقيام بأوامره سبحانه وتعالى.

كما تم التطرق في هذا المبحث إلى صيغ تمويل التنمية الاقتصادية المحلية في الإسلام، حيث يوجد نوعان من أنواع التمويل؛ التمويل الربحي من خلال الصيغ الإسلامية من مشاركة ومعاوضة، والتمويل غير الربحي من خلال الزكاة والوقف والقرض الحسن.

وبعد التعرف على المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية عموما والتنمية المحلية خصوصا يجب تحديد الآليات العملية التي يتميز بها الاقتصاد الإسلامي والتي من خلالها تتحقق التنمية المنشودة وهذا مضمون الفصل الرابع والأخير من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الرابع:

الآليات العملية

لتحقيق التنمية المحلية

في الاقتصاد الاسلامي

تمهيد:

بعد التطرق إلى أساسيات التنمية المحلية في الاقتصاد الإسلامي، حيث تبين أن الاقتصاد الإسلامي يرسم منهجا متميزا للتنمية الاقتصادية عموما، حيث يجعل الانسان محور العملية التنموية وغايتها، وعمارة الأرض واجبا شرعيا على الإنسان المسلم، وجعل للتنمية أهدافاً مرحلية وأهدافاً نهائية، كما لم يهمل جانب التمويل وأعطاه اهتماما كبيرا من خلال الصيغ التي يتميز بها من مرابحة ومزارعة ومغارسة وغيرها.

إلى جانب الآليات التي يمكن من خلالها الوصول على التنمية المنشودة، يتوفر الاقتصاد الإسلامي على جانبين جانب خيري تكافلي له مجموعة من الآليات أبرزها الزكاة والوقف، وجانب ربحي يسعى إلى تحقيق الربح وأبرز آلياته البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية التي توفر تمويلات لمن يبحث عنها.

ومن خلال هذا الفصل تحاول هذه الدراسة إبراز دور الآليات التي يملكها الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، ومن بين الآليات التي يملكها الاقتصاد الإسلامي نذكر آليتي الزكاة والوقف اللّتين تمثلان الجانب التطوعي الخيري، إضافة إلى الصكوك الاسلامية وعقود البوت اللّتين تمثلان الجانب الربحي على النحو التالي:

- المبحث الأول: استراتيجية التنمية المحلية القائمة على الزكاة.
- المبحث الثاني: استراتيجية التنمية المحلية القائمة على الوقف.
- المبحث الثالث: استراتيجية التنمية المحلية القائمة على الصكوك الإسلامية وعقود البوت.
- المبحث الرابع: تجارب ناجحة في استخدام الزكاة والوقف والصكوك الإسلامية.

المبحث الأول: استراتيجية التنمية المحلية القائمة على الزكاة.

من أبرز آليات الاقتصاد الإسلامي فعالية وتأثيرا على الاقتصاد آلية الزكاة فإلى جانب كونها عبادة وركنا من أركان الدين لا يتم الإسلام إلا بأدائها لها مكانة عظيمة في الإسلام، فهي أداة أو آلية اقتصادية تستخدمها الدولة الإسلامية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة في حدود الضوابط الشرعية في جمع الزكاة وصرفها على مستحقيها، فهي تلعب دورا مهما في السياسة المالية في تحريك وإنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهي أيضا وسيلة من وسائل السياسة النقدية فهي توفر التمويل وتحارب الاكتناز وتساعد على التحكم في التضخم النقدي.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى دور الكاة في تحقيق التنمية المحلية في المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: ماهية الزكاة.
- المطلب الثاني: دور الزكاة في تحقيق أبعاد التنمية المحلية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: ماهية الزكاة:

قبل الخوض في دور الزكاة في التنمية المحلية يجب تحديد ماهية الزكاة في الشـــريعة الإســـلامية أولا، وقد بينت الشـريعة الغراء عبادة الزكاة بدقة من حيث وعاء الزكاة ومصـارفها والقدر الواجب فيها، وعليه وللإحاطة بماهية الزكاة ومضمونها لابد من التطرق إلى تعريف الزكاة وأقسامها في الشريعة الإسلامية ومصارفها.

الفرع الأول: تعريف الزكاة:

أولا: تعريف الزكاة لغة:

من الناحية اللغوية تعرف الزكاة على أنها: من "زكا يزكو زكاء وزَكْواً: نما، كَأَزْكَى، وزَكَاه الله تعالى، وأَزْكَاه، والرجل صَـلُحَ، وتَنَّعم، فهو زَكِي من أَزْكِياء، والزَّكَاةُ صـفوة الشـيء، وما أخرجته من مالك لتطهره به"[1]، ومنه يقال زكا الزرع زُكاء: أي نما وزاد، ويقال زَكاء المال أي زيادته ونماؤه.

فالزكاة في اللّغة هي الطهارة والنماء، والبركة، والمدح، وكله قد جاء في كتاب الله تعالى يلّخصـــها قوله عز وجـل: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿103﴾ ﴾[2]، كما جاءت بلّفظ صـدقة على وزن فَعلَة، يفترق الاسـم ويتحد المعنى، وهي من الأسماء المشـتركة بين المخرج والفعل، فيطلق على العين وهي الطائفة من المال المكى وعلى المعنى وهي التزكية[3].

---

[1] الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة: 2، 2007، ص: 567.

[2] سورة التوبة: الآية: 103.

[3] فتيحة خنخار، **استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته في صندوق الزكاة الجزائري**، مذكرة ماجيستير (غير منشورة)، كلية أصول الدين والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة-الجزائر، 2010، ص: 9.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للزكاة:

توجد العديد من التعاريف التي تناولت مصـــطلح الزكاة من الناحية الفقهية، فلكل مذهب من المذاهب الفقهية تعريفه الخاص، وهذا الاختلاف راجع إلى اختلاف الفقهاء في القيود التي أدخلوها على التعريف، ومع اختلاف هذه التعاريف من حيث اللّفظ فإن المعنى تقريبا واحد، ومن بين تلك التعاريف نذكر:

❖ عند الحنفية: الزكاة عند الحنفية "هي تمليك جزء مال عينه الشـــارع، من مســـلم فقير غير هاشمي ولا مولاه، مع قطع المنفعة عن الملك من كل وجه"[1]

❖ عند المالكية: تعرف الزكاة على أنها "إخراج جزء مخصـوص من مال مخصـوص بلغ نصـابا لمسـتحقه، إن تم الملك والحول في غير معدن وحرث"[2].

❖ عند الشـافعية: الزكاة عند الشـافعية " هي اسـم لأخذ شـيء مخصـوص، من مال مخصـوص، على أوصـاف مخصوصة لطائفة مخصوصة"[3]

❖ عند الحنابلة: هي "حق في مال مخصوص لطائفة مخصوصة، في وقت مخصوص"[4].

بعد هذا العرض اليســـير لتعريف الزكاة عند فقهاء المذاهب الأربعة نجد أن الزكاة في كلام الفقهاء تطلق على اخراج قدر محدد من أصناف معينة من المال إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط وضعها الشارع عز وجل وتصـــرف لجهات معينة، ولكلمة الزكاة معنيان المعنى الأول: إخراج المال والمعنى الثاني: القدر من المال المخرج؛ فإخراج المال يسمى زكاة والمال الذي صرف للأصناف الزكوية يسمى زكاة.

---

[1] ابن عابدين، **رد المحتار على الدّر المختار شرح تنوير الأبصار**، دار عالم الكتب، الرياض-السعودية، دون رقم الطبعة، 2003، ص-ص 171-173.

[2] التواتي بن التواتي، **المبسط في الفقه المالكي بالأدلة**، دار الوعي، الرويبة-الجزائر، الطبعة: 2، 2010، الجزء: 1، ص: 681.

[3] الماوردي، **الحاوي الكبير**، دار الفكر العربي، بيروت-لبنان، دون رقم طبعة، 1994، الجزء: 4، ص: 3.

[4] البهوتي، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، طبعة خاصة، 2003، ص: 804.

ثالثا: التعريف الاقتصادي الزكاة:

يعرف الفكر الاقتصادي الإسلامي الزكاة بأنها:

❖ "فريضة مالية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة، أو الأفراد قسرا، وبصفة نهائية، ودون أن يقابلها نفع معين تفرضها الدولة طبقا للمقدرة التكليفية للممول، وتستخدمها في تغطية نفقات المصارف الثمانية المحددة في القرآن الكريم، والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة الإسلامية"[1].

❖ كما تعرف على أنها: "الالتزام المالي للمسلم بأن يدفع من أصل ماله أو إنتاجه الزراعي، إذا كانا أكثر من نصاب الزكاة، جزءا محددا بوصفه واجبا أساسيا من واجباته الدينية"[2].

من خلال ما سبق يتضح أن الزكاة تتلخص في العناصر التالية:

❖ الزكاة عبادة مالية: حيث فرضت على أموال المسلمين بشروط خاصة وفي أموال معينة وليس على جميع الأموال (هذا باستثناء زكاة الفطر التي تفرض على الرؤوس).

❖ الزكاة تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء من المسلمين.

❖ الزكاة واجبة على كل مسلم يملك نصابا: الزكاة تفرض على جميع المسلمين دون تفريق بينهم إذا توفرت فيهم شروطها.

❖ الزكاة مسؤولية ولي الأمر: جمع الزكاة وصرفها يقع على عاتق الدولة فهي المسؤولة عن جمعها وصرفها لمستحقيها فالزكاة مؤسسة سيادية بتعبير العصر الحديث.

❖ الزكاة لها مقابل أخروي وليس دنيوياً: من يدفع الزكاة أو يخرجها لا ينتظر عائدا ماديا دنيوياً من ورائها بل هو أدى حق الله عز وجل أولا وينتظر الجزاء في الدار الآخرة.

---

[1] غازي عناية، **الزكاة والضريبة دراسة مقارنة**، منشورات دار الكتب، الجزائر، 1991، ص: 25.

[2] شابرا محمد عمر، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة السمهوري محمد زهير، المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان-الأردن، ط: 1، 1996، ص: 330.

الفرع الثاني: أقسام الزكاة:

الزكاة في الشريعة الإسلامية قسمان، زكاة للأموال وزكاة للأبدان.

أولا: زكاة الأموال:

هي الزكاة المفروضة على المسلمين في أموالهم، وركن من أركان الإسلام، وأنواع الأموال التي تخرج منها الزكاة أربعة[1]:

❖ **الصنف الأول:** وهي الإبل والبقر والغنم وتسمى النعم أو الأنعام، فلا تجب الزكاة في غيرها من الحيوانات مثل الخيل والحمير والبغال كما لا تجب الزكاة في العبيد.

❖ **الصنف الثاني:** وهو الحرث أو الزروع وهي الحبوب القمح والشعير والتمر والزبيب فلا تجب في غيرها من الزروع كالفواكه مثل التين والرمان وغيرها.

❖ **الصنف الثالث:** وهو النقدان فتجب الزكاة في الذهب والفضة والنقود الورقية المعاصرة ولا تجب في غيرها من المعادن في عينها.

❖ **الصنف الرابع:** عروض التجارة وهي كل ما أعد للتجارة بقصد الربح سواء جعلت الأنواع التي تجب فيها الزكاة عروضا للتجارة أو أي شيء أعد للبيع والشراء فتجمع جميعا وتخرج الزكاة منها.

❖ **الصنف الخامس:** زكاة المعدن والركاز وهو ما يخرج من الأرض مما وضع فيها من غير جنسها سواء بفعل الخالق أو بفعل الانسان.

ثانيا: زكاة الفطر:

هي الزكاة التي فرضها الله عز وجل على أمة الإسلام بعد فراغهم من عبادة بدنية هي عبادة الصوم، فرضت زكاة الفطر في نفس السنة التي فرض فيها الصيام في السنة الثانية من الهجرة وهي مفروضة على الأشخاص في أعيانهم بغض النظر عن النصاب[2] وهي فرض على كل مسلم، يستحب أن تؤدى بعد الفجر يوم الفطر قبل

---

[1] محمد العربي القروي، **الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية**، دار ابن الجوزي، القاهرة-مصر، الطبعة: 1، 2016، ص: 160.

[2] محمود أبو السعود، **فقه الزكاة المعاصر**، أكسفورد للنشر، الطبعة: 1، 1989، ص: 183.

الذهاب إلى المصلى وتجزئ قبل ذلك، ويشترط فيها الإسلام والحرية والقدرة، فلا تجب الزكاة على غير المسلم، أما القدرة فمعناه أن الذي يخرج زكاة الفطر ينبغي أن يكون قادرا على إخراجها ولو اقترض، أما إذا كان فقيرا لا يملك شيئا فلا يجب عليه شيء، وتجب زكاة الفطر على كل مسلم ملزم بالنفقة كالوالدين والابناء والزوجة إضافة إلى العبيد قديما، و مقدارها صاع من غالب قوت أهل البلد، سواء طعاماً أو تمراً أو شعيراً أو زبيباً أو أقطاً، والصاع هو أربعة أمداد والمد حفنة ملء اليدين المتوسطة[1] وهو تقريبا 2170 غراما بالمكاييل العصرية.

ونلخص ما سبق ذكره من أقسام الزكاة في الشكل التالي:

الشكل رقم 14: أقسام الزكاة.

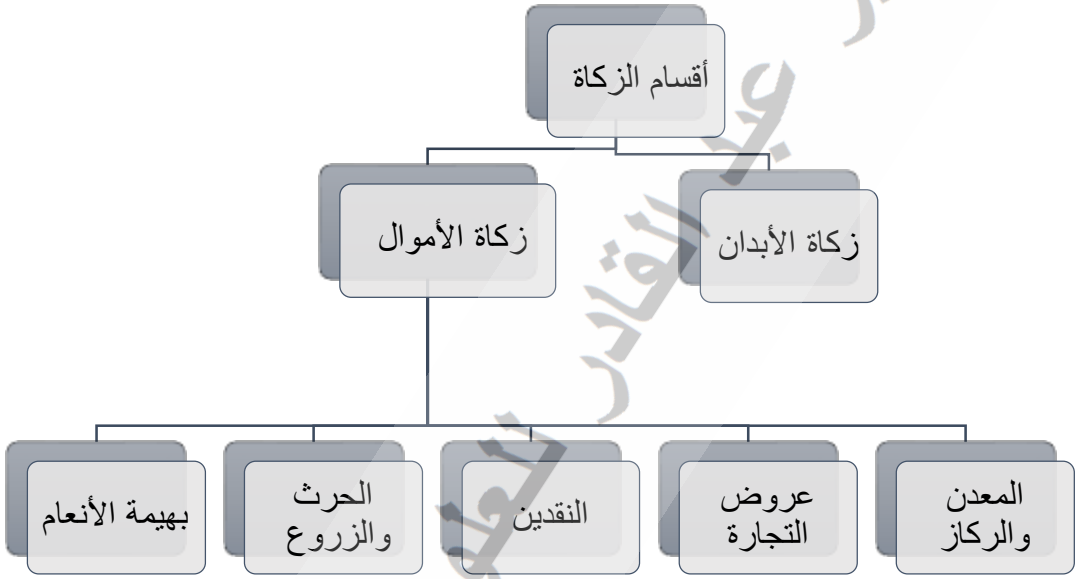

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

محمود أبو السعود، **فقه الزكاة المعاصر**، أكسفورد للنشر، الطبعة: 1، 1989، ص: 183.

[1] محمد العربي القروي، مرجع سابق، ص: 181.

الفرع الثالث: مصارف الزكاة:

مصرف الزكاة هو المحل الذي تصرف فيه وتدفع له الزكاة[1] وقد حدد القرآن الكريم مصارف الزكاة بدقة في قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٦٠ ﴾[2].

أولا: الفقراء والمساكين[3]:

❖ **الفقير:** اتفق العلماء على أن الفقير من لا يملك نصاب الزكاة لأن النصاب من الحاجات الأساسية من مطعم وملْبس ومسكن وسائر ما لابد منه، وهو الفرق بين الغني الذي تجب عليه الزكاة وبين الفقير الذي يأخذ منها، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: **"لا تحل ll صدقة لغني ولا لذي مرة سوي"**[4] وعليه يشترط لاستحقاق الزكاة أمران الأول أن لا يكون غنياً، الثاني أن لا يكون قويا قادرا على العمل، وليس عمل مستمر حلال لائق به، ولذلك قال الامام الشافعي "من كان قويا على الكسب والتصرف مع قوة البدن وحسن التصرف فالصدقة عليه حرام لأنه غني بكسبه، فصار كالغني بماله.

❖ **المسكين:** اختلف العلماء في التفريق بين الفقير والمسكين، قال الإمام مالك رحمه الله الفقير هو المحتاج المتعفف الذي لا يعلن حاجته والمسكين هو المحتاج السائل الذي يعلن حاجته ويطلب سدها، وهو أحسن تفرقة بين الفقير والمسكين واعتبر أن المسكين أشد حاجة من الفقير، وعليه فالفقر والمسكنة يشترط لتحققهما ألا يملك نصابا من المال والدخل وألا تتوافر له الأسباب لكفاية حاجاته الأساسية الضرورية.

ثانيا: العاملون عليها:

العامل هو كل من وكله ولي الأمر أو الدولة بجمع الزكاة، حيث يعرف العامل بالعدالة والمعرفة بفقه الزكاة، ويشمل هذا السهم العاشر والكاتب وقاسم الزكاة بين مستحقيها وحافظ المال، والحاشر (الذي يجمع

---

[1] محمد العربي القروي، مرجع سابق، ص: 178.

[2] سورة التوبة، الآية: 60.

[3] أحمد إسماعيل يحي، **الزكاة عبادة مالية وأداة اقتصادية**، دار المعارف، القاهرة–مصر، دون رقم طبعة، 1987، ص: 135.

[4] أخرجه أحمد، مسند عبد الله بن عمرو، رقم الحديث: 6530، الجزء: 11، ص: 84.

أرباب الأموال) والعريف (الذي يعرف أرباب الأموال) وعداد المواشـــي والكيال والوزان والراعي وكل من يحتاج إليه في الزكاة لدخولهم في مسمى العامل[1].

ثالثا: المؤلفة قلوبهم:

قال الأمام أبو يعلى في كتابه الأحكام الســلطانية "المؤلفة قلوبهم أربعة أصــناف، صــنف يتألفهم لمعونة المسلمين، وصنف يتألفهم للكف عن المسلمين، وصنف يتألفهم لرغبتهم في الإسلام وصنف لترغيب قومهم وعشائرهم في الإسلام"، وعليه فمصرف المؤلفة قلوبهم وهم جماعة من المسلمين الذين دخلوا إلى الإسلام حديثا يأخذون من أموال الزكاة تثبيتا لهم على الإسلام، أو لتشجيع وإغراء غيرهم من الكفار ليدخلوا الإسلام مثلهم، وكذلك سادة العشائر من المسلمين المطاعين في قومهم الذين يأخذون من الزكاة ليدافعوا عن الإسلام[2].

رابعا: في الرقاب:

ينقسم هذا المصرف إلى ثلاثة أقسام:[3]

- القسم الأول: يشترى العبيد من أموال الزكاة ثم يعتقون.
- القســم الثاني: المكاتب الذي يأخذ من أموال الزكاة (والمكاتب هو العبد الذي اتفق مع ســيده على مبلغ مالي مقابل عتقه) فله أن يأخذ من أموال الزكاة حتى يسدد مبلغ عتقه.
- القسم الثالث: يعطى أسرى المسلمين المستعبدين من أموال الزكاة لتحريرهم.

خامسا: الغارمون:

الغرم هو الدين، الغارمون: جمع غارم وهو من استغرقت الديون أمواله، وقسم العلماء رحمهم الله الغرم إلى قسمين، غرم لإصلاح ذات البين؛ كمن يصلح بين المتخاصمين ويتحمل أموالا في ذمته، هنا لا يعطى لحاجته

---

[1] وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دار الفكر، دمشق-سوريا، الطبعة: 2، 1985، الجزء: 2، ص: 870.

[2] أحمد إسماعيل يحي، مرجع سابق، ص: 138.

[3] المرجع نفسه، ص: 139.

ولكن يعطى لما قام به للمصلحة العامة، وغرم لسد الحاجة فهو الغارم الذي استدان لنفسه ليدفعه في حاجته فيعطى من الزكاة ليوفي دينه ولكن بشرط ألا يكون عنده مال يوفي به الدين[1].

سادسا: في سبيل الله:

يرى جمهور العلماء أن الغزاة والمجاهدين هم المقصودون بهذا الصنف من مستحقي الزكاة، إما وحدهم، أو مع غيرهم مما يشمله عموم الإضافة في سبيل الله، فمن ضيق تفسيره لهذا المصرف قال المراد بسبيل الله في الآية هو الصرف على الغزاة وما يعينهم على الجهاد، ومنهم من وسع في المعنى فأضاف الحج مثل الإمام أحمد –رحمه الله– ومنهم من لم يقصروا المراد بالآية على الجهاد وما يتعلق به، بل هناك من وسع كثيرا في هذا المصرف فقال: كل من أراد أن يعلي راية الإسلام له نصيب من هذا المصرف سواء بلسانه أو بقلمه أو بسلاحه أو كان جهادا فكريا أو تربويا اجتماعيا[2].

سابعا: ابن السبيل:

وابن السبيل هو المنقطع في السفر، وهو المسافر المجتاز في بلد ليس معه شيء يستعين به على سفره، أو معه مال لا يستطيع الانتفاع به، فيعطى من الصدقات ما يكفيه حتى يعود إلى بلده، حتى ولو كان في بلده غنيا، لأنه هنا محتاج[3].

---

[1] عبد العزيز قاسم محارب، **اقتصاديات الزكاة الشرعية وتطبيقاتها العملية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية–مصر، الطبعة: 1، 2015، ص: 66-68.

[2] نعمت عبد اللطيف مشهور، **الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، الطبعة: 1، 1993، ص: 84.

[3] أحمد إسماعيل يحي، مرجع سابق، ص: 142.

المطلب الثاني: دور الزكاة في تحقيق أبعاد التنمية المحلية:

من الآليات الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الإسلامي آلية الزكاة، فإلى جانب كونها عبادة يتقرب بها المسلم إلى الله عز وجل ويؤدي فيها حقوق الله عز وجل في الأموال، هي أداة فعالة تستخدمها الدولة الإسلامية للتأثير على الاقتصاد الوطني بصفة عامة والاقتصاد المحلي بصفة خاصة، كما تساهم الزكاة في تعزيز التنمية الشاملة والتنمية المحلية بالأخص، ويمكن معرفة الدور الذي تقوم به الزكاة في دعم مساعي التنمية المحلية من خلال التطرق إلى دور الزكاة في تحقيق أبعاد التنمية المحلية.

الفرع الأول: دور الزكاة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية:

مما لا شك فيه أن البعد الاقتصادي أهم جانب من جوانب التنمية على اختلاف مستوياتها، ويرتبط نجاح التنمية الشاملة على هذا الجانب فجميع خطط التنمية تبدأ بالتأثير على المتغيرات الاقتصادية، من خلال النظر إلى التطبيق الصحيح للزكاة يظهر جليا الدور الاقتصادي المهم الذي تقوم به الزكاة من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية ويمكن توضيح ذلك من خلال العناصر التالية:

أولا: دور الزكاة في تشجيع الاستثمار:

ما يميز شعيرة الزكاة إلى جانب كونها عبادة مالية أنها أداة اقتصادية فعالة لها آثار اقتصادية واضحة، ويمكن بيان ذلك خلال العناصر التالية:

1) تعمل الزكاة على تشجيع الاستثمار وزيادة الرغبة لدى أصحاب رؤوس الأموال؛ من خلال تأثيرها على جانبين:

❖ **الجانب الأول:** تأثيرها على عنصر رأس المال في المجتمع المحلي، من خلال دفع أصحاب الأعمال والمستثمرين عند وجود الظروف المناسبة إلى اتخاذ قرار الاستثمار خوفا من تآكل الأرصدة النقدية الموجودة عندهم بفعل الزكاة، والتي تكون إجبارية في الاقتصاد الإسلامي، فلا توجد فرصة أمامهم إلا استثمار أموالهم وتحقيق عوائد وأرباح تأخذ منها الزكاة بدلا من أن تأخذ من رأس المال.

❖ **الجانب الثاني:** أثر الزكاة على زيادة الحوافز الاستثمارية، من خلال ارتباط معدلات الربح بمستوى الطلب الاستهلاكي الكلي داخل المجتمع على السلع والخدمات، وكون الزكاة تأخذ جزءاً يسيرا من الأغنياء وترده على الفقراء لتضمن كفايتهم وتحقق لهم الغنى، فإن المبالغ المالية التي يأخذونها غالبا ما توجه نحو الحاجات الأساسية،

وهذا ما يزيد من الطلب الاستهلاكي الكلي في المجتمع، والذي بدوره يشكل حافزا مهما أمام المستثمرين يشجعهم على الاستثمار.[1]

2) من شروط الزكاة التمليك، وبالتالي فإن الفقير صاحب الحرفة الذي يأخذ من أموال الزكاة سيتمكن من الاستثمار والعمل والإنتاج، والمحصلة زيادة الطاقات الإنتاجية داخل المجتمع، وينعكس ذلك على المجتمع بأكمله، حيث يؤدي ذلك إلى تحريك الموارد العاطلة في المجتمع، سواء الموارد المادية أو القوى البشرية ونتيجة ذلك كله تحقيق التنمية داخل المجتمع المحلي.

3) تعمل الزكاة على زيادة حجم الائتمان والقروض الحسنة، من خلال إشاعة الثقة بين المتعاملين، حيث يمثل سهم الغارمين مصدرا مهما لتعويض المدينين الغارمين، فالدائن يضمن تحصيل مبلغ قرضه في حال عجز المدين على السداد، وهذا ما يزيد من سرعة دوران رؤوس الأموال في العمليات الإنتاجية، ويحفز الاستثمار، ونتيجة ذلك هو تحقيق الأهداف المنشودة ومن بينها تحقيق التنمية المحلية[2].

4) تشريع الزكاة يعمل على اقتطاع مبالغ مالية محددة من الأغنياء وتحويلها إلى الفقراء، حيث يمثل الفقراء أصحاب العجز، وبالتالي يتم تحويل هذه الأموال من يد تصل فيها المنفعة الحدية للمال إلى حدها الأدنى إلى يد تصل فيها المنفعة الحدية للمال إلى الأقصى، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك نتيجة حصول أصحاب العجز على مبالغ تسد حاجتهم، والذي بدوره يحفز الاستثمار المحلي، والمحصلة هي زيادة القدرات الإنتاجية للمجتمع، وهذا من أهم أهداف التنمية المحلية[3].

5) تدفع الزكاة الأغنياء إلى استثمار أموالهم دفعا إيجابيا، حيث تعمل الزكاة على تآكل الأرصدة النقدية المكتنزة بمرور الزمن بنسبة 2,5% سنويا إذا لم يقم المكلف بالتصرف في هذه الأرصدة، فإنها تستمر بالتناقص حتى تبلغ حدا أدنى هو النصاب[4]، وبالتالي يكون أصحاب الفائض مجبرين على استثمار أموالهم المكتنزة وإلا تأكلها الزكاة.

---

[1] منذر قحف، **اقتصاديات الزكاة**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة-السعودية، الطبعة: 2، 2002، ص: 531.

[2] المرجع نفسه، ص: 530.

[3] عزيزة بن سمينة وطبني مريم، **الزكاة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية**، مجلة آفاق للعلوم، تصدر عن جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر، العدد: 1، 2016، ص: 316.

[4] منذر قحف، مرجع سابق، ص: 194.

6) من شـروط وجوب الزكاة في المال أن يكون ناميا فعلا أو حكما، وعلى هذا الأسـاس فإن الزكاة لا تفرض على الأموال المعدة للاسـتهلاك أو الأصـول المعرضـة للهلاك بفعل الاسـتخدام، وبالتالي لا يكون لها أي أثر سلبي على الإنتاج أو الاستهلاك أو على الطاقة الإنتاجية.

7) من مصارف الزكاة مصرف الغارمين، والغارم هو من استدان لصالح نفسه وعجز عن السداد، ويدفعه عجزه هذا إلى الإفلاس والتوقف عن العمل ويخرج من العملية الإنتاجية، فالزكاة من خلال هذا المصـرف تحافظ على المشاريع القائمة وتحميها من التوقف من جهة وتحسن مناخ الاستثمار من جهة أخرى.

8) تشريع الزكاة لا يتوقف فقط عند دفع صاحب المال إلى استثماره فحسب، بل يدفعه إلى البحث والمفاضلة بين الاسـتثمارات ذات الربحية العالية والمعقولة، لأنه سيخرج كل سنة نسبة 2.5% كزكاة، فلابد من تحقيق معدل ربح يزيد عن هذه النسبة حتى لا تتآكل أمواله.

9) يشترط لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في المجتمع وجود التمويل الـداخلي والذي يقصد به تمويل وسائل إشباع الحاجات الأساسية الماديـة لفئـة المحتـاجين والذي يكون عادة مكلفا للدولة، وهنا يأتي دور الزكاة لتغطية هذا الجانب، مما يخفف الأعباء على الدولة حتى تتفرغ لتمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى[1].

10) من خصـائص الزكاة المحلية أي أنه لا يجوز نقل الزكاة من مكان جمعها إلى مكان آخر حتى يكتفي أهل البلد تماما بمعنى لا يبقى فقير داخل المجتمع، وهذه الخاصـية لها أثر تنموي كبير على المسـتوى المحلي من خلال دعم الاسـتثمار المحلي وتشـجيع المشـروعات والمؤسـسـات الصـغيرة المحلية وتحفيز الحرفين وأصـحاب المهن من الفقراء، والتي تؤدي إلى تحقيق الاكتفـاء الـذاتي داخـل المجتمع وتلبيـة حـاجيـات المجتمع وهـذا من أبرز أهـداف التنمية المحلية[2].

11) تعتبر الـزكاة وسيلة فعالة في إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، لأن تركز الثروة في يد فئة قليلة يرهن رأس المال ويجعله متوقفاً على رغبة القلة من أفراد المجتمع، والتي تتحكم في اسـتثماره دون وجود منافسـة، وهذا ما يؤدي إلى تعطيل رؤوس الأموال عن الاسـتثمار، أما إذا انتشر المال وتوزع بين أيدي معظم الناس زاد الحافز

---

[1] ختام عارف حسن عماوي، **دور الزكاة في التنمية الاقتصادية**، أطروحة ماجستير (منشورة)، تخصص: الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، نابلس–فلسطين، 2010، ص: 82.

[2] معزوز لقمان، **دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية: دراسة تحليلية لتجربة الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث، تصدر عن جامعة زيان عاشور، الجلفة–الجزائر، العدد: 4، 2012، ص: 229.

على الاستثمار والبحث عن مشروعات ذات عائد أكبر، وزادت جدية أصحاب الثروة في ذلك، نتيجة لزيادة المنافسة بين رؤوس الأموال على تنفيذ المشروعات، وهذا الأمر لا يكون في ظل تركز الثروة عند القلة، لأن أصحاب رؤوس الأموال يدخلون في مشروعات احتكارية لعدم وجود من ينافسهم وكل هذا يسبب تعطيل الاستثمار، والذي بدوره يؤدي إلى تعطل مسار التنمية المحلية والوطنية[1].

ثانيا: دور الزكاة في زيادة الاستهلاك المحلي:

من أبرز أهداف التنمية المحلية تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ويتحقق ذلك من خلال توفير الضروريات الأساسية لحياة الأفراد حياة طيبة ومستوى معيشي لائق يحفظ للفرد كرامته، ويمكن الوقوف على دور الزكاة في هذا المسار من خلال الدور المهم الذي تقوم به في زيادة حجم الاستهلاك الداخلي والذي يعمل على تنشيط الاقتصاد المحلي والوصول إلى التنمية المحلية المنشودة، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

1) تقوم الزكاة بضمان الحد الأدنى للاستهلاك أو ما يعرف بالاستهلاك المستقل عن الدخل من خلال ضمان حد الكفاية لأفراد المجتمع، ويستعمل مصطلح حد الكفاية للدلالة على مستوى الدخل الذي يكون لازما لتأمين الضروريات الأساسية للفرد وعائلته، أي الدخل الذي يكفيه لتلبية حاجات الطعام واللباس والسكن وسائر الضروريات، على ما يليق بحاله من غير تبذير ولا إقتار، فأقل منه يعتبر الفرد ضمن دائرة الفقراء، وهذا الحد يتمكن عنده الفرد من التعفف عن السؤال، لذلك يعرف أيضا بالحد الأدنى للغنى، وعادة يعتمد حد الكفاية لتحديد مفهوم الفقير؛ ففي الاقتصاد الإسلامي خلافا للاقتصاد الوضعي الذي يعتبر مشكلة الفقر تتجلى في ظاهرة الجوع والحرمان أو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية، وهذا ما يعبر عنه بمتطلبات البقاء، بمعنى أن الفقير من لم تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يحفظ له حياته وقدراته على العمل والإنتاج فقط، ونجد أن الاقتصاد الإسلامي يعتبر مشكلة الفقر في عدم بلوغ المستوى اللائق للمعيشة بحسب ما هو سائد في المجتمع، ويختلف حد الغنى من مجتمع إلى آخر ومن زمان إلى آخر، ويعبّر عنه الفقهاء المسلمون باصطلاح حد الكفاية مما يتعلق بمتطلبات الحياة الكريمة، وأحيانا باصطلاح حد الغِنى[2]، ففي حال عدم وجود دخل عند

---

[1] علاء الدين عادل الرفاتي، **الزكاة ودورها في الاستثمار والتمويل**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بالجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2005، ص: 8.

[2] شلي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص: 171.

مجموعة من أفراد المجتمع تجعلها عاجزة عن تلبية الحاجات الأساسية، وفي هذا الجانب تقوم الزكاة بسد حاجة الكثير من أفراد المجتمع وتوفير المستوى المعيشي اللائق لهم، فمن خلال سهم الفقراء و المساكين يأخذ الفقير والمسكين مبالغ مالية معتبرة، فنجد المذاهب الفقهية على اختلافها تضمن كفاية الفقير والمسكين مع اختلافهم في المقدار على ثلاثة اتجاهات[1]:

❖ **الاتجاه الأول**: وهو مذهب الشافعية والحنابلة، يعطى الفقير كفاية العمر، بأن يخرج من دائرة الفقر ولا يحتاج إلى الزكاة مجددا.

❖ **الاتجاه الثاني**: وهو مذهب المالكية وجمهور الحنابلة، إعطاء الفقير كفاية سنة، كون الزكاة تتكرر كل سنة فلا يعطى الفقير كفاية العمر فيأخذ كفاية السنة مهما كانت القيمة.

❖ **الاتجاه الثالث**: مذهب الحنفية وبعض الفقهاء، وهو أن يعطى مبلغا من المال إما كفاية يوم وليلة أو مقدار النصاب فقط.

ويكن القول إن حصول الفقراء والمساكين على الزكاة يزيد من حجم الاستهلاك المحلي وهو مضمون التنمية المحلية.

2) تعمل الزكاة على زيادة حجم الاستهلاك الكلي في المجتمع من خلال توفيرها لمبالغ مالية للفقراء وأصحاب الحاجة، الذين يكون ميلهم الحدي لاستهلاك مرتفعاً، وغالبا ما يتم تحويل هذه الأرصدة نحو الاستهلاك، وفي مجموع ذلك زيادة الاستهلاك الكلي.

3) من أصناف الأموال التي تجب فيها الزكاة الثروة الحيوانية والمتمثلة في الإبل والبقر والغنم والثروة النباتية من البر والشعير والتمر والزبيب والتي تُخرج عينا وتصرف مباشرة لأصحاب الحاجة والفقر، وهم في الغالب سيستهلكون ما قُدم لهم تلبية لحاجاتهم الأساسية، ومجموع ذلك زيادة حجم الاستهلاك الداخلي.

[1] محي محمد مسعد، **نظام الزكاة بين النص والتطبيق**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية-مصر، الطبعة: 2، 2003، ص: 234

الفرع الثاني: الدور الاجتماعي للزكاة:

تحتل الجوانب الاجتماعية حيزا مهما في خطط التنمية، وتعتبر النتائج المحققة في الجوانب الاجتماعية هي معيار نجاح أو فشـــل التنمية في أي منطقة ولهذا كان من الواجب التركيز على البعد الاجتماعي، ولتحليل أثر الزكاة على الجوانب الاجتماعية نتناول جانبين مهمين؛ دور الزكاة في مواجهة الفقر والبطالة.

أولا: دور الزكاة في مواجهة الفقر:

من أخطر المعضلات التي تواجه المجتمعات هي معضلة الفقر وهي العائق الأول في مسار التنمية، تنطلق جميع خطط التنمية من مواجهة الفقر والقضاء عليه أو التخفيف منه، يعرف الفقر في الاقتصاد الإسلامي على "أنه الحرمان والذي يظهر في تدني اســـتهلاك الفرد من الســـلع والخدمات كما وكيفا، وما ينتج عنه من تدني المستوى التعليمي والوضع الصحي ووضع السكن وبقية الأصول المادية الأخرى، إلى جانب فقدان الضمانات لمواجهة الظروف الصـعبة، كالمرض والإعاقة والبطالة، وهناك من وسـع المفهوم ليشـمل حد التأمين أو ضـمان الحاجات المعنوية بما يحفظ كرامة الانسان أو حفظ مكارم الأخلاق ومحاسن العادات[1].

ويمكن تحليل دور الزكاة في مواجهة الفقر على النحو التالي:

1) القصـد من إعطاء الزكاة للفقراء هو الإغناء، فإما أن يعطى كفاية العمر أو كفاية السـنة أو الاقتصـار على كفاية اليوم والليلة كما تم التفصيل فيه سـابقا، وكلها تعني الإغناء ما يجعل تشـريع الزكاة بحد ذاته يحارب الفقر وأســـبابه، من خلال إخراج أكبر قدر ممكن من الأفراد من دائرة الفقر وتحقيق الحد الأدنى للغنى لجميع أفراد المجتمع، ويعطي علاجا نهائيا وليس حلولا مؤقتة فقط.

2) الفقير في حالة عجزه عن الكسب لسبب معين إما لصغر السن أو لكبر في السن أو لعجز في الحواس أو لمرض يصبح من مستحقي الزكاة، ويأخذ من أموال الزكاة جبرا لضعفه ورحمة بعجزه، وتعتبر الزكاة دخلا ثابتاً يخرج الفقير من دائرة الفقر إلى الحد الأدنى من الغنى من خلال ضمان حد الكفاية لهذا العاجز[2].

---

[1] محمد دمان دبيح، **مؤسسة الزكاة ودورها الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، 2015، ص: 211.

[2] منذر قحف، مرجع سابق، ص: 604.

3) تشـريع الزكاة يغلق جميع المنافذ أمام المتعطل اختيارا وهو ما يسـمى بالبطالة الاختيارية؛ أي أن الفرد يقدر على العمل ويجد فرصـة عمل ملائم ولكنه يختار التعطل والكسـل والجلوس دون عمل، وهذا ما يوقع الفرد في حالة الفقر، لأنه لا يملك دخلاً، وهذا يلّغي الشـبهة القائلة إن الزكاة تزيد من عدد الفقراء الذين يتعودون على انتظار أموال الزكاة ولا يبذلون جهدا للخروج من الفقر.

ثانيا: دور الزكاة في مواجهة البطالة:

البطالة لفظ يشـمل كل الأشـخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه بأجر أو لحسـابهم الخاص، وقد بلغوا من السـن ما يؤهلهم للكسـب والإنتاج[1]، وتلعب الزكاة دورا مهما في مواجهة البطالة من عدة جوانب نتناولها كما يلي:

1) تصرف الزكاة للفقراء والمساكين سواء العاجزين عن العمل أو الذين لا يجدون فرصة للعمل لسد حاجاتهم الضـرورية من ملبس ومأكل ومسـكن أي تحقق لهم حد الكفاية، فكل من استحق هذا السـهم من مصـارف الزكاة سواء من المتعلمين من له مؤهل وعجز عن الحصول على فرصة عمل أو من لم يستطع العمل ابتداء يأخذ من أموال الزكاة ما يسـد حاجته من الضـروريات السـابقة، وفي هذا المصـرف من مصـارف الزكاة إعانة للفقير والمسـكين على بطالته حتى يتحصـل على عمل بالنسـبة للقادر على العمل، أو يأخذ كفاية العمر بالنسـبة للعاجز عن الكسب[2].

2) من إيجابيات الزكاة أنها تغلق جميع المنافذ أمام المتعطل اختيارا أي من يقدر على العمل ويجد فرصـة عمل ملائم ولكنه يختار التعطل والكسـل والجلوس دون عمل أو طلب للعلم، وتدفعه إلى العمل حتى لو كان متفرغا للعبادة، فالفقير العاطل عن العمل وهو قادر عليه لا يجرى عليه رزق دائم أو راتب دوري من أموال الزكاة، لأن في ذلك تشجيعا للبطالة، وتعطيلا لعنصر قادر على العمل من جانب، ومزاحمة لأهل الزكاة الحقيقيين العاجزين عن الكسـب في خاصـة حقوقهم من جانب آخر[3]، أما العاطل عن العمل إذا كان حرفياً أو ذا مهنة معينة، أو

---

[1] محمد دمان دبيح، **مؤسسة الزكاة ودورها الاقتصادي**، مرجع سابق ص: 287.

[2] محمد عبد الله مغازي، **البطالة ودور الزكاة والوقف في مواجهتها –دراسة مقارنة–**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية–مصر، دون رقم طبعة، 2005، ص: 150.

[3] منذر قحف، مرجع سابق، ص: 612.

يجيد الزراعة أو التجارة ولكنه لا يجد ما يبدأ به نشاطه، فإنه يأخذ من الزكاة ما يمكنه من بدء نشاطه الإنتاجي فيأخذ من الزكاة ما يشتري به أداة أو آلة تمكنه من مزاولة مهنته[1]، وهذا ما يفند شبهة أن الزكاة تدفع الأفراد إلى التكاسل والتعطل وأن الزكاة تزيد عدد المتعطلين، وقد أثبت التطبيق الصحيح للزكاة عكس ذلك، فهي لا تُعطى للغني ولا للقادر على العمل لقول النبي صلى الله عليه وسلم: **"لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مِرَة سوي"**[2].

3) من أخطر أسباب البطالة انسداد أبواب العمل الحلال في وجه القادرين عليه وهذا ما يجبر الأفراد على البطالة، ويكون دور الزكاة في هذا الجانب من خلال توفير الزكاة لأدوات العمل والحرفة عن طريق تمويل أصحاب الحرف والمهن وهذا ما يمكنهم من العمل وطلب الرزق والخروج من البطالة والفقر[3].

4) تساهم أموال الزكاة مساهمة كبيرة في تطوير العنصر البشري من جميع النواحي التعليم والصحة والسكن وغيرها، وهذا من خلال حصول الفقراء على مبالغ مالية أو زكاة عينية تمكنهم من تحسين مستواهم المعيشي من ناحية التعليم والتكوين والصحة والغذاء، وبالتالي سيفتح أمامهم آفاقاً كثيرة للعمل والتعلم.

5) من خلال مصرف العاملين عليها توفر الزكاة مناصب عمل معتبرة تساهم في التقليل من حدة البطالة من خلال توظيف أشخاص يقومون بإحصاء وجمع وصرف الزكاة دون الحاجة إلى صرف مبالغ مالية أخرى على أجور الموظفين فقد قسم الله عز وجل لهم سهما من أموال الزكاة.

6) من خلال مصرف الغارمين تسهم الزكاة في الحد من توسع دائرة البطالة، حيث تصرف الزكاة لكل من تعطلت أعماله وغَرِم في عمل مباح وتحميه من الإفلاس وتوفر بذلك شبكة من التأمين على المشاريع حتى لا تتوقف أو تُسرح العمال وقد تصيب صاحب العمل أيضا وتزيد بذلك أعداد البطالين، فالزكاة إذن تحمي القوة العاملة وتحافظ عليها.

7) تسهم الزكاة في انتقال الأفراد بين جهات الوطن المختلفة بحثا عن عمل ملائم لهم من خلال مصرف ابن السبيل[4] حيث يوفر لهم المأوى والطعام والشراب وغيرها.

---

[1] محي محمد مسعد، **نظام الزكاة بين النص والتطبيق**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية–مصر، الطبعة: 2، 2003، ص: 234.

[2] سبق تخريجه ص 164.

[3] منذر قحف، مرجع سابق، ص: 604.

[4] شلي عبد الوهاب مرجع، سابق، ص: 310.

ثالثا: دور الزكاة في حل المشكلات الاجتماعية:

تحتل الجوانب الاجتماعية حيزا مهما من خطط التنمية بهدف حل المشـــاكل والصـــعوبات التي تواجه المجتمع، ومن أخطر المشكلات نجد الصراعات الطبقية واختلال التوزيع واستئثار الأغنياء بثمار التنمية، ويمكن توضيح دور الزكاة في هذا الجانب من خلال جانبين:

الجانب الأول: دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي:

ما يســاعد المجتمعات على تحقيق التنمية المنشــودة هو الوصــول إلى الاســتقرار الاجتماعي، والذي لا يتحقق إلا بوحدة الكلمة وجمع الصــف وإزالة الأحقاد والكراهية بين أفراد المجتمع الواحد، وصــيانة العلاقات الروحية والثقافية والاقتصادية داخل المجتمع، فيكون المجتمع كأنه أسرة واحدة تنتشر فيه الفضيلة والأمن والرخاء وتسوده العدالة والأخلاق، وتكون القاعدة الشعبية مستقرة تتعايش فيها طبقات المجتمع رغم التفاوت الفطري في الأرزاق والمعايش.

ولهذا الغرض كان تشريع الزكاة في الإسلام بأن تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء لقوله صلى الله عليه وســلم "... **فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صــدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم**..."[1]، وجعلها الله عز وجل حقا للفقراء في أموال الأغنياء، وليس تطوعاً أو اختياراً من الأغنياء، بل تأخذها الدولة إجباراً ممن وجبت في حقه، وتعطى للفقراء والمحتاجين وبقية المصــارف، فيأخذها الفقير دون أن يشــعر بالحرج والمهانة لأنها حقه الذي فرضــه الله له، فمن جهة الزكاة تطهير لنفس الغني من البخل والشــح والطمع، وفيها ومواســاة للفقراء وســد حاجة المعوزين والمحرومين، واشــتراك للغني في مجتمعه الذي يعيش فيه وتحمله جزء من المســؤولية داخل مجتمعه، ومن جهة أخرى تأمن الزكاة الشــروط الأســاســية للحياة، وتحقيق الكفاية للمحتاجين وضــمان حقوقهم داخل المجتمع، وتقليص الهوة بين الفقراء والأغنياء رغم التفاوت الفطري في الأرزاق، وكل هذا من شــأنه أن يحمي المجتمع من الثورات والقلاقل، فتشــيع الطمأنينة والأمن في نفوس المسلمين وتتآلف القلوب، كما أن التعاون والتراحم والتعاطف بين أفراد المجتمع يقطع الطريق أمام كل شر يهدد الفضيلة والأمن والرخاء، وتسهم بذلك في النهوض بالمجتمع.

[1] أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء، رقم الحديث: 1496، ص: 304.

إلى جانب سد الحاجيات الأساسية للفقراء والمحتاجين وعلاج مشكلة الفقر علاجا نهائياً وجذرياً لا يعتمد على الحلول المؤقتة، فالفقر سبب كثير من المشاكل الاجتماعية كالجهل والمرض والآفات الاجتماعية؛ كالمخدرات والسرقة والسطو والنهب وغيرها مما يصيب المجتمع بسبب الحاجة والعوز، إضافة إلى أنها تطفئ الأحقاد والحسد والكراهية التي تصيب بعض أفراد المجتمع، فقد يغيظ الفقراء أن الأغنياء لهم سيارات ومنازل وقصور وهم لا يملكون شيئا، فإذا أخرج الأغنياء زكاة أموالهم فإن فيها إزالة للضغائن والأحقاد التي تكون في صدور الفقراء، وربما يحملون حقدا وعداوة للأغنياء، ويهدأ الغضب ويرى الفقراء إحسان الأغنياء إليهم فلا يعتدون عليهم فيسود الأمن والعدل بين أفراد المجتمع وهذا الأمر يحافظ على الخير ويمتن العلاقات داخل المجتمع ويؤدي إلى تماسك البناء الاجتماعي وتقاعس الأغنياء يؤدي إلى انهيار البناء وتفتته، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه شيء تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"**[1].

الجانب الثاني: دور الزكاة في تقليل الفوارق الطبقية:

من الأمور المهمة التي حرص عليها الاقتصاد الإسلامي وكانت من الأسس التي يقوم عليها هي تحقيق عدالة توزيع الأموال بين المسلمين، ويقصد بالتوزيع تفتيت الثروة حتى لا تكون حكرا على فئة معينة من أفراد المجتمع، قال الله تعالى: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ ﴾[2]، والتوزيع في الاقتصاد الإسلامي يتم على ثلاثة مستويات[3]:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة التوزيع الأولي أو ما يسمى بالتوزيع ما قبل الإنتاج، وهي توزيع لمصادر لثروة.
- **المرحلة الثانية:** مرحلة التوزيع الوظيفي لعوائد عوامل الإنتاج.
- **المرحلة الثالثة:** والتوزيع الثانوي وهو إعادة توزيع الثروة.

وتعمل الزكاة على تحقيق هذا الجانب المهم من جوانب الاقتصاد الإسلامي وهو عدالة التوزيع للدخل والثروة بين أفراد المجتمع وبين فئات المجتمع من خلال زيادة عدد الملاك وتحويل أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم الحديث: 6011، ص: 1235.

[2] سورة الحشر: الآية: 7.

[3] محمد بن صالح حمدي، مرجع سابق، ص: 119.

من الفقر والعوز إلى الغنى والملك فالزكاة تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء، وبالتالي فالزكاة هي أداة مباشرة ودائمة في عملية إعادة توزيع الدخل والثروة وتقليل الفوارق الاجتماعية.

إلى جانب هذا التأثير فإن الزكاة لها آثار إيجابية على المؤشرات الاقتصادية، وتوفير شروط التنمية على مختلف المستويات كما سبق بيانها، وبالتالي تساهم في تحقيق التنمية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة حصيلة الزكاة نتيجة لزيادة رأس المال في المجتمع، ويؤدي ذلك إلى زيادة حجم المبالغ المقدمة للفقراء، وتوسيع قاعدة الملاك لأن الزكاة من شروطها التمليك، ومحصلة ذلك توزيع الثروة وتقليل الفوارق الاجتماعية.

الفرع الثالث: محلية الزكاة ودور ها في التنمية المحلية:

إلى جانب الآثار الإيجابية للزكاة على الاقتصاد الوطني ككل فإن الزكاة لها دور خاص في تحقيق التنمية المحلية، ويتضح هذا الدور من خلال التطبيق الصحيح للزكاة، حيث يشترط أن تؤخذ الزكاة من الأغنياء المالكين لنصاب الزكاة وترد على مستحقيها من المصارف الثمانية المذكورة سابقا، داخل الإقليم الذي أخذت الزكاة منه، فالأصل عدم نقلِ حصيلة الزكاة من المكان الذي وجبت فيه ولا تصرف خارج القطر الذي تجمع فيه حتى يكتفي أهل المنطقة، ولا تنقل الزكاة من القطر الذي جمعت فيه إلا إذا كان هناك أموال تزيد عن حاجة الفقراء والمساكين وبقية المصارف في تلك المنطقة، أو في حال غياب الأصناف المستحقة للكاة أصلا، فتنقل الزكاة إلى منطقة مجاورة محتاجة إلى الزكاة.

وهذا التشريع لابد أن تكون له آثار على الجوانب التنموية في الإقليم الذي وجبت فيه الزكاة وجمعت فيه، فالتنمية المحلية لأي منطقة يقصد بها توحيد الجهود الشعبية والرسمية بغية تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع المحلي، وما يتطلب ذلك من القضاء على الفقر والبطالة والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عقبة في طريق التنمية، والزكاة لها دور جلي في هذا المضمون؛ فمن جهة فالزكاة من أكثر الأدوات استخداما وفعالية في الاقتصاد الإسلامي لتنشيط الاقتصاد الوطني والمحلي على حد سواء، كما تسهم الزكاة في توفير التمويل لعملية التنمية، ومن جهة أخرى تحقق المشاركة المجتمعية التي هي أساس التنمية المحلية؛ حيث يساهم الأغنياء في مساعدة الفقراء والمحتاجين والاهتمام بالضعفاء داخل المجتمع المحلي.

المبحث الثاني: استراتيجية التنمية المحلية القائمة على الوقف:

يمثل الوقف إلى جانب الزكاة القطاع الثالث في الاقتصاد الإسلامي أو ما يعرف بالاقتصاد التضامني، فأي شخص لا يمكنه المساهمة في العملية الإنتاجية ليحصل على عائد إما لعجز أو لفقر أو أي مانع آخر فإنه يستفيد من عوائد هذا القطاع، فهو قطاع خيري ليس ربحياً، القصد منه مساعدة الفقراء والمحتاجين والضعفاء وغيرهم، وهو سمة وخاصية تميزت بها الحضارة الإسلامية على طول تاريخها.

فوجود هذه الأوقاف في البلاد الإسلامية قديما وحديثا كان له أثر بالغ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد الإسلامية بطريقة مباشرة وغير مباشرة، حيث ساهم الوقف في النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية خاصة خلال الفترة التي عرفت ازدهاراً كبيرا للأوقاف، وكانت جميع الدول الإسلامية تولي أهمية كبيرة للوقف، غير أن الوقف الإسلامي في الوقت المعاصر انحصر في جانب واحد هو الأوقاف الاستهلاكية التي تقدم خدمات مباشرة للأفراد وتعتمد على اسهامات الواقفين، مع قلة الأوقاف وصغر حجمها.

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إن شاء الله تعالى إلى الوقف ودوره في التنموية المحلية، من خلال ثلاثة مطالب كما يلي:

- ❖ المطلب الأول: ماهية الوقف.
- ❖ المطلب الثاني: الدور التمويلي للوقف.
- ❖ المطلب الثالث الدور التنموي للوقف.

المطلب الأول: ماهية الوقف:

للإحاطة بماهية الوقف لابد من التطرق لمفهوم الوقف من خلال التعريف اللّغوي والتعريف الفقهي والمضمون الاقتصادي، والتعرف على أركان الوقف وأهم تقسيماته ومصارفه بين الماضي والحاضر.

الفرع الأول: مفهوم الوقف:

أولا: تعريف الوقف لغة:

والوقف مصدر وقف، يقف، ومعناه: الحبس والمنع، يقال: وقف الشيء إذا حبسه ومنعه، ووقف الدابة إذا حبسها ومنعها من السير، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ﴿24﴾﴾[1]، ووقف الدابة إذا حبسها ومنعها من التصرف فيها في غير الوجه الذي وقفت له[2].

ثانيا: تعريف الوقف اصطلاحا:

❖ **عند الحنفية:** الوقف هو: "حبس العين على حكم ملك الواقف، والتصدق بمنفعتها على جهة من جهات الخير والبر في الحال والمآل"[3]، وبناء عليه لا يلزم زوال الموقوف عن ملك الواقف ويصح الرجوع عنه، ويجوز بيعه[4].

❖ **عند المالكية:** يعرف الوقف بأنه: "إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما في ملك معطيه ولو تقديرا"[5]، عند المالكية لا يقطع حق الملكية في العين الموقوفة وإنما يقطع حق التصرف فيها[6]، مع عدم اشتراط التأبيد في الوقف.

---

[1] سورة: الصافات، الآية: 24.

[2] محمد عمارة، **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الاسلامية**، دار السلام، الاسكندرية-مصر، الطبعة: 1، 2009، ص: 345.

[3] المرغياني، **الهداية شرح بداية المبتدي**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: 1، 1990، ص: 15.

[4] وهبة الزحيلي، **الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي**، دار الفكر، دمشق-سوريا، الطبعة: 1، 1987، ص: 153.

[5] الخرشي، **حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: 1، 1997، جزء: 7، ص: 361

[6] وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ص: 156.

❖ **الشـــافعية:** يعرف الوقف بأنه: "حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصـــرف في رقبته على مصرف مباح موجود"[1].

❖ **عند الحنابلة:** عرفه ابن قدامة: على أنه "تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة"[2].

وأحســن تعريف للوقف هو تعريف الحنابلة لأنه أقرب إلى قول رســول الله صــلى الله عليه وســلم لعمر: "**إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها**"[3]، كما أنه وضــح مفهوم الوقف دون الدخول في صــفة الوقف وشروطه.

ويمكن أن نعرف الوقف على أنه: حبس الأصل وتسبيل للمنافع لوجه الله تعالى.

ثالثا: تعريف الوقف اقتصاديا:

هناك العديد من التعاريف التي وضــعها علماء الاقتصــاد الإســلامي لبيان مضــمون الوقف حتى وإن اختلفت ألفاظها إلا أن المعنى تقريبا واحد ونذكر من بينها:

❖ يمكن تعريف الوقف اقتصـــاديا بأنه "تحويل لجزء من الدخول والثروات الخاصـــة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللاّزمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري الذي يعد أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي[4].

❖ وأحســن تعريف اقتصــادي للوقف هو تعريف منذر قحف، عرف الوقف على أنه: "حبس مؤبد ومؤقت، لمال للانتفاع المتكرر به أو بثمرته في وجه من وجوه البر العامة أو الخاصة"[5].

---

[1] الشربيني، **مغني المحتاج إلى ألفاظ المنهاج**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، دون رقم طبعة، 2000، الجزء: 3، ص: 522.

[2] ابن قدامة، **المغني**، دار عالم الكتب، الرياض-السعودية، الطبعة: 3، 1998، ص: 184.

[3] أخرجه البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف، رقم الحديث: 2737، ص: 556.

[4] صالح صالحي، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي**، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، العدد: 7، 2006، ص: 160.

[5] منذر قحف، **الوقف الإسلامي تطوره إدارته، تنميته**، دار الفكر المعاصر، دمشق-سوريا، الطبعة: 2، 2006، ص: 62.

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف الوقف على أنه: جمع للأموال ورصدها لتلبية حاجات جهات معينة في الحاضر مع ضمان استمرار هذا المورد في المستقبل، بشكل تكافلي سواء استهلكه فرد أو جماعة.

رابعا: صفة الوقف:

ومع اتفاق العلماء على حكم الوقف فإنهم اختلفوا في صـــفته أي لزومه من عدمه إلى قولين: فذهب الإمام **أبو حنيفة** إلى اعتبار الوقف عقدا **جائزا غير لازم** يجوز للواقف الرجوع عنه كالعارية، ويبطل بموته ويورث عنه وذهب **جمهور الفقهاء** من الصاحبين والمالكية والشافعية أن الوقف **إذا صح صار لازما** لا ينفسخ بإقالة ولا غيرها، وينقطع تصـــرف الواقف فيه ولا يملك الرجوع عنه ويزول ملكه عن العين الموقوفة، فلابد فيه لترتيب آثاره الشرعية من تسليمه إلى الجهة الموقوف عليها، والراجح ما ذهب اليه جمهور الفقهاء[1].

[1] وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ص: 158.

الفرع الثاني: أركان الوقف:

للوقف أربعة أركان: هي الواقف، والموقوف (العين الموقوفة)، والموقوف عليه، الصيغة.

أولا: الواقف[1]:

هو الحابس للعين، وهو الشخص المتبرع بالعين الموقوفة، يشترط فيه نوعان من الشروط:

❖ **شـروط أهلية الواقف:** وهي **الحرية** فلا يصـح الوقف من العبد لأنه مملوك، **العقل** فلا وقف لمن لا عقل له، **البلوغ** فلا يصح وقف الصبي، **الرشد** فالواقف لابد أن يكون رشيدا غير محجور عليه بسفه أو غفلة.

❖ **شـروط نفاذ الوقف منه:** حتى يكون الوقف نافذا صـحيحا لابد من شـرطين ألا يكون الواقف **محجورا عليه لدين**، وألا يكون **مريضا مرض الموت**.

ثانيا: الموقوف[2]:

هو العين المحبوسـة التي تجري عليها أحكام الوقف، هو الشـيء الموقوف وأصـل الوقف، من عقار أو منقول، يشترط فيه:

أن يكون مالا **متقوما** أي له قيمة ويجوز تملكه، **معلوما**، أن يكون الموقوف ملكا للواقف **ملكا تاما** حين وقفه، أن يكون الموقوف **عقارا بطبيعته أو منقولا** مما جرى العرف على وقفه أو ما نص الشرع على جواز وقفه.

ثالثا: الموقوف عليه:

هو الذي يستحق الانتفاع بالعين الموقوفة، مسلما كان أو غير مسلم سواء كان مالكاً للعين الموقوفة بالوقف، أو إنه لا يملك إلا حق الانتفاع، فهو الجهة التي تستفيد من الوقف سواء كانوا أفرادا معينين أو جهة البر عامة، ويشترط فيه[3]:

---

[1] سليم هاني منصور، **الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر**، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة: 1، 2004، ص 28.

[2] المرجع نفسه، ص: 30.

[3] سليم هاني منصور، مرجع سابق، ص: 31.

أن يكون الموقوف عليه **أهلا للتملك**، وأن يكون **معلوما**، وأن يكون **جهة خير وبر** أي ألا يكون في معصية أصلا، أن تكون الجهة الموقوف عليها **غير منقطعة** خلافاً للمالكية الذين لا يشترطون التأبيد، **ألا يعود الوقف كله على الواقف** فيجوز للواقف أن يستفيد من الوقف مثلا كالصلاة في المسجد أو يشترط النفقة على الأولاد لكن يجب ألا يستغرق جميع الوقف[1].

رابعا: الصيغة:

وهي كل ما يصدر عن الواقف ويدل على الوقف، قد تنعقد بالألفاظ التي تصدر من الواقف نفسه تصويرا لإرا دته، وإعلانا لما في نفسه وقد تنعقد بالفعل، فالصيغة يمكن أن تكون قولاً أو فعلاً أو كتابةً أو إشارةً[2]، أما الألفاظ فهي ستة ثلاثة صريحة والباقي كناية، الصريحة هي: حبست، وقفت سبلت، أو تكون كناية وهي: تصدقت وحرمت وأبدت، وهي كناية يشترط في الصيغة[3]:

أن تكون الصيغة **جازمةً ومنجزةً** يعني أن الصيغة ينبغي أن تكون منجزةً في الحال، أن تكون **مؤبدة** خلافا للمالكية فلم يشترطوا التأبيد في الوقف، أن تكون **محددة المصرف**، **ألا يكون في صيغة الوقف شرط باطل** يؤثر في أصل الوقف وينافي مضمونه مثلا لو كانت أرض وقفها صاحبها على أن يبيعها متى شاء.

---

[1] أحمد بن صالح الصالح، **الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض-السعودية، الطبعة: 1، 2001، ص: 78.

[2] عبد المنعم صبحي أبو شعيشع أبو دنيا، مرجع سابق، ص: 51.

[3] سليم هاني منصور، مرجع سابق، ص: 32.

والشكل الموالي يبن أركان الوقف:

الشكل رقم 15: أركان الوقف

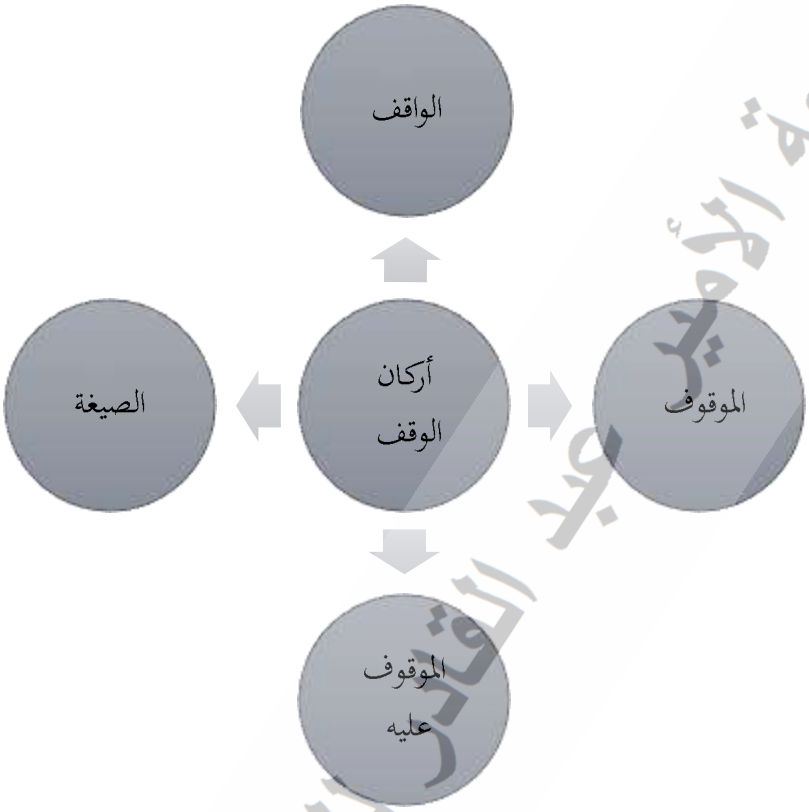

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

أحمد بن صالح الصالح، **الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض-السعودية، الطبعة: 1، 2001، ص: 78.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثالث: أقسام الوقف:

يقسم الوقف على أساس عدة اعتبارات إلى مجموعة من الأقسام ونذكر منها ما يلي:

أولا: التقسيم على أساس الجهة الموقوف عليها:

ينقسم الوقف باعتبار الجهة إلى ثلاثة أقسام:

1)**الوقف الذري**: وهو ما يعرف بالوقف الخاص أو الأهلي، في هذا النوع من الوقف تكون الجهة الموقوف عليها جهة خاصة، كأن يجعلها الواقف على نفسه أو أي شخص أو أشخاص معينين، أو جعل آخر الوقف لجهة خيرية، كأن يوقف الشخص على نفسه أولا، ثم على أولاده من بعده ثم من بعدهم على جهة خيرية[1].

2)**الوقف العام**: أو الوقف الخيري، وهو ما كانت الجهة الموقوف عليها من أول الأمر جهة خيرية لا تنقطع، أو هو الذي يوقف في أول الأمر على جهة خيرية، ولو لمدة معينة، يكون بعدها وقفا على شخص معين أو أشخاص معينين.[2]

3)**الوقف المشترك**: كما يكون الوقف كله خيريا فقط أو أهليا فقط يمكن أن يكون الوقف مشتركا وهو ما جعل إلى الذرية وجهة البر معا في وقت واحد، كأن يقف الواقف ماله على أولاده ويجعل في الوقت نفسه جزءا معينا لجهة البر، كسهم معين ثلث المال أو ربعه مثلا لينفق منه على جهة من جهات البر، فإن هذا السهم يكون وقفا خيريا وباقي المال وقفا أهليا[3].

---

[1] عبد الجليل عبد الرحمان عشوب، **كتاب الوقف**، دار الآفاق العربية، القاهرة-مصر، الطبعة: 1، 2000، ص: 161.

[2] عبد المنعم صبحي أبو شعيشع أبو دنيا، **نظام الوقف في الإسلام وأثره في الدعوة إلى الله تعالى**، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة-مصر، دون رقم طبعة، 2008، ص: 31.

[3] المرجع نفسه، ص: 32.

ثانيا: تقسيم الأوقاف بحسب شكل الانتفاع من الموارد الموقوفة:

تقسم الأوقاف وفقا لهذا المعيار إلى: [1]

1- **أوقاف المنافع المباشرة:** وهي أوقاف لها عوائد تصرف مباشرة للجهات المستفيدة الموقوف عليها مثل المدارس والمستشفيات، والمكتبات والمساجد، ودور الرعاية وغيرها.

2- **أوقاف المنافع غير المباشرة:** وهي تلك الموارد الوقفية التي يستفيد بمنافعها بطريقة غير مباشرة عن طريق انتفاع الجهات الموقوف عليها من عوائد استثمار واستغلال تلك الموارد لضمان تدفق عائدات الأوقاف مثل الأصول الإنتاجية كالأراضي الزراعية التي ينتفع بعوائد استغلالها، والعمارات السكنية التي ينتفع بعوائد إيجارها.

ثالثا: تقسيم الأوقاف بحسب نوع الأموال ومحل الوقف:

وتنقسم الأوقاف بحسب هذا المعيار إلى[2]:

1- **أوقاف العقارات:** والتي تشمل الأراضي المتنوعة والمباني المتعددة الاستخدامات وما يدخل في حكمها.

2- **أوقاف الأموال المنقولة:** والتي تشمل أصنافا كثيرة كالآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل.

3- **أوقاف النقود والأسهم والسندات:** كوقف النقود للاستفادة منها عن طريق إقراضها، أو استثمارها في صناديق استثمارية وغيرها وتوزيع منافعها على الفئات الموقوف عليها، أو في شكل إيقاف دائم أو دوري لإيرادات نقدية معنية للجهات المستفيدة.

4- **وقف الحقوق:** وهي أنواع جديدة من الأوقاف مثل حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وبعض حقوق الإرفاق ومع تطور الاقتصاديات الحديثة أدى إلى تطور الأهمية المالية والاقتصادية للحقوق بمختلف أصنافها وبالتالي تزداد أهمية أوقافها في الوقت الحاضر.

[1] صالح صالحي، مرجع سابق، ص:162.

[2] المرجع نفسه، ص: 162.

ويمكن تلّخيص تلك الأقسام في الشكل التالي:

الشكل رقم 16: أقسام الوقف

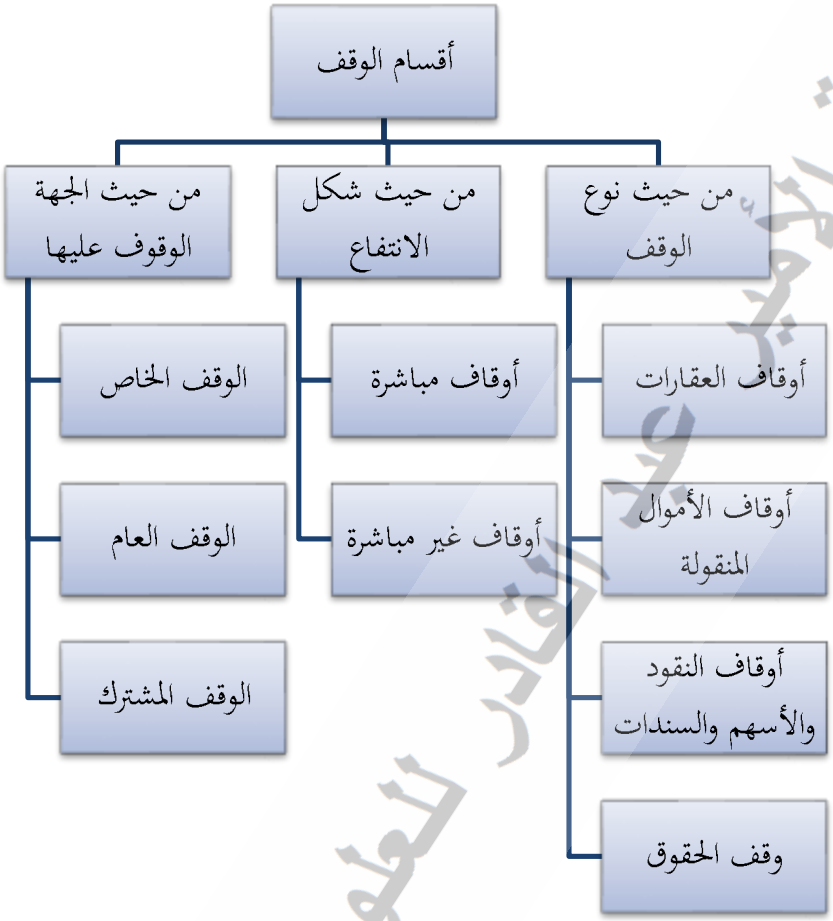

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

صالح صالحي، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي**، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، العدد: 7، 2005.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الرابع: مصارف الوقف.

شمل الوقف جميع مجالات الحياة الإنسانية وبأدق التفاصيل، ومع تطور الحياة الإنسانية ظهرت مجالات جديدة للوقف وهذا للطبيعة المميزة للوقف، فالوقف يتميز بالمرونة خلافا للزكاة فهي محددة المصـــارف لا يجوز تغيرها، وعليه يوجد تطبيقات قديمة وتطبيقات معاصرة للوقف.

أولا: مجالات الوقف التقليدية.

عرف الوقف في التاريخ الإسلامي بأنه شمل جميع المجالات الحياة الإنسانية نذكر منها[1]:

1) **أوقاف المساجد** من أهم الأغراض الوقفية التي أهتم بها المسلمون كثيرا المساجد، فقد كان أول المؤسسات الوقفية هي المساجد وتفننوا في بنائها وتزيينها وإنارتها وإمدادها بالماء للوضوء وفرشها بالسجاد وطلاء جدرانها، والإنفاق على الأئمة والمؤذنين والمدرسين الذين يقيمون الحلقات العلمية.

2) **أوقاف لرعاية الحجاج والمعتمرين**: وهي أوقاف مخصـــصـــة لخدمة الحجاج من الماء والطعام والســـكن، وأوقاف لرعاية المسجدين ومكة والمدينة، وأوقاف لمن يتفرغ من الحجاج لمجاورة المسجد الحرام.

3) **أوقاف في الجانب التعليمي والثقافي**: كانت الأوقاف التعليمية كثيرة جدا في جميع البلاد الإســـلامية، حيث كانت البداية من مكان مخصص في المسجد كأول موقع ينطلق منه التعليم كما انطلقت الدعوة والإدارة والجهاد ثم تطورت فكرة التعليم إلى إشادة المدارس والمعاهد وانشاء المكتبات، كما كانت أوقاف لسكنى الطلبة وأوقاف للإنفاق على رواتب المعلمين وتقديم المنح، وأوقاف على لوازم التعليم.

4) **أوقاف للبحث العلمي**: فوجدت أوقاف على علماء الحديث والأوقاف على الأطباء وأوقاف متخصصة لتطوير الأدوية وتركيبها وسائر الأبحاث الصيدلانية.

5) **أوقاف الآبار والعيون**: من أبرز أهداف الوقف الإســلامي توفير مياه الشــرب للناس وأول وقف هو بئر رومة من وقف عثمان بن عفان رضي الله عنه، ثم عمت جميع المدن والقرى على طول بلاد المسلمين وعرضها.

6) **أوقاف لمســاعدة الفقراء والمحتاجين**: اهتم الوقف الإسـلامي أيضـا بسـد حاجة الفقراء والمحتاجين وتلبية الحاجات الضـرورية لهم، فكانت أوقاف لكفالة الفقراء والمحتاجين وتمويلهم، وإلى أصـحاب العوائل الذين كثرت

[1] منذر قحف، مرجع سابق، ص: 36.

عيالهم وقل رزقهم، وإلى الأيتام والأرامل الفقيرات، إلى الخدم والصبية الصغار، إلى المسجونين وأهليهم، إلى المرضى، إلى الفقراء من طلبة العلم[1].

7) **أوقاف رعاية الطفولة:** بتقديم الحليب للأسر التي تحتاجها وأوقاف للخدم والصبية لرفع الألم عنهم فعند انكسار ما يحملونه من أوعية يشترى لهم بديلاً عنها، حتى لا يعاقبهم ويؤنبهم أهلوهم.

8) **أوقاف على الخدمات الصحية:** فشملت بناء المستشفيات والمصحات وتقديم الأدوية والإنفاق على رواتب الأطباء والممرضين وسائر العاملين، والإنفاق على سائر اللّوازم الأخرى للمشافي ونزلائها، كانت منتشرة في بلاد المسلمين جميعا تقدم خدماتها للأغنياء والفقراء على حد سواء.

9) **أوقاف لرعاية البيئة:** كالأوقاف على صيانة الترع والأنهار وأوقاف لإطعام الطيور والعصافير والقطط وأوقاف للحيوانات الأهلية الهرمة أو المعتوهة.

10)أوقاف على الدفاع: من أهم ما أوقفه المسلمون، فقد تتابع الوقف على الثغور والحصون وحفر الآبار فيها ووقف الخيل والسلاح.

[1] عكرمة سعيد صبري، **الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق**، دار النفائس، عمان-الأردن، الطبعة: 1، 2008، ص:480.

ثانيا: التطبيقات المعاصرة للوقف.

1)**الصناديق الوقفية**[1]: تقوم الصناديق الوقفية على عملية استدراج أوقاف جديدة تتسم بدرجة عالية من السيولة، من خلال تجميع الصدقات الوقفية النقدية مهما كانت قليلة من مساهمين متعددين، وذلك في إطار قالب تنظيمي يتمتع باستقلالية إدارية ومالية نسبية، يختص كل واحد منها في المجالات والأهداف المحددة له، وتعمل على توجيه الواقفين إلى وجه البر الذي يتخصص فيه الصندوق.

2)**المشاريع الوقفية**: المشاريع الوقفية هي مشاريع ذات كيان عملي وتنظيمي مستقل، قد يكون المشروع عبارة عن مرفق عام أو نظام لتقديم خدمات أو أنشطة عامة أو خدمة لفئة خاصة من المجتمع.

3)**الصكوك الوقفية**: الصكوك الوقفية هي عبارة عن وثائق أو شهادات خطية متساوية القيمة قابلة للتداول تمثل المال الموقوف وتقوم على أساس عقد الوقف[2].

4)**وقف الحقوق المعنوية**: من الصور الجديدة التي يمكن وقفها حق استغلال الأملاك المعنوية، ومن أهم هذه الأملاك المعنوية حق التأليف، وحق الابتكار، وحق الاسم التجاري، ويكون تحبيس حق استغلال الملك المعنوي بتصريح المؤلف أو المبتكر بذلك كما نجده في مقدمات كثير من الكتب[3].

5)**أوقاف الأعيان المتكررة**: هذه الصورة تشبه صورة وجدت في بعض البلدان الإسلامية في الماضي، في ميدان الحاصلات الزراعية حيث عرف وقف نسبة من الحاصلات الزراعية دون أن يتعلق الوقف بعين الأرض الزراعية، وسمي هذا النوع من الوقف (العقر الموقوف)[4]، ومثال ذلك في عصرنا أن مصنعا لإنتاج الثياب يوقف إنتاجه لمدة محددة كيوم العيد مثلا لصالح الفقراء.

---

[1] أحمد قاسمي، **الوقف ودوره في التنمية البشرية**، مذكرة ماجيستير (منشورة)، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2007، ص: 38.

[2] حمزة رملي، **فرص تمويل واستثمار الوقف الجزائري بالاعتماد على الصكوك الوقفية**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة لمالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2014، ص: 151.

[3] منذر قحف، مرجع سابق، ص: 174.

[4] سكينة محمد حسن، **الصيغ التمويلية المستحدثة وتطوير الوقف**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي العالمي الخامس بعنوان الوقف الإسلامي التحديات واستشراف المستقبل، الخرطوم-السودان، 2017، ص: 14.

ويمكن تلّخيص مصارف الوقف في الشكل التالي:

الشكل رقم 17: مصارف الوقف

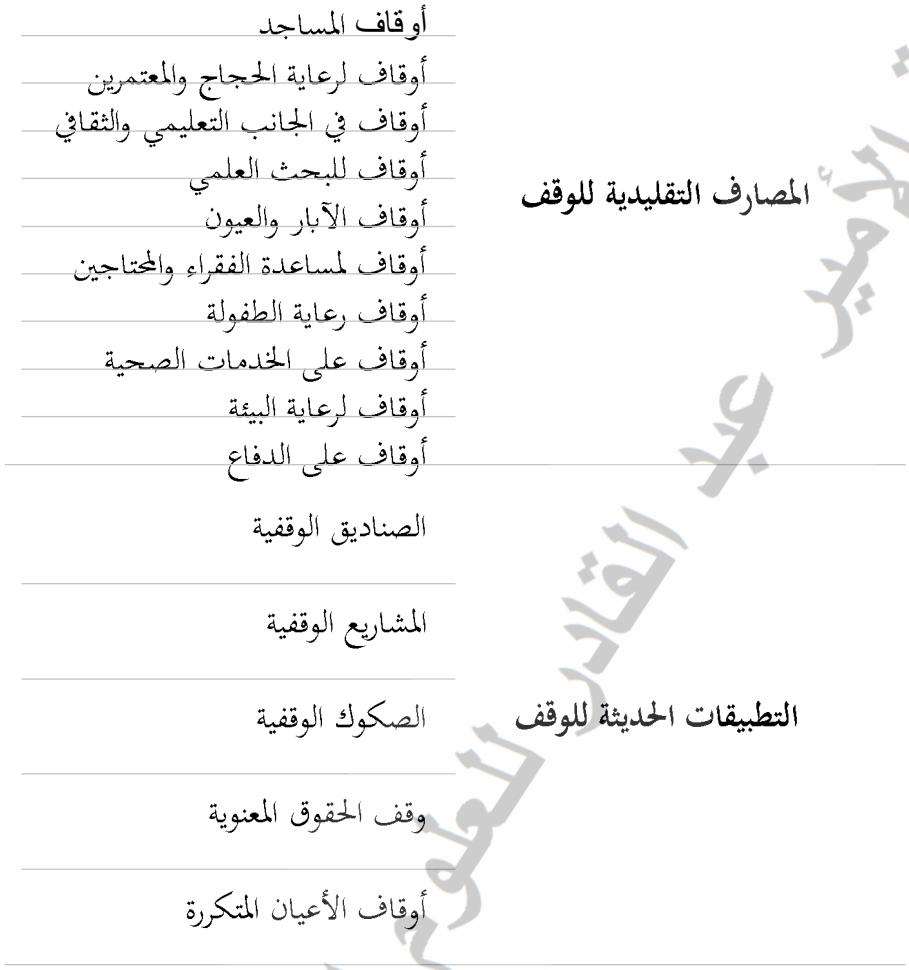

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

منذر قحف، **الوقف الإسلامي تطوره إدارته**، تنميته، دار الفكر المعاصر، دمشق-سوريا، الطبعة: 2، 2006، ص: 62.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: الدور التمويلي للوقف:

من خصـــائص الوقف قدرته على تجميع الأموال العينية والنقدية وتنميتها واســـتثمارها خلافا للزكاة، فالوقف يتميز بالمرونة فيمكن توجيه الوقف نحو المشاريع الاستثمارية أو الدخول في شراكات من خلال تقديم التمويل اللاّزم من أموال الوقف ويظهر الدور التمويلي للوقف في دوره في الائتمان ودوره في الموازنة العامة.

الفرع الأول: مساهمة الوقف في زيادة حجم الائتمان:

يظهر دور الوقف في مجال الائتمان فيما يلي:

1) يساهم الوقف في زيادة حجم القروض الممنوحة من خلال اعتبار مؤسسة الأوقاف مؤسسة مالية تمويلية تمنح تمويلات مختلفة الصيغ مثل المشاركات والقروض الحسنة تساهم في زيادة حجم الائتمان.

2) من المجالات الحديثة للوقف البنوك الوقفية والتي تعمل على توفير رؤوس الأموال لمن يطلب التمويل والبنوك الوقفية هي مؤسسات تحررت من هاجس تعظيم الأرباح فقط، فهي مؤسسات خيرية تنشط في أعمال ربحية لكنها تراعي مصلحة المجتمع، وبالتالي يمكنها تمويل من لا يملك ضمانات كافية للحصول على التمويل.

3) من الصور الحديثة للوقف أيضا ما أطلقته الهيئة العامة للأوقاف في السودان والأمانة العامة للأوقاف في الكويت أقامت مؤسسات أسمتها الأولى المشروعات الوقفية وأسمتها الثانية الصناديق الوقفية، والغرض منها هو استدراج التبرعات الوقفية لمشروع معين أو لغرض معين[1] وجمع تلك الأموال وتوجيهها نحو باب من أبواب الخير التي أقيم المشروع الوقفي لأجله وهي آلية فعالة لجمع الأصول النقدية للاستفادة منها في الخير.

ومنه يمكن القول إن الوقف له دور في زيادة حجم الائتمان وتقديم القروض لمن لا يملك ضمانات كافية تسهم في زيادة الحركية الاقتصادية وبالتالي دعم مساعي التنمية المحلية.

[1] منذر قحف، مرجع سابق، ص: 196.

الفرع الثاني: مساهمة الوقف في التخفيف من أعباء الموازنة العامة:

يمكن الوقف خاصة بصورته الحديثة أين أصبح ينظر إليه على أنه مؤسسة مستقلة، يمكنه أن يلْعب دورا فعالا في مســـاعدة الدول الإســـلامية، فإذا كان الوقف خيريا ويســـتفيد من ريعه الفقراء فذلك يقلل من التحويلات الاجتماعية التي تثقل كاهل الدولة، أما إن كان الوقف موجها للنفع العام فيســـتخدم في تجديد وتطوير الجهة الموقوف عليها مثلا مستشفى أو مدرسة، والوقف أيضا له دور كبير في تطوير البنية التحتية من طرق وسدود وآبار وجسور وغيرها، وهذا أيضا يخفف العبء عن كاهل الدول والجماعات المحلية ويسمح لها بالتفرغ لإقامة مشـاريع كبرى يعجز الوقف عن إنشـائه،ا كما يمكن للوقف أن يؤثر على جانب الإيرادات من خلال إحداث فائض في الموازنة، ما يلغى الحاجة إلى ضـــرائب ورســـوم لتغطية العجز، وهذا يخفض العبء الضريبي على كاهل المواطن[1].

ويمكن القول إن الدور التمويلي للوقف يظهر من خلال توفيره لرؤوس الأموال النقدية والعينية ومحاربته للاكتناز وتعطل عناصر الإنتاج، كما يسهم الوقف في تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة.

[1] عطية عبد الحليم صقر، **اقتصاديات الوقف**، دار النهضة العربية، القاهرة–مصر، دون رقم طبعة، 1998، ص: 47.

المطلب الثالث: الدور التنموي للوقف:

ترتبط التنمية المحلية بجانبين مهمين؛ الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي ويمكن توضيح دور الوقف في تعزيز التنمية المحلية من خلال التطرق للدور الاقتصادي والاجتماعي للوقف.

الفرع الأول: الدور الاقتصادي للوقف:

أولا: دور الوقف في تحفيز الاستثمار:

يلّعب الوقف دورا مهما في تحفيز الاستثمار من خلال النقاط التالية:

1) يقوم الوقف بدور مؤثر في التمويل من خلال محاربة الاكتناز وتعطيل الثروة، كما يحرر رؤوس الأموال العينية والنقدية طواعية إلى جانب الزكاة التي تتميز بطابع الإجبارية من سيطرة الحب الفطري لأصحابها ويجعلهم يشاركون في تمويل مجالات التنمية ابتغاء الأجر والثواب[1].

2) يوفر الوقف التمويل لكل من يبحث عنه بأقل تكلفة ممكنة من خلال وقف النقود حيث يتم منح التمويل على شكل قروض حسنة، تقدم لمن يريد الاستثمار وبالتالي يزيد من حجم الاستثمارات الكلية.

3) يساهم الوقف في تطوير البنية التحتية من تشييد للطرق وبناء للسدود وقنوات الصرف والري أو بناء للسكك الحديدية والنقل الكهرباء وغيرها (سيتم التفصيل فيها إن شاء الله في العنصر الموالي) وهي من أبرز الشروط التي لا وجود للاستثمار بدونها وبالتالي يساهم الوقف في تحسين مناخ الاستثمار.

4) المؤسسات الوقفية غرضها توفير مبالغ مالية أو عينية للفقراء تشكل لديهم قدرة شرائية جديدة وطلبا استهلاكيا جديدا يتطلب انتاجا جديدا لإشباعه وهذا أمر محفز لأصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار.

5) يسهم الوقف بطريقة غير مباشرة في رفع القدرات الإنتاجية الوطنية من خلال القيمة المضافة التي يولدها الوقف في المجتمع ويكون ذلك عن طريق المؤسسات الاقتصادية الوقفية.

6) من خصائص الوقف الاستدامة أي بقاء أصل الوقف ما بقي المجتمع وبالتالي ضمان بقاء رأس المال النقدي للمستقبل وهو تشجيع على زيادة الأوقاف وبالتالي زيادة في حجم الاستثمار.

---

[1] بوقرة رابح وعامر حبيبة، **دور التمويل التبرعي الوقف في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيله في الوطن العربي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب، البليدة-الجزائر، 2013، ص: 8.

7) تعددت أشكال الوقف لتشمل كافة مناحي الحياة من التعليم والصحة والغذاء وغيرها واستفادة الفقراء من الأوقاف يحسن من مستواهم التعليمي والصحي والبدني وهذا الأمر يساهم في تحسين نوعية عنصر العمل في الاقتصاد.

إذن فالوقف محفز للاستثمار المحلي الداخلي من خلال توفير التمويل وزيادة الطلب الاستهلاكي وتحسين مناخ الاستثمار وتحسين عنصر العمل.

ثانيا: دور الوقف في زيادة الاستهلاك والإنتاج:

يمكن تحديد أثر الوقف على الاستهلاك والإنتاج كما يلي:

1) الأوقاف الاستهلاكية تقدم سلعاً عينيةً أو خدمات مباشرة للجهات الموقوف عليها، مثل تقديم الطعام واللباس، أو منفعة مثل منفعة المستشفيات والمدارس والمكتبات، وبالتالي فهذه الأوقاف تزيد من حجم استهلاكهم، والذي يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي الكلي والذي بدوره يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج الداخلي لأن أغلب الدول الإسلامية يقل فيها النشاط الاقتصادي عن مستوى التشغيل الكامل[1].

2) ما يميز القطاع الوقفي أن تنامي الأصول الوقفية يحدث حركة توازنية بين العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد، فكلما زاد عدد الأوقاف وريعها كلما تنامت القدرات الشرائية والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي الذي يسهم في زيادة العرض الكلي للسلع والخدمات وبالتالي زيادة الأرباح والعوائد التي ترد إلى الإنتاج لتوسيعه وتجديده[2].

3) أغلب المستفيدين من الأوقاف يكون ميلهم الحدي للاستهلاك متزايداً، فإذا تحصلوا على مبالغ مالية من ريع الوقف فهي توجه غالبا نحو إشباع حاجاتهم الأساسية وبالتالي زيادة حجم الاستهلاك.

4) المؤسسات الاستثمارية الوقفية المتحررة من تعظيم المنفعة الشخصية تنتج سلعا وتوفرها للمجتمع بنوعية جيدة وسعر مناسب ومحصلة ذلك زيادة حجم الاستهلاك الداخلي.

5) يتميز الوقف بالاستدامة وهذا الأمر يضمن للمسلمين الفقراء الحصول على حاجياتهم الأساسية باستمرار والتالي استمرار الطلب الاستهلاكي.

---

[1] عطية عبد الحليم صقر، مرجع سابق، ص: 47.

[2] صالح صالحي، مرجع سابق، ص: 169.

6) يساهم الوقف في تحسين عنصر العمل وهو من أهم عناصر الإنتاج، فالخدمات التي تستفيد منها الجهات الموقوف عليها مثل خدمات التعليم والصحة والتدريب والتكوين ورعاية المعاقين وتأهيلهم ورعاية الأحداث والمسجونين ومصحات الإدمان وغيرها من الخدمات التي تؤدى إلى الجهات الموقوف عليها والتي تكسب الطبقات الفقيرة الصحة والخبرة والمهارة بصفة مستمرة ودائمة تزيد من حجم الإنتاج لأن الإنتاج يتوقف على عنصر رأس المال المادي والبشري[1].

إجمالا يمكن القول إن الوقف يساهم في إحداث حركية متوازنة بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد من خلال إيجاد قدرة شرائية جديدة تدفع إلى الاستثمار والإنتاج من أجل تلبيتها.

ثانيا: دور الوقف في تطوير البنية التحتية:

يقصد بالبنية التحتية أو البنية الأساسية مجموعة من الخدمات التي لا يمكن أن تعمل الأنشطة في المجتمع بدونها، والتي توجه للصالح العام وخدمة المجتمع، وليس القصد من ورائها تحقيق الربح بالدرجة الأولى[2]، وهي عصب التنمية الاقتصادية، ويسهم الوقف في تطوير البنية التحتية من خلال النقاط التالية:

1) لعب الوقف في التاريخ الإسلامي دورا حيويا في مجال البنية الأساسية، حيث أُنشئت السكك الحديدية في جميع أقطار العالم الإسلامي من أموال المحسنين، كما يذكر أن الأراضي المجاورة للسكة الحديدة من إسطنبول إلى بغداد والمدينة المنورة قد تم وقفها لخدمة هذا المرفق العام[3].

2) من أهم مصارف الوقف نجد أوقافاً لتشييد المدارس والإنفاق عليها وعلى طلبة العلم، إضافة إلى تشييد المكتبات والمساجد وهذه المجالات أهم ما يمكن الاهتمام به من أجل تطوير البنية التحتية، والوقف حين يقوم بهذا الدور فهو يقدم خدمة كبيرة للمجتمع في مجال تحسين البنية التحتية[4].

---

[1] عطية عبد الحليم صقر، مرجع سابق، ص: 48.

[2] عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف، **أثر الوقف في التنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن مؤتمر الأوقاف الأول، مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية، 2001، ص: 108.

[3] محمد الفاتح محمود المغربي، **اقتصاديات الوقف**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة: 1، 2014، ص: 61.

[4] عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف، مرجع سابق، ص: 109.

3) كان للوقف في الماضي دور أساسي في تمويل الأعمال الخاصة بدعم البنية التحتية، وبصفة خاصة تمهيد الطرق وشق الترع وحفر الآبار وإقامة الجسور وتوفير المياه الصالحة للشرب وإصلاح الأسواق التجارية وإنشاء الحمامات العامة وبناء المضايف وتعبيد الطرقات وبناء الحصون والقلاع والثكنات والثغور والمراكز الدفاعية لحماية الأراضي الإسلامية وإقامة الخانات والاستراحات والآبار على طول البلاد الإسلامية وغيرها من أساسيات البنية التحتية[1].

4) الكثير من المرافق العامة الخدمية والصحية والتعليمية تثقل ميزانية الدولة الإسلامية، فيمكن للأوقاف إن تم استغلالها بطريقة صحيحة أن تنهض بأعبائها من إنشاء وصيانة وحماية وبالتالي تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة من أجل إنشاء المشاريع الكبرى.

5) كما لعب الوقف في التاريخ دورا مهما في تمويل المؤسسات التي تنتج السلع والخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية التي توجه للفقراء والمحتاجين، بمعنى توفير سلع وخدمات للفقراء والمحتاجين والضعفاء من خلال مؤسسات وقفية، حيث يتم رصد أموال طواعية من المسلمين لتمويل وإنشاء هذه المؤسسات[2].

[1] محمد الفاتح محمود المغربي، مرجع سابق، ص: 61.

[2] صالح صالحي، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي**، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، العدد: 7، 2005، ص:165.

الفرع الثاني: الدور الاجتماعي للوقف:

في الجانب الاجتماعي يلعب الوقف دورا مهما في دعم جهود التنمية المحلية ويمكن توضيحها كما يلي:

أولا دور الوقف في التقليل من مشكل الفقر:

بالنظر إلى مصارف نجد أن أغلب المستفيدين من الوقف من الفقراء والمحتاجين والضعفاء، والوقف هو رصد وجمع طوعي للأموال من أجل مساعدة الضعفاء ويعمل الوقف على مواجهة الفقر من خلال ما يلي:

1) ساهمت الأوقاف في التخفيف من آثار الفقر على المسلمين من خلال تقديم المساعدات النقدية والعينية للفقراء الموقوف عليهم خاصة في الأوقات الصعبة وأوقات الغلاء والأزمات المالية[1].

2) يتميز الوقف بالمرونة خلافا للزكاة وعليه يمكن من خلال الوقف توفير التمويل اللازم للحرفين والمهنيين الفقراء العاجزين عن العمل بسبب عدم قدرتهم على تقديم ضمانات مقابل حصولهم على التمويل، وهذا ما يعيدهم إلى العملية الإنتاجية وبالتالي خروجهم من دائرة الفقر.

3) الوقف يقدم مساعدات للفقراء والمحتاجين والضعفاء ويحافظ على كرامتهم ويحميهم من ذل المسألة.

4) يتميز الوقف بالاستدامة وهذا الأمر يضمن للمسلمين الفقراء الحصول على حاجياتهم الأساسية باستمرار حتى يزول فقرهم.

5) من خلال الآثار الاقتصادية الإيجابية على اقتصاد الدول الإسلامية يسهم الوقف في تقليل عد الفقراء والمحتاجين من خلال الحركية الاقتصادية التي يحدثها من خلال تحفيز الاستثمار والاستهلاك والتجارة المحلية والخارجية وكل هذه العوامل تقلل أسباب الفقر من البطالة وقلة الوظائف وقلة الدخول عند الأفراد.

---

[1] عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، **أثر الوقف في التنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن مؤتمر الأوقاف الأول، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، 2001، ص: 151.

ثانيا: دور الوقف في التخفيف من حدة البطالة:

يلعب الوقف دورا محوريا في التخفيف من حدة الفقر ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1) يسهم الوقف في التخفيف من حدة البطالة بطريقتين[1]:

❖ **المعالجة المباشرة:** وتكون من خلال توظيف اليد العاملة في المؤسسات الوقفية في مختلف الرتب، من إشراف ورقابة وإدارة إضافة إلى الخدمات التوزيعية والإنتاجية، فمثلا يحتاج المسجد إلى إمام والمصنع يحتاج إلى مدير وعمال وهكذا، ولكثرة عددها لا يمكن لناظر الوقف وحده أن يدير كل تلك الأوقاف كان لابد من فتح وظائف جديدة، وهي مناصب معتبرة تسهم بشكل واضح في التخفيف من البطالة.

❖ **المعالجة غير المباشرة:** وذلك من خلال الأدوار التي يقوم بها الوقف حيث يسهم الوقف في تحسين نوعية العنصر البشري من خلال استفادة الجهات الموقوف عليها من عوائد الوقف، حيث يمكن الوقف الأفراد من تطوير مهاراتهم الفنية وتحسين قدراتهم البدنية وهذا يفتح أمامهم المجال للعمل ويدخلهم للدورة الاقتصادية.

2) الوقف يمكن أن يكون مصدرا من مصادر التمويل للفقراء والمحتاجين، فطبيعة الوقف كمورد دائم يوفر عوائد نقدية وعينية للجهات الموقوف عليها كوقف عقار أو قطعة أرض أو مبنى أو أي عنصر إنتاجي للفقراء وأصحاب العجز وذوي الدخل المنخفض ليقدم ريعها لهم لتغطية حاجاتهم الاستهلاكية والإنتاجية والاقتصادية، ليساهم هذا الأمر في تشغيل عدد من الموقوف عليهم من خلال استثمار ريوع الوقف.

3) يمكن للواقفين إنشاء وقف وصرف ريعه على المتعطلين إجبارا من أهل البلد، أو تقديم مساعدات مباشرة لهم من أموال الوقف حتى يجدوا عملا لاستهلاكها أو لاستثمارها بما يعود عليهم بالنفع ويخرجهم من طائفة المتعطلين[2].

4) تساهم الأوقاف في تسهيل الحصول على وظائف وعمل جديد من خلال تسهيلها تنقل اليد العاملة بين الأقطار الإسلامية عن طريق الخانات والمضافات الوقفية.[3]

5) من خلال التطبيقات الحديثة للوقف مثل وقف النقود الذي يمثل مصدرا طوعيا لإقراض من يحتاج إلى التمويل من الفقراء العاطلين عن العمل من المهنيين والحرفيين ليخرجهم من دائرة البطالة إلى دائرة الإنتاج.

---

[1] محمد الفاتح محمود المغربي، مرجع سابق، ص: 119.

[2] محمد عبد الله مغازي، مرجع سابق، ص: 83.

[3] محمد الفاتح محمود المغربي، مرجع سابق، ص: 64.

6) الدور الاقتصادي الذي يلّعبه الوقف له أثر كبير على عدد البطالين، عن طريق تحفيز الاستهلاك والاستثمار والإنتاج، وما يرافق ذلك من زيادة الطلب على اليد العاملة، فزيادة الاستثمار تحتاج إلى أيد عاملة جديدة تدخل الدورة الاقتصادية، ونتيجة ذلك المساهمة في التخفيف من حدة البطالة.

ثالثا: أثر الوقف على التعليم والصحة.

من أهم أبعاد التنمية المحلية نجد البعد الاجتماعي والذي يتضمن تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ومن متطلبات ذلك نجد الجانب التعليمي والصحي ويمكن إبراز دور الوقف في تحسين المستوى التعليمي والصحي من خلال العناصر التالية:

1) يستفيد الفقراء من عوائد الأوقاف في التعليم من خلال تشييد المدارس والكتاتيب والزوايا والمكتبات أو تمويل الطلبة الفقراء وتوفير السكن لهم أو دفع أجور المعلمين.

2) من خلال ديمومة أصول الوقف فهو يضمن استمرارية استفادة الفقراء من عوائد الأوقاف التعليمية.

3) كان للوقف دور بارز في التاريخ الإسلامي في مجال التعليم والصحة وحتى الحاضر من خلال إقامة المستشفيات الوقفية وتمويلها، بحيث تقدم خدمات مباشرة للفقراء.

4) استفادة الفقراء والمرضى من ريع الوقف يُمكنهم من طلب العلاج والاستفادة من القطاع الصحي.

5) يعمل الوقف على سد حاجات الفقراء الأساسية من طعام ولباس وسكن لائق وكل ذلك ينعكس إيجابا على الصحة الجسمية والنفسية للفقراء.

6) من خلال الصيغ الحديثة للوقف يمكن للأطباء وقف أيام معينة من أجل علاج المرضى بالمجان.

7) الأوقاف التعليمية تساهم في تكوين الأطباء والممرضين وهذا ما يحسن المنظومة الصحية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

رابعا: دور الوقف في توفير الأمن الاجتماعي:

يمكن للوقف أن يساهم في توفير الأمن الاجتماعي من خلال:

1) تمويل المستشفيات ومراكز الإدمان يسهم الوقف في مواجهة الآفات الاجتماعية وتحقيق الأمن الاجتماعي لأن أغلب الآفات الاجتماعية تبدأ بالإدمان.

2) ما يقدمه الوقف من مأكل ومشرب ومساعدات تعزز العلاقات بين أفراد المجتمع ويفتح قنوات التواصل ويزيل الشحناء والبغضاء بين المسلمين وتحقيق التكافل الاجتماعي والشعور بالصالح العام والاهتمام بالفئات الضعيفة[1].

3) يعتبر الوقف آلية من آليات الاقتصاد الإسلامي في إعادة توزيع الدخل والثروة وبالتالي يسهم الوقف في تحقيق استقرار طبقات المجتمع وإزالة الأحقاد بين أفراده وامتصاص الغضب الذي يمكن أن يكون في نفوس الفقراء ضد الأغنياء.

4) إقامة أوقاف في مناطق نائية وفقيرة ومهجورة يسهم في استقرار الأفراد هناك، ويؤدي إلى حدوث نشاط اقتصادي وحركية اجتماعية في تلك المنطقة[2].

[1] محمد الفاتح محمود المغربي، مرجع سابق، ص: 121.

[2] المرجع نفسه، ص: 122.

المبحث الثالث: استراتيجية التنمية المحلية القائمة على الصكوك الإسلامية وعقود الـ: BOT.

بعد التطرق في المبحثين السـابقين للآليات التطوعية الخيرية غير الربحية لتحقيق التنمية المحلية نتناول في هذا المبحث الآليات الربحية لتحقيق التنمية المحلية ونذكر من بينها الصكوك الإسلامية وعقود البوت، وهي من الآليات الحديثة لإقامة المشـاريع التنموية ورعايتها وتشـغيلها وتحقيق الأرباح، حيث يمكن للصـكوك الإسـلامية وعقود البوت أن تكون ركيزة من ركائز التنمية المحلية المنشـودة على اختلاف مجالاتها، عن طريق تمويل مشـاريع البنية التحتية والتنموية.

وهذه الآليات لها قدرة كبيرة على حشـد وتعبئة الموارد المالية العاطلة من الأفراد وتوجيهها في قنوات الاستثمار وتوفير التمويل اللازم للمشروعات مع مراعاة الضوابط الشرعية بعيدا عن التعاملات الربوية وهذا من أجل تحقيق التنمية المنشودة، ويمكن التفصيل في دور الصكوك الإسلامية وعقود الـ: BOT في التنمية المحلية من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: ماهية الصكوك الإسلامية وعقود البوت BOT:
- المطلب الثاني: مساهمة الصكوك الإسلامية في التنمية المحلية:
- المطلب الثالث: مساهمة عقود البوت في التنمية المحلية:

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: ماهية الصكوك الإسلامية وعقود البوت BOT:

تعتبر الصكوك الإسلامية من ابداعات الهندسة المالية الاسلامية واتجهت الأنظار نحو هذا المنتج كمصدر من مصادر التمويل الإسلامي الحديثة التي أثبتت قدرتها على جمع المدخرات وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار إضافة إلى عقود البوت BOT التي تعتبر آلية فعالة في إقامة المرافق العامة وفي هذا المطلب سنتناول مفهوم الصكوك الإسلامية وبعض خصائصها، وماهية عقود البوت BOT وبعض أنواعها.

الفرع الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية وبعض خصائصها:

أولا: تعريف الصكوك الإسلامية:

1) **تعريف الصكوك لغة:**

الصكوك جمع صك والصكوك واصك وصكاك صكه ضربه ومنه قوله تعالى:﴿ فَأَقْبَلَتِ إِمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾[1] "وصك كتاب وهو فارسي معرب أصله "جك" ومن معانيه وثيقة اعتراف وكانت الأرزاق تسمى سكاكا أنها تخرج مكتوبه فالصك هو الورقة والمراد هنا الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه بان يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره.

2) **تعريف الصكوك اصطلاحا:**

هناك العديد من التعاريف نذكر من بينها:

❖عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات في مشروع استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله، وتعرف هذه الصكوك في هذا المعيار بالصكوك الاستثمارية تمييزا لها عن الأسهم وسندات القرض"[2]

❖عرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره بشأن الصكوك " هو إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع

---

[1] سورة الذاريات، الآية: 29.

[2] هيئة المراجعة والمحاسبة، **المعايير الشرعية**، المعيار رقم:17، المنامة-البحرين، 2018، صفحة: 467.

والنقود والديون) قائمة فعلا أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه[1].

❖ عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها "حق ملكية نسبة مئوية شائعة في موجودات عينية أو مجموعه مختلطة من الموجودات أو في موجودات مشروع محدد أو نشاط استثماري"[2]

ثانيا: خصائص الصكوك:

تتميز الصكوك الإسلامية بخصائص منها[3]:

1) أنها وثيقة تصدر باسم مالكها أو لحاملها، بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكها فيما تمثله من حقوق والتزامات مالية.

2) أنها تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار؛ أعيانا أو منافع أو خدمات أو خليطا منها ومن الحقوق المعنوية والديون والنقود، ولا تمثل دينا في ذمة مصدرها لحاملها.

3) أنها تصدر على أساس عقد شرعي، بضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها.

4) أن تداولها يخضع لشروط تداول ما تمثله.

5) أن مالكيها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم من صكوك.

---

[1] مجمع الفقه الإسلامي الدولي، **قرار بشأن الصكوك**، متاح على الموقع: https://www.iifa-aifi.org تاريخ الاطلاع: 2022/10/30، على الساعة 17:05.

[2] مجلس الخدمات المالية الإسلامية ماليزيا، **قائمة المصطلحات**، متاح على الموقع: https://www.ifsb.org تاريخ الاطلاع: 2022/10/30، على الساعة 17:05

[3] هيئة المراجعة والمحاسبة، **المعايير الشرعية**، المعيار رقم: 17، المنامة-البحرين، 2018، صفحة: 467.

ثالثا: أنواع الصكوك:

هناك العديد من أنواع الصكوك الإسلامية منها ما هو قائم على المشاركة ومنها ما هو قائم على الإجارة ومنها ما هو قائم على المعاوضة ومن أهم الصكوك نذكر تقسيم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على النحو التالي[1]:

1) صكوك ملكية الموجودات المؤجرة:

هي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها، أو يصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك، بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك.

2) **صكوك ملكية المنافع**، وهي أنواع:

أ) **صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة**: وهي نوعان:

❖ صكوك يصدرها **مالك عين موجودة** بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بغرض إجارة منافعها واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.

❖ صكوك يصدرها **مالك منفعة عين موجودة (مستأجر)**، بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بغرض إعادة إجارتها واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.

ب) صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة:

هي صكوك تُصدر بغرض إجارة أعيان موصوفة في الذمة واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين الموصوفة في الذمة مملوكة لحملة الصكوك.

ج) صكوك ملكية الخدمات من طرف معين:

هي صكوك تُصدر بغرض تقديم الخدمة من طرف معين (كمنفعة التعليم من جامعة مسماة) واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الصكوك.

[1] هيئة المراجعة والمحاسبة، **المعايير الشرعية**، المعيار رقم: 17، المنامة-البحرين، 2018، صفحة: 467.

د) **صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في الذمة:**

هي صكوك تُصدر بغرض تقديم الخدمة من مصدر موصوف في الذمة (كمنفعة التعليم من جامعة يتم تحديد مواصفاتها دون تسميتها) واستيفاء الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الصكوك.

3) صكوك السلم:

هي صكوك تُصدر لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك.

4) صكوك الاستصناع:

هي صكوك تُصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك.

1. صكوك المرابحة:

هي صكوك تُصدر لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك.

5) صكوك المشاركة:

هي صكوك تُصدر لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار صكوك المشاركة على أساس الشركة أو على أساس المضاربة أو على أساس الوكالة بالاستثمار.

أ) **صكوك الشركة:** هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الشركة بتعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها.

ب) **صكوك المضاربة:** هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة بتعيين مضارب من الشركاء أو غيرهم لإدارتها.

ج) **صكوك الوكالة بالاستثمار:** هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها.

6) صكوك المزارعة:

هي صكوك تُصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

7) صكوك المساقاة:

هي صكوك تُصدر لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة وللإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة وفق ما حدده العقد.

8) صكوك المغارسة:

هي صكوك تُصدر لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يقتضيه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

رابعا: مراحل إصدار الصكوك.

يمكن تلخيص خطوات إصدار الصكوك في النقاط التالية:[1]

1) بعد تحديد الغرض من إصدار الصكوك تقوم الشركة (الجهة الصدرة للصكوك) بتأسيس الشركة ذات الأغراض الخاصة (SPV).

2) تقوم الشركة بتحويل بعض أصولها للشركة ذات الأغراض الخاصة (SPV) مقابل تمثل حق الملكية في هذه الصكوك.

3) تعيين الشركة أو الجهة المصدرة للصكوك كمدير للشركة ذات الأغراض الخاصة (SPV).

4) تقوم الشركة ذات الأغراض الخاصة (SPV) بإصدار صكوك جديدة لمستثمرين خارجيين بحيث يصبحون شركاء للجهة المصدرة في (SPV).

5) يمكن أن تقدم الشركة (المصدرة للصكوك) وعدا ملزما بشراء الصكوك من حملتها إن كانت أرباحها كافية أي إطفاء الصكوك قبل موعدها أو إطفاء الصكوك بعد نهاية الاستثمار.

[1] أحمد محمد الجيوسي، **التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، تصدر عن الجامعة الإسلامية، غزة–فلسطين، العدد: 27، 2019، ص54.

الفرع الثاني: ماهية عقود البوت *BOT* وبعض أنواعها:

من العقود المستجدة عقد البوت BOT أو نظام البناء والتشغيل والإعادة ينسب إلى رئيس الوزراء التركي السابق تورجوت أوزال (Turgat Ozal) فهو أول من أطلق هذا المصطلح خلال فترة الثمانيات حيث أطلق طريقة جديدة في التنمية والإصلاح الاقتصادي وذلك بالاعتماد على القطاع الخاص في إقامة مشاريع البنية التحية على أساس عقد Bot بعد ذلك أصبح نهجا اقتصاديا جديدا[1].

أولا: تعريف عقد البوت BOT:

عقد البوت BOT له عدة تعاريف نذكر منها:

❖ عرفه مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنه: "اتفاق مالك أو من يمثله مع ممول (شركة المشروع) على إقامة منشأة، وإدارتها، وقبض العائد منها كاملا أو حسب الاتفاق، خلال فترة متفق عليها، بقصد استرداد رأس المال المستثمر مع تحقيق عائد معقول ثم تسليم المنشأة صالحة للأداء المرجو منها"[2]

❖ التعريف الوارد عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي على أن عقود البوت "هي عبارة عن أشكال لتمويل مشاريع تمنحها حكومة ما إلى مجموعة من المستثمرين أو إلى أحد الكيانات الخاصة يشار إليها بعبارة "الاتحاد المالي للمشروع" وذلك في شكل امتياز لصياغة مشروع معين وتشغيله وإدارته واستغلاله تجاريا لعدة سنوات تكون كافية لاسترداد تكاليف البناء إلى جانب تحقيق أرباح مناسبة من العائدات المتأتية من تشغيل المشروع"[3].

❖ التعريف الوارد عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (unido) على أن عقد البوت هو "اتفاق تعاقدي يتولى بمقتضاه أحد الأشخاص من القطاع الخاص إنشاء أحد المرافق الأساسية في الدولة وتشغيله وصيانته خلال مدة زمنية معينة يسمح له خلالها بفرض رسوم مناسبة على المنتفعين من خدمات هذا المرفق

---

[1] محمد دمان دبيح، **عقد البوت ماهيته ومزاياه**، مجلة الإحياء، تصدر عن جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر العدد: 25، 2020، ص441.

[2] مجمع الفقه الإسلامي، **قرار بشأن تطبيق نظام البناء والتشغيل والإعادة (B.O.T) في تعمير الأوقاف والمرافق**، متاح على الموقع: https://iifa-aifi.org

[3] دلالي عبد القادر وباية عبد القادر، **نظام البوت (BOT) كآلية تعاقدية مستحدثة في مجال الاستثمار وإدارة المرافق العامة**، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، تصدر عن جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة-الجزائر، العدد: 4، 2020، ص: 77.

لتمكينه من استرجاع الأموال التي استثمرها ومصاريف التشغيل والصيانة بالإضافة إلى أرباح وعوائد الاستثمار، على أن يلتزم المســـتثمر في نهاية المدة الزمنية المحددة في الاتفاق بنقل ملكية المرفق إلى الحكومة وهو في حالة صالحة للاستعمال"[1].

ثانيا أنواع عقود البوت:

إضافة للصورة الرئيسة التي هي البناء والتشغيل ونقل الملكية، فإن الواقع العملي أفرز صورا أخرى منها[2]:

1) البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (B.O.OT):

في هذا العقد تقوم الشـركة المسـتثمرة ببناء المرفق وتملكه وإدارته وتشـغيله طول مدة العقد، وهي مختلفة عن صورة ال B.O.T من أنها تتيح للشركة المستثمرة ملكيته مدة العقد، في نهاية العقد تنتقل الملكية، بينما في ال B.O.T تكون الملكية للجهة الإدارية ذلك أن المشروع يبنى لحسابها.

2) البناء والتملك والتشغيل (B.O.O):

وهذا النوع يعد أحد أســاليب الخصــخصــة الكاملة للمرافق العامة حيث تكون الملكية فيه دائمة أي انتقال المشـروع كاملا إلى القطاع الخاص بعد بنائه وتشـييده وتملكه لتكون المرحلة الأخيرة انتقاله إليه لتشـغيله بمفرده ولا يعود مرة أخرى إلى الدولة مثل باقي الأنواع الأخرى.

3) البناء والتملك والتأجير التمويلي وتحويل الملكية (B.O.L.T):

يتم على أساس هذا العقد بناء المشروع وامتلاكه مرحليا، ثم تقوم الشركة المستثمرة بتأجيره تأجيرا تمويلياً للغير وفي نهاية العقد تتحول الملكية إلى الدولة.

---

[1] دلالي عبد القادر وباية عبد القادر، مرجع سابق، ص: 78

[2] محمد دمان دبيح، **عقد البوت ماهيته ومزاياه**، مرجع سابق، ص ص: 445_446.

4) البناء والإيجار والتحويل(B.R.T):

يتم على أساس هذا العقد بناء مشروع قابلٍ للتأجير مثل إقامة طريق حيوي سريع ثم يؤجر للغير سواء كان إيجارا سنويا قابلا للتجديد وفي نهاية العقد تتحول الملكية إلى الدولة.

5) التحديث والتملك والتشغيل وتحويل الملكية (M.O.O.T):

يقوم على نفس مبادئ العقود السابقة غير أنه يكون على مشروع قائم بالفعل لكنه لا يعمل بكفاءة حيث يبدأ العقد بالتحديث للمشروع القائم ثم التملك والتشغيل وفي نهاية العقد تتحول الملكية إلى الدولة.

6) البناء والتحويل والتشغيل (B.T.O):

من خلال هذا العقد تقوم الدول بالتعاقد مع القطاع الخاص على إنشاء مشروع أو مرفق معين ثم تنتقل ملكيته للدولة التي تبرم عقداً آخر لإدارة وتشغيل هذا المشروع، وتحصل مقابله على عوائد التشغيل مع المستثمر المشغل وبذلك تصبح الحكومة مالكة ابتداء وليس في نهاية فترة الامتياز كما في عقد الـــB.O.T فتكون للجهة الإدارية الملكية حيث أن المشروع ينشأ لحسابها.

7) التصميم والبناء والتمويل والتشغيل(D.B.F.O):

من خلال هذا العقد تحدد الدولة شروطا وتصميمات لمشروعات البنية الأساسية أو المرفق العام ثم تتفق مع المستثمرين على إقامتها، ويتولى المستثمر مهمة الإنفاق والتأسيس والبحث عن تمويل لهذا المشروع على أن يقوم بتشغيله وفقا لضوابط تضعها الحكومة، غير أن الملكية لا تتحول إلى الدولة في نهاية العقد بل يمكن تجديد الامتياز أو منح الامتياز لمستثمر أفضل مع دفع التعويض المناسب للمستثمر الخاص المالك للمشروع.

ثالثا: مجالات عقود البوت:

من أهم المجالات التي يمكن تمويلها عن طريق عقود البوت ما يلي:

1) مشاريع البنية التحتية:

تحتاج مشـاريع البنية التحتية إلى موارد مالية كبيرة تسـبب ضـغطا على ميزانية الدولة ويمكن تمويل هذا القطاع من خلال هذه العقود وأبرز مشاريع البنية التحتية هي الطرق والجسور والموانئ والأنفاق والري وخطوط نقل المياه محطات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، وبناء المدارس والجامعات وتمويل مشروعات إقامة شبكات الاتصالات والأنترنت وإنشاء المطارات والمستشفيات[1].

2) المشاريع الاستثمارية والمجمعات الصناعية:

مثل اسـتغلال المناجم والمحاجر وإقامة المجمعات الصـناعية، وفي مجال الطاقة ومنها الغاز الطبيعي والنفط والفحم وفي المجال السياحي والترفيهي كتشييد المدن الترفيهية والمنتجعات السياحية المختلفة، وفي المجال العقاري والاستثماري بناء المجمعات السكنية والتجارية[2].

3) تنمية واستغلال الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة:

حيث يمكن تمويل إقامة مشاريع استصلاح الأراضي الصحراوية أو مشاريع الري الكبرى وكل ما يتعلق بتنمية القطاع الزراعي والفلاحي عن طريق عقود البوت، وهذه المجالات بدون شـك لها لأهمية كبرى بالنسـبة للمجتمع، فهي سبيل تحقيق الأمن الغذائي والاستقلال الاقتصادي.

---

[1] محمد أحمد كرواد، **عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (بوت–Bot) ودورها في التنمية**، مجلة البحوث القانونية، تصدر عن جامعة مصراتة، مصراتة–ليبيا، العدد: 2، 2016، ص: 288.

[2] محمد دمان دبيح، **عقد البوت ماهيته ومزاياه**، مرجع سابق، ص: 444.

المطلب الثاني: مساهمة الصكوك الإسلامية في التنمية المحلية:

من خصائص الصكوك الإسلامية أن لها القدرة على جمع وتعبئة المدخرات والموارد المالية وتوفير السيولة اللازمة لتحقيق التنمية المحلية، ولا شك أن أهم متطلبات التنمية هو توفر السيولة اللازمة ويمكن تحديد أهم الأدوار التي تلعبها الصكوك في التنمية في عنصرين دور الصكوك الإسلامية في تعبئة الموارد المالية، والدور التنموي للصكوك الإسلامية.

الفرع الأول: دور الصكوك الإسلامية في تعبئة الموارد المالية:

أولا: دور الصكوك في جمع المدخرات:

تعتبر الصكوك الإسلامية من أكثر الآليات قدرة على جمع رأس المال بهدف تمويل الاستثمار من خلال تعبئة مواردها من المستمرين، فتنوع إصداراتها وآجالها ما يجعلها قادرة على استهداف مختلف شرائح المجتمع[1]، كما أن تدني مخاطرها واتساع مجالات استخدامها يجعلها قادرة على استقطاب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال واستثمارها.

ثانيا: دور الصكوك في تحقيق التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والمالي:

الصكوك الإسلامية لا تتعامل بالدين أو بالقروض، وإنما الغرض منها تشجيع وتحفيز الأفراد على تداول أدوات الملكية بشكل واسع، وهي تشمل أغلب الصيغ التمويلية الإسلامية الاستثمارية ,كل ما يخدم عملية التبادل الحقيقي للسلع والخدمات، الذي يؤدي إلى ربط الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد المالي[2].

---

[1] السعيد بريكة وسناء مرابطي، **دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، –تجربة السودان نموذجا–**، مجلة ميلاف للبحوث والدارسات، تصدر عن المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة–الجزائر، العدد: 5، 2017، ص: 187.

[2] هناء محمد هلال الحنيطي، **دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، تصدر عن الجامعة الأردنية، الأردن العدد: 2، 2015، ص: 559

ثالثا: دور الصكوك في تمويل عجز الموازنة:

تأتي الصكوك الإسلامية كبديل للقروض الربوية، في تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة، فيمكن للدولة مثلا أن تصدر صكوك المشاركة لسد العجز في موازنتها، واستثمار حصيلتها في المشاريع المدرة للدخل، كمحطات توليد الطاقة، الموانئ...إلخ، كما يمكن تمويل العجز في الموازنة عن طريق إصدار الحكومة صكوك مضاربة في المشروعات المدرة للربح، بحيث يتم تمويلها دون مشاركة أصحاب الأموال (مشترو الصكوك)، في اتخاذ القرار الاستثماري والإداري للمشروع، بل تبقى الإدارة بيد السلطة الحكومية، كما يمكن للحكومات كذلك أن تواجه العجز في موازنتها بإصدار صكوك الإجارة، وكذلك الحال بالنسبة لصكوك القرض الحسن حيث يمكن للحكومة أن تستفيد منها في دعم عجز الموازنة[1].

كما تسهم الصكوك في تغطية عجز الموازنة بطريقة غير مباشرة من خلال تخفيف العبء عن الموازنة العامة من خلال تمويلها لمشاريع البنية الأساسية.

الفرع الثاني: الدور التنموي للصكوك الإسلامية:

تقدم الصكوك الإسلامية مساهمات كبيرة في دعم مسار التنمية المحلية والتنمية الاقتصادية عموما ودفع عجلة الاقتصاد ومن بين تلك المساهمات نذكر ما يلي:

أولا: دور الصكوك الإسلامية في تشجيع الاستثمار:

توفر الصكوك الاسلامية فرصا استثمارية متنوعة حيث تفتح المجال أمام المستثمرين الباحثين عن التمويل سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو حكومات من حيث الآجال المطلوبة، ودرجة المخاطر، ونوعية القطاعات، وطريقة التمويل الملائمة... إلخ، وهو ما يسمح لاقتصاديات الدول خصوصا النامية بتمويل استثماراتها الإنتاجية طويلة الأجل، وهذا ينعكس إيجابا على الاستثمار، كما تعتبر الصكوك الاسلامية بديلا شرعيا لمصادر التمويل الأخرى كالقروض الربوية والسندات، وهي تمثل الربط المباشر بين نشاطي الادخار والاستثمار على أساس قاعدة الربح والعائد الحقيقي الناتج عن إضافات فعلية محققة، وزيادة في تنمية الثروة والدخل

[1] بن قايد الشيخ، **الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة الماليزية 2008-2017**، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة غرداية، الجزائر، 2020، ص: 96.

الفعلي، نتيجة لأنشطة إنتاجية حقيقية وهذا يترتب عليه زيادة حجم رؤوس الأموال المستثمرة، وبالتالي زيادة تمويل الأنشطة الاستثمارية المنتجة واتساع قاعدة المشروعات الممولة في الاقتصاد القومي وستحدث زيادة ملموسة في حجم الاستثمار القومي، كما سنجد حدوث استقرار اقتصادي نتيجة استبعاد آلية القروض بفائدة التي تخلق أوضاعا غير مستقرة بطبيعتها، وهذا الاستقرار سيدفع مرة أخرى إلى زيادة حجم الاستثمار والإنتاج، لأن القرارات الاقتصادية حينئذ تقوم على معلومات وتقديرات رشيدة، وفي النهاية سنرى حشدا للمدخرات وتعبئة وتخصيصاً أكفأ للاستثمارات، والذي هو الأساس لتحقيق أهداف طويلة الأجل، وبالتالي الوصول إلى التنمية الاقتصادية المنشودة[1].

ثانيا: دور الصكوك الإسلامية في تحسين البنية التحتية والخدمات العامة:

يمكن للصكوك الإسلامية دعم المجالات الاستراتيجية للخدمات العامة من هياكل صحية ومرافق للتعليم والبنية الأساسية من طرق وجسور من خلال جمع الموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات التي تعاني نقصا، فيمكن استخدام صكوك الإجارة مثلا من أجل تعبئة الموارد لتمويل المنشآت العقارية من مبان وجسور وطرقات، كما تستخدم الصكوك الإسلامية في تعبئة الموارد المالية اللازمة لشراء الآلات والمعدات والأجهزة والأثاث كما تستخدم الصكوك الإسلامية في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية وتمويل المشاريع الإنمائية، كما يمكن أن تستخدم الصكوك الإسلامية مثلا عن طريق صكوك المضاربة إنشاء محطة لتحلية مياه البحر أو توليد الطاقة الكهربائية، من جهة أخرى تعمل الصكوك الإسلامية على تمويل القطاع الصناعي الذي يعتبر ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، حيث تستخدم صكوك الاستصناع مثلا في المجال الصناعي باختلاف أشكاله وأنواعه كصناعة الطائرات والسيارات وجميع الآلات التي كانت تستورد بمبالغ مالية من الخارج[2].

[1] بن قايد الشيخ، مرجع سابق، ص: 104.

[2] يونس شعيب، **الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص: الاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، 2016، ص: 84.

المطلب الثالث: مساهمة عقود البوت في التنمية المحلية:

يمكن الوقوف على إســـهام عقود البوت في دعم جهود التنمية المحلية من خلال آثاره الواضـــحة على الموازنة العامة ومالية الدولة وعلى دوره في تحسين الخدمات الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مساهمة عقود البوت تخفيف العبء على مالية الدولة:

أولا: تمويل مشاريع البنية الأساسية:

الخاصـــية المميزة لعقود البوت بمختلف أنواعها هو إســـناد مهمة إنشـــاء المرافق العامة من مدارس ومستشفيات ومراكز تجارية ومنشآت البنية التحتية من سدود وطرق وجسور وغيرها مما تحتاجه الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة للقطاع الخاص الذي يستثمر ويحقق أرباحا من جهة ويحقق أهداف الدولة من جهة أخرى، فالدولة يمكنها تطوير البنية التحتية وتوجيه الاســتثمارات نحو المجالات التي تعرف تأخرا دون أن يكلف ذلك مبالغ مالية كبيرة تخرج من خزينة الدولة.

ثانيا: المساهمة في الحد من التضخم[1]:

حيث يتم تمويل المشـاريع الاستثمارية والخدمية من مدخرات القطاع الخاص دون حاجة الدولة إلى ضخ كتلة نقدية جديدة في الاقتصـاد تزيد من حجم التضـخم، كما يمكن للدولة أن تشـترط على المستثمر الخارجي تمويل المشاريع بالعملة الصعبة وهذا ما يساعد على توفير النقد الأجنبي ويحد من التضخم.

ثالثا: مساهمة عقود البوت في التقليل من الفقر والبطالة:

يمكن لعقود البوت المساهمة في التقليل من الفقر والبطالة من خلال تمويل المشـاريع التنموية وإقامة المرافق العامة وكل هذا يحتاج إلى يد عاملة جديدة حتى تعمل وتوظف في هذه المرافق ويدر عليها دخلا جديدا يحسن من مستواهم المعيشي، إضافة إلى الحركية الاقتصادية الناتجة عن هذه المشاريع وما تقدمه لدعم مساعي التنمية.

[1] محمد دمان دبيح، **عقد البوت ماهيته ومزاياه**، مرجع سابق، ص: 449.

الفرع الثاني: الدور التنموي لعقود البوت:

أولا: تحقيق النمو الاقتصادي:

من خلال عقود البوت يتم إنشاء وتمويل وتشغيل المؤسسات الاقتصادية والمصانع يؤدي ذلك إلى تحقيق عوائد مالية معتبرة للقطاع الخاص والقطاع العام ونتيجة لضخامة المشاريع الممولة من طرف الخواص فإنها تؤثر على الاقتصاد ككل وتحرك عجلة الاستثمار الداخلي وتجذب الاستثمار الخارجي وكلها عوامل تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي في البلد ومنه دعم مساعي التنمية المحلية.

ثانيا: تحقيق الكفاءة الاقتصادية:

وذلك من خلال توافر الخبرة ونقل التكنلوجيا فعقود البوت تعد فرصة لنقل التكنلوجيا من الدول المتقدمة نحو الدول النامية فمن مصلحة القطاع الخاص البحث عن أحدث تكنلوجيا وأفضل طرق التسيير من أجل تعظيم منافعه وأرباحه وتوسيع نشاطه كما يمكن للدولة أن تفرض على المستثمر نقل التكنلوجيا وتدريب العاملين[1].

ثالثا: دور عقود البوت في تحسين الخدمات الاجتماعية:

يمكن لعقود البوت أن تؤثر تأثيرا كبيرا على نوعية الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع مثلا تحسين نوعية الطرقات والجسور وإقامة المرافق العامة وتحسين نوعية السلع المنتجة من خلال إقامة المصانع ونقل التكنلوجيا واليد العاملة المؤهلة واشتراط الدولة على المستثمر صيانة أو ضمان المرفق العام لمدة معينة.

[1] محمد دمان دبيح، **عقد البوت ماهيته ومزاياه**، مرجع سابق، ص: 447.

المبحث الرابع: تجارب ناجحة في استخدام الزكاة والوقف والصكوك وعقود البوت:

من خلال هذا المبحث نستعرض باختصار مجموعة من التجارب التي حققت نتائج مقبولة في مسار التنمية أو في جوانب معينة من خلال استخدام الزكاة والوقف والصكوك وعقود البوت في ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تجربة الزكاة في الكويت.
- المطلب الثاني: الأوقاف في الجزائر.
- المطلب الثالث: تجربة الصكوك في ماليزيا.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: تجربة الزكاة في الكويت:

يعتبر بيت الزكاة الكويتي الجهة المسؤولة عن تنظيم الزكاة في الكويت، وتعتبر تجربة الكويت من أحسن التجارب في إدارة شؤون الزكاة والاستفادة منها وتحقيق أغراضها.

الفرع الأول: لمحة عن الزكاة في الكويت وطريقة تنظيمها:

في ربيع الأول 1403 هـ الموافق 16 يناير1982 م صدر القانون رقم 5 لسنة 1982 والذي قرر إنشاء بيت الزكاة الكويتي كهيئة عامة ذات ميزانية مستقلة باسم بيت الزكاة تخضع لإشراف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وقد مر تنظيم الزكاة في الكويت بثلاث مراحل متمايزة:[1]

المرحلة الأولى: خلال هذه المرحلة بدأت الجباية الرسمية للزكاة في الكويت وكانت هذه العملية قبل اكتشاف النفط، فلم يصدر فيها قانون رسمي لجباية الزكاة إلا زكاة الأنعام والسمك والزروع، وتوقفت جباية الزكاة بعد اكتشاف النفط في الكويت.

المرحلة الثانية: منذ 1972 وفي المرحلة قامت مجموعة من الأغنياء بإنشاء لجان لجمع الزكاة حتى بلغت 25 لجنة موزعة على مناطق الكويت المختلفة ونظرا للنجاح الكبير الذي حققته تجربة اللجان الأهلية في الكويت، توافقت الرغبة الشعبية الحكومية في إنشاء مؤسسة رسمية حكومية تهدف إلى جمع أموال الزكاة.

المرحلة الثالثة: تبدأ هذه المرحلة عند صدور القانون رقم05 لسنة 1982 لإنشاء بيت الزكاة كهيئة حكومية مستقلة ذات ميزانية مستقلة، وتقوم لتحقيق أربعة أهداف.

- الهدف الأول: جمع أموال الزكاة والخيرات وإعادة توزيعها في مصارفها الشرعية.
- الهدف الثاني: القيام بأعمال الخير والبر العام التي دعا إليها ديننا الحنيف.
- الهدف الثالث: التوعية بفريضة الزكاة ودورها في الحياة.
- الهدف الرابع: بث روح التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع.

[1] رحال فاطمة وخضراوي حفيظة، **دور بيت الزكاة الكويت في تعزيز التنمية البشرية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، 2012، ص: 425.

الفرع الثاني: حصيلة الزكاة ومساهمتها في التنمية المحلية:

أولا: حصيلة الزكاة في الكويت:

الجدول رقم 4: حصيلة الزكاة في الكويت خلال الفترة 2014-2019.

السنة	2014	2015	2016	2017	2019
المبلغ	6415759	6235590	11039346	8755704	3463669

المصدر: بيت الزكاة الكويتي، **إحصائيات**، على الموقع https://www.zakathouse.org.kw،

تاريخ الاطلاع: تاريخ الاطلاع: 2022/12/5، على الساعة 15:55.

ثانيا: نفقات الزكاة.

الجدول رقم 5: نفقات بيت الزكاة الكويتي.

نوع الانفاق	2014	2015	2016	2017	2019
داخلي	27157403	25595243	29585716	31087807	36354964
خارجي	12454048	15566887	17008847	23314565	20180425
المجموع	39611451	41162130	46594563	54402372	56535389

المصدر: بيت الزكاة الكويتي، **إحصائيات**، على الموقع https://www.zakathouse.org.kw،

تاريخ الاطلاع: تاريخ الاطلاع: 2022/12/5، على الساعة 15:55.

الشكل رقم 19: نفقات بيت الزكاة الكويتي.

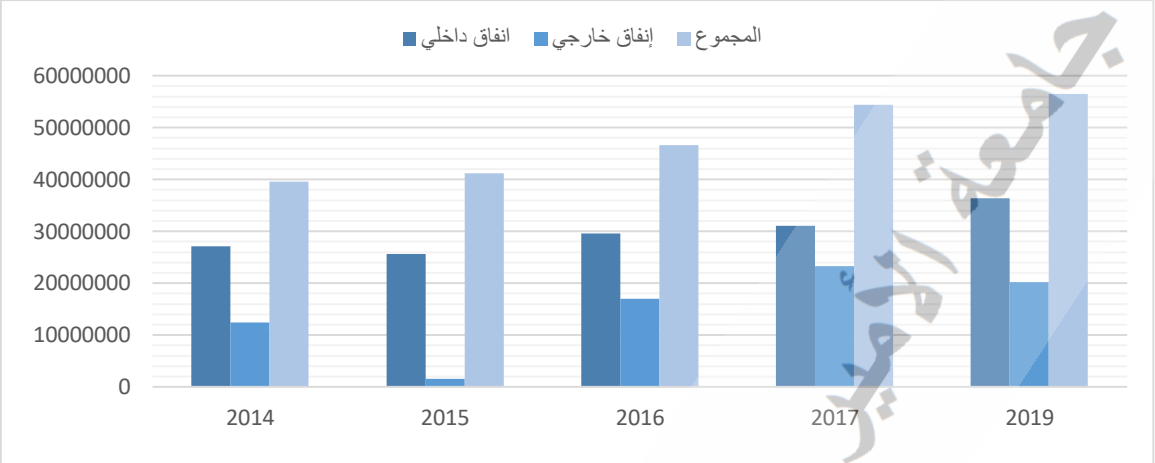

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 5.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح أن بيت الزكاة الكويتي باعتباره الهيئة المخولة لجمع الزكاة وصرفها قد نجح في جمع حصـــيلة معتبرة من أموال الزكاة بلغت ســـنة 2016: 11039346 ديناراً كويتياً وهو أعلى مستوى له خلال الفترة: 2014-2019، مع أن الحصـيلة الإجمالية خلال هذه السـنوات كانت متذبذبة إلا أنها مبالغ معتبرة فأدنى مستوى لها بلغ: 3463669 سنة: 2019، وبالنظر إلى حجم الإنفاق الداخلي مقارنة مع حجم الانفاق الخارجي نجد أنه متزايد خلال هذه الفترة 2014-2019-وهذا يدل على تنامي حصـــيلة الزكاة نتيجة زيادة عدد المزكين وزيادة رؤوس الأموال في الكويت وبالتالي زيادة عدد المســـتفيدين من الزكاة من الأصناف الثمانية المستحقة للزكاة.

ثالثا: المشاريع المحلية لبيت الزكاة الكويتي

الجدول رقم 6: المشاريع المحلية لبيت الزكاة الكويتي.

البند	2014	2015	2016	2017	الوحدة
ولائم الافطار	245190	292602	405164	576960	وجبة إفطار
مساعدات اجتماعية	32337	31464	31380	31300	أسرة
حقيبة الطالب	21479	7260	22800	12600	طالب
التبرعات العينية	8567	6728	6000	6943	أسرة
السقيا المتنقلة	3710	4359	2678	3025	شخص يوميا
زكاة الفطر	1689	950	1500	2779	أسرة
أضاحي	118	226	1866	2001	أضحية
دعم الهيئات والمؤسسات	13	15	25	13	جهة
الصناديق المشتركة	9	9	9	8	صندوق

المصدر: بيت الزكاة الكويتي، إحصائيات، على الموقع https://www.zakathouse.org.kw، تاريخ الاطلاع: تاريخ الاطلاع: 2022/12/5، على الساعة 15:55.

ومن خلال البيانات في الجدول السابق يتضح أن بيت الزكاة الكويتي كانت له مشاريع كثيرة لصرف الزكاة إلى مستحقيها قدرت حصيلتها الإجمالية ب: 36354964 ديناراً كويتياً سنة 2019، وقد مست هذه المشاريع جميع الجوانب الاجتماعية من تعليم وصحة وبنية تحتية وغيرها، وهذا يعتبر دعما لجهود التنمية المحلية،

في الجانب التعليمي سجل بيت الزكاة الكويتي سنة 2019: استفادة 12600 طالب من أموال الزكاة وهو عدد معتبر له دور في تحسين المستوى التعليمي للفقراء والمحتاجين، كما استفادت العائلات الفقير ة من إعانات عينية ونقدية قدر عدد العائلات التي استفادت من مساعدات عينية سنة 2019: 6943 عائلة كما استفادت 31300 عائلة من اعانات نقدية وكل هذا يدل على دور الزكاة في التنمية المحلية وكيف للزكاة أن تحارب الفقر والجهل والبطالة وغيرها من المشكلات الاجتماعية إلى جانب الآثار الأخرى للزكاة نتيجة لصرف أموال الزكاة فيمكن القول أن الزكاة لها دور مهم في تعزيز التنمية المحلية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: الأوقاف في الجزائر:

تجربة الجزائر في اســـتغلال الأوقاف من التجارب المعتبرة بالرغم من الإهمال والاعتداء التي تعرضـــت له خلال الاحتلال الفرنســـي وما بعده ولمعرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية المحلية نتناول أولا لمحة حول الأوقاف في الجزائر ثم حصيلة الأوقاف في الجزائر.

الفرع الأول: لمحة عامة حول الأوقاف في الجزائر.

أولا: نبذة تاريخية حول الوقف في الجزائر

مرت الأوقاف في الجزائر بثلاث مراحل متمايزة على النحو التالي[1]:

❖ **المرحلة الأولى: خلال الفترة العثمانية.**

في هذه الفترة ازدهرت الأوقاف في الجزائر واتســـعت رقعتها في مختلف أنحاء البلد، واتخذت الأوقاف أشـــكالا مختلفة من أملاك عقارية وأراضـــي زراعية والعديد من الدكاكين والفنادق والأفران والضـــيع والمزارع والبســاتين والســواقي والعيون والمطاحن، أما مصــارف الوقف فكانت تســاهم في نفقات الدراســة وســد حاجة طلبة العلم ومســاعدة الفقراء والمعوزين وتتكفل بأجور المدرسين والقائمين على شؤون العبادة بالمســاجد والزوايا والمدارس وتوفر وسائل الصيانة لهذه الأماكن، إضافة إلى صيانة بعض المرافق العامة مثل الطرق والآبار والعيون والسواقي والجسور والحصون.

❖ **المرحلة الثانية: خلال فترة الاحتلال الفرنسي:**

ركز الاحتلال الفرنسي كثيرا على الأوقاف حيث صـدر القرار المؤرخ في 08 سـبتمبر 1830 من طرف الجنرال كلوزال مبكرا جدا شـــهرين من بداية الاحتلال للجزائر، ومضـــمون هذا القرار إلحاق الأوقاف المحبســـة على الحرمين الشريفين بأملاك الدولة الفرنسية وبعد ثلاثة أشهر أصدر كلوزال قراراً آخر مؤرخ في 07 ديسمبر 1830 أدى إلى إلحاق جميع الأوقاف الجزائرية بأملاك الدولة الفرنسية، ومنحت التسيير لمصلحة أملاك الدولة (Domaine)، وبذلك تمكنت الإدارة الفرنسية من الاستلاء على جل الأملاك الوقفية الجزائرية.

---

[1] وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، **الأوقاف**، واقع وآفاق، على الموقع: https://marw.dz تاريخ الاطلاع: 2022/12/5، على الساعة 15:55

المرحلة الثالثة: الأوقاف بعد الاستقلال.

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام فراغ قانوني في مجال الأوقاف نتيجة للسياسة الفرنسية الممنهجة في تغيب الأوقاف عن حياة الناس، ما جعل الأوقاف عرضة لكل أنواع التجاوزات والاستيلاء بدون وجه شرعي، من الأفراد والجماعات، خاصة بعد صدور وتطبيق المرسوم رقم 157/62 المؤرخ في 1962/12/31م المتضمن تمديد سريان القوانين الفرنسية في الجزائر ما عدا تلك التي تمس السيادة الوطنية ومن نتائج ذلك أن أُدمجت كل الأملاك والأراضي الوقفية ضمن الأملاك الشاغرة وأملاك الدولة وكذا الاحتياطات العقارية.

بعد ذلك صدر المرسوم رقم 64/283 المؤرخ في 1964/09/17م المتضمن نظام الأملاك الحبسية العامة، إلا أنه لم يطبق تماما بسبب الوضعية الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر في تلك الفترة، كما أنه لم يحدد فيه الأحكام القانونية التي تلزم الإدارة حماية الأوقاف من الضياع والاندثار.

ثم جاء دستور 1989/02/23 م الذي أقر الحماية على الأملاك الوقفية في أحكام المادة 49 منه، بواسطة قانون مستقل عن باقي أصناف الملكية الأخرى، وبدأ يتجسد الوجود القانوني للأوقاف بصدور قانون رقم 25/90 المتضمن التوجيه العقاري الذي صنف صراحة الأوقاف ضمن الأصناف القانونية العامة المعترف بها في الجزائر وذلك بنص المادة 23، كما أبرز هذا القانون حرصه على أهمية الأوقاف بتخصيص المادتين 31 و32 منه لتأكيد استقلالية التسيير الإداري والمالي للأوقاف وخضوعها لقانون خاص.

وعلى هذا الأساس وبتاريخ 12 شوال 1411 هـ الموافق لـ 27 أفريل 1991 م صدر قانون الأوقاف تحت رقم 10/91 الذي أقر الحماية والتسيير والإدارة إلى السلطة المكلفة بالأوقاف (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف) بعدها صدر المرسوم التنفيذي رقم 381/98 والمحدد لشروط إدارة الأملاك الوقفية وتسييرها وحمايتها وكيفية ذلك.

الفرع الثاني: حصيلة الأوقاف في الجزائر ومساهمتها في التنمية:

أولا: تصنيف الأملاك الوقفية:

الجدول رقم 7: تصنيف الأملاك الوقفية في الجزائر.

نوع الملك	العدد (وقفا)
محلات تجارية	1388
مرشات وحمامات	571
سكنات إلزامية	4020
سكنات	2266
اراضي فلاحية	656
أراضي بيضاء	750
أراضي مشجرة	4
أشجار ونخيل	28
بساتين	118
مكاتب	37
مكتبات	3
حظائر	22
قاعات	3
مدارس قرآنية	8
مرائب	9
مستودعات ومخازن	25
نوادي	3
حضانات	10
وكالات	5
ملحقات	6

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المجموع	9911

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، **تصنيف الأملاك الوقفية**، على الموقع: https://marw.dz تاريخ الاطلاع: 2022/12/5، على الساعة 15:55 (بتصرف)

ثانيا: المشاريع الوقفية في الجزائر:

وقد عملت الوزارة على بعث مشاريع وقفية نذكر من بينها[1]:

1) مشروع بناء مركز تجاري وثقافي بوهران: يتم تمويله من طرف مستثمر خاص على أرض وقفية، ويشتمل المشروع على مرش به أربعون غرفة (مركز تجاري، مركز ثقافي إسلامي) موقف للسيارات وبلغت نسبة الانجاز به نسبة 90 %.

2) **مشروع بناء 42 محلا تجاريا بولاية تيارت:** يدخل هذا المشروع في إطار عملية استغلال الجيوب العقارية الواقعة بالمحيط العمراني بكل الولايات ولصالح فئة الشباب، وقد تم تمويله من صندوق الأوقاف.

3) مشاريع استثمارية بسيدي يحي ولاية الجزائر: تتمثل في انجاز مراكز تجارية وإدارية على أرض وقفية ممولة كلها من طرف مستثمرين خواص بصيغة الامتياز (Concession) مقابل مبالغ مالية قدّرها الخبير العقاري المعتمد المختص.

4) مشروع استثماري بحي الكرام (مكايسي) ولاية الجزائر: يعتبر نموذجا للاستثمار الوقفي، لما تميز به من مرافق اجتماعية وخدمات تتمثل في: مسجد، 150 سكناً، 170 محلاً تجارياً، عيادة متعددة التخصصات، فندق، بنك، دار الأيتام، زيادة على المساحات الخضراء.

5) مشروع شركة طاكسي وقف: الذي انطلق سنة 2009، بـ 30 سيارة سمح بتشغيل 40 مواطنا والدراسة جارية بغرض توسعته لولايات أخرى.

من خلال البيانات المسجلة في الجدول رقم 7 والشكل رقم يتضح أن الأوقاف في الجزائر موزعة على عدة مجالات منها ما هو اقتصادي مثل: المحلات التجارية والمساكن المؤجرة والأراضي الزراعية والفلاحية مستودعات وخزائن ومنها ما هو اجتماعي مثل: المكتبات العامة والقاعات والمدارس القرآنية نوادي العلمية

[1] المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، **الأوقاف**، تصنيف الأملاك الوقفية، على الموقع: https://marw.dz تاريخ الاطلاع: 2022/12/5، على الساعة 15:55(بتصرف)

والرياضية والحضانات الينابيع المائية، حيث بلغ إجمالي الأوقاف حتى سنة 2014: 9967وقفا عاما، هذا بغض النظر عن الأوقاف التي تعرضت للتخريب والاعتداء.

وهذا يدل على أن الأوقاف تقدم خدمات مجانية لأفراد المجتمع في أغلب القطاعات، وهذا له مساهمة كبيرة في دعم مساعي التنمية المحلية حيث تعمل على اشباع الحاجات الأساسية لمن لا يقدر على تلبيتها لوحده من الفقراء والمحتاجين وهو مطلب مهم من متطلبات التنمية المحلية، إضافة إلى الآثار الاقتصادية الأخرى لصرف أموال الوقف من زيادة حجم الاستهلاك والاستثمار وغيرها.

وما يلاحظ أن أغلب الأوقاف تتركز في ثلاثة أنواع: المحلات التجارية والسكنات المؤجرة حيث توجد في هذه الأنواع الثلاثة 7674 وقف وهو يمثل أوقاف تشغيلية تدر عوائد للجهات الموقوف عليها، فمن جهة تعتر إضافة إلى البنية الأساسية في الجزائر ومن جهة أخرى تلبية احتياجات الجهات الموقوف عليها.

بالنسبة للمشاريع الوقفية يلاحظ عليها جميعا أنها مشاريع استثمارية ربحية تعود على الجهات الموقوف عليها بمبالغ معتبرة، إضافة إلى دورها الاقتصادي الذي ستلعبه فسجلت مثلا: بناء مركز تجاري، بناء 42 محلا تجاريا، مشروع شركة طاكسي وهذه المشاريع الاقتصادية لابد أن يكون لها دور في تحريك عجلة الاقتصاد والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي لعدد من الأفراد كما تحسن من الخدمات العامة وتقلل من حجم البطالة من خلال توظيف يد عاملة جديدة وتوفير دخل ثابت لعدد من العائلات الفقيرة وزيادة عدد المستفيدين من الأوقاف وكل هذا يدل على دور الأوقاف في التنمية لمحلية.

وعليه يمكن القول بأن الأوقاف لها مساهمة معتبرة في دعم مساعي التنمية المحلية في الجزائر كونها تهتم بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية من إسهام في التعليم والصحة والبنية والتحتية وغيرها.

المطلب الثالث: تجربة الصكوك في ماليزيا:

من أنجح التجارب في استخدام الصكوك الإسلامية هي التجربة الماليزية وتجربة السودان على صغر حجم المبالغ المتداولة مع تأثيرها الإيجابي على الاقتصاد المحلي، ومن خلال هذا المطلب نتناول نظرة عامة حول التجربتين وكيف ساهمت حصيلة الصكوك الإسلامية في دعم مساعي التنمية المحلية.

الفرع الأول: لمحة عامة حول الصكوك الإسلامية في ماليزيا:

قدمت الحكومة الماليزية عدة تسهيلات وتحفيزات للمالية الإسلامية والعمل المصرفي الإسلامي ونتيجة لذلك تطور العمل المصرفي الإسلامي وظهرت منتجات مالية تراعي ضوابط الشريعة الإسلامية ومن بين تلك المنتجات ظهرت الصكوك الإسلامية.

وقد كانت بداية العمل في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا تعود إلى أوائل التسعينات من القرن الماضي، عندما قامت شركة (Shell MDS Sdn Bhd) بإصدار وعرض الصكوك الإسلامية للتداول لأول مرة في السوق المحلي في عام1990، تبع ذلك إصدار العديد من الأدوات المالية الإسلامية الأخرى، مما أدى إلى تعميق وترسيخ العمل بالأدوات المالية الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا واتساعه، كما قامت هيئة الأوراق المالية الماليزية بالتعاون مع وزارة المالية الماليزية بتشكيل لجنة لدراسة الأنشطة والمعاملات في السوق، واتخاذ خطوات جوهرية من بينها تشكيل قسم سوق رأس المال الإسلامي (ICMD) وذلك في سنة1994، وفي أواخر نفس السنة تم إنشاء لجنة شرعية لدراسة الأدوات المالية الإسلامية(IISG)، وبعد مرور سنة كاملة تحولت إلى اللجنة الاستشارية الشرعية (SAC).[1]

[1] العرابي مصطفى وحمو سعدية، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد–ماليزيا نموذجا–**، مجلة البشائر الاقتصادية، تصدر عن جامعة طاهري محمد، بشار–الجزائر، العدد: 1، 2017، ص: 74.

الفرع الثاني: الصكوك الإسلامية في ماليزيا ودورها في التنمية المحلية:

الجدول رقم 8: توزيع الصكوك الماليزية حسب القطاعات خلال الفترة: 1996-2014.

القطاع	عدد الصكوك	كمية الصكوك (م.د)
المؤسسات الحكومية	787	278.02
الخدمات المالية	446	51.71
الطاقة واستخداماتها	441	30.08
المواصلات	352	28.06
المنشآت	489	17.68
الاتصالات السلكية واللاسلكية	108	9.43
العقارات	163	6.18
التكتلات	41	3.94
الزراعة	99	3.67
النفط والغاز	88	3.62
الخدمات	56	3.26
الرعاية الصحية	74	1.55
الصناعة	53	1.34
التعليم	11	1.03
المواد الغذائية والمشروبات	23	0.78
السلع الاستهلاكية	31	0.72
الترفيه والسياحة	2	0.32
التعدين والمعادن	8	0.24
تكنلوجيا المعلومات	20	0.22

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

التجزئة	18	0.18
المبلغ الإجمالي	3310	451.03

العرابي مصطفى وحمو سعدية، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد–ماليزيا نموذجا–**، مجلة البشائر الاقتصادية، تصدر عن جامعة طاهري محمد، بشار–الجزائر، العدد: 1، 2017، ص: 79.

من خلال بيانات الجدول رقم 8 نلاحظ تنوع إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا لغرض تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية فقد شملت جميع المجالات انطلاقا من مشاريع البنية التحتية مثل تطوير المواصلات وإقامة المنشآت وبناء العقارات وتحسين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، والجانب الصحي والتعليمي من خلال إقامة المرافق الصحية والتعليمية، أيضا إصدارات في قطاع تكنلوجيا المعلومات، وإصدارات من أجل إنتاج السلع الاستهلاكية والأغذية

كما يتضح أن المؤسسات الحكومية كانت لها الحصة الأكبر من حيث إصدار الصكوك وحجم مبلغها مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث بلغ عدد الصكوك المصدرة من القطاعات الحكومية خلال الفترة: 1996–2014: 787 صكا بقيمة حوالي 278.02 بليون دولار ثم قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية بحوالي 51.71 بليون دولار، وقد وصل إجمالي الإصدارات: 3310 إصداراً بقيمة إجمالية تقدر ب: 451.03 بليون دولار كانت المراتب الأولى فيها من حيث عدد الإصدارات لمشاريع البنية التحتية بعد توجه الدولة الماليزية نحو تطوير البنية التحتية، إضافة إلى قطاع التعليم والصحة أين كان له نسبة معتبرة من حجم الإصدارات.

وكل هذه الاحصائيات تدل على قدرة الصكوك على تعبئة الموارد المالية والمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار الحقيقي في القطاعات التي ترغب الدولة في تطويرها، كما أن طبيعة الصكوك في كونها توفر رؤوس الأموال دون الحاجة إلى القروض الربوية التي تتميز بارتفاع تكلفتها مقارنة مع الصكوك الإسلامية، كما أن إصدارات الصكوك شملت جميع القطاعات، وعليه يمكن القول إن الصكوك الإسلامية أداة فعالة في تحسين البنية التحتية ودفع عجلة الاقتصاد وكل ذلك يسهم في تعزيز التنمية المحلية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق بيانه في هذا الفصل عن مجموعة من الآليات العملية التي يمكن أن تكون ركيزة من ركائز التنمية المحلية في المجتمع المسلم، حيث تناولنا الآليات الطوعية الخيرية التي تسهم في تحقيق التنمية المحلية متمثلة في الزكاة والوقف إلى جانب الآليات الربحية التي تحقق هذا الهدف متمثلة في الصكوك الإسلامية وعقود البوت، مع الإشارة إلى تجارب ناجحة استخدمت الزكاة والوقف والصكوك الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وقد تبين بعد إتمام هذا الفصل أن آليات الاقتصاد الإسلامي الربحية وغير الربحية لها فعالية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية بمختلف أبعادها؛ ففي الجانب الاقتصادي تتكامل وتتفاعل هذه الآليات على جمع مدخرات وموارد المجتمع وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار الحقيقي ومحاربة الاكتناز وتعطيل موارد المجتمع وتشجيع الاستثمار وزيادة حجم الاستهلاك وزيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع المسلم وتطوير البنية الأساسية، وتجنب المجتمع المسلم المعاصر اللجوء إلى الطرق المحرمة في التمويل والاستثمار.

وفي المجال الاجتماعي تعمل هذه الآليات على تحسين المستوى الصحي والتعليمي والجسمي وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتحقيق عدالة التوزيع للدخل والثروة والمساهمة في استقرار المجتمع المسلم وازدهاره ونشر الأمن والفضيلة بين المسلمين وتحقيق التكافل الاجتماعي ومحاربة الآفات الاجتماعية والاقتصادية كالفقر والبطالة والجهل والأمية وغيرها، وكل هذه الأدوار لا شك أنها تسهم في تعزيز التنمية المحلية المنشودة.

الخاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث يتضح أن التنمية الاقتصادية موضوع مهم أخذ حيزا كبيرا في كتابات الاقتصادين، فظهرت الكثير من الأفكار والنظريات التي تناولت هذا الموضوع، تختلف باختلاف الزمان والمكان والوضع الاقتصادي والاجتماعي، فأصبحت التنمية تعني إحداث تكامل بين أبعاد الحياة الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئية، بعد أن كانت تعني النمو الحسابي في الدخل فقط والهدف منها هو تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

وقد ظهرت مستويات مختلفة للتنمية منها ما يركز على المستوى القومي ومنها ما يركز على المستوى الوطني ومنها ما يركز على المستوى المحلي وهو ما يعرف بالتنمية المحلية التي تعنى بتطوير المجتمع المحلي من خلال تحريك وتنظيم الجهود المحلية الشعبية والرسمية من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تربط بين المبادرات الفردية والجماعية وبين الجهود الحكومية من أجل إقامة مشاريع اقتصادية واجتماعية، ويكون التخطيط والتنفيذ محليا، ويشترط فيه توفر مجموعة من الركائز أبرزها المشاركة الشعبية والتي تعتبر أساس التنمية المحلية إضافة إلى الدفعة القوية والاستراتيجية الملائمة.

ولأن التنمية عملية تتداخل فيها مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ارتبطت التنمية بالجوانب الثقافية، فكل نظام اقتصادي يضع تصوراته وأفكاره انطلاقا من معتقداته وما يؤمن به فظهرت أفكار الرأسماليين والاشتراكيين، وظهرت أفكار تنموية مستمدة من القرآن والسنة ترسم منهجا اقتصاديا إسلاميا مغايرا للتنمية الاقتصادية يقوم على مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية واحترام نظام الأولويات وغيرها من المبادئ.

وتبين أيضا أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على شقين أحدهما خيري تطوعي يتمثل في الزكاة والوقف والثاني ربحي يتمثل في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ويعتمد المنهج الإسلامي على هذه الآليات جميعا التي تتكامل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية عموما والتنمية المحلية خصوصا، حيث تعمل على تحريك الاقتصاد والتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تحفيز الاستثمار والاستهلاك والإنتاج وما ينتج عن ذلك من آثار تنموية، إضافة إلى الشق التكافلي الذي يقوم على سد حاجة الضعفاء والمحتاجين وما يترتب عن ذلك من نتائج طيبة على الاقتصاد الوطني ككل والاقتصاد المحلي بصفة خاصة.

أولا النتائج:

❖ مناقشة الفرضيات.

في نهاية هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

1) التنمية الاقتصادية تسعى إلى تحقيق زيادة في الدخل إلا أنها لا تتوقف هنا فالتنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة واعية وموجهة الغرض منها إحداث حركية اقتصادية واجتماعية من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من جميع جوانبه من حيث القدرة الشرائية ونوعية السلع فهي عملية تتداخل فيها عوامل مختلفة غير زيادة الدخل، وهذا **ما ينفي صحة الفرضية الأولى.**

2) يقصد بالتنمية المحلية تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع المحلي من خلال إثارة الجهود الفردية والجماعية لأفراد المجتمع وتوحيد الجهود الشعبية والحكومية من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للوحدات المحلية، وهذا بالاعتماد على الموارد المحلية المالية والطبيعة والبشرية للوصول إلى التنمية الشاملة فهي عملية مقصودة ذات أبعاد ثقافية اقتصادية واجتماعية تهدف إلى الرقي بالمستوى المعيشي لمجتمع محلي ما في منطقة معينة من جهة، وتثمين الموارد المحلية لتلك المنطقة مع ضمان استدامتها وهذا بواسطة ومن أجل المجمعات السكانية لها من جهة أخرى، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

3) التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي تنطلق من أحكام الشريعة الإسلامية والمستمدة أساسا من القرآن والسنة، حيث تستهدف التنمية الاقتصادية في الإسلام الإنسان والطبيعة معا فتجعل الانسان محور عملية التنمية وأساسها والعنصر الفاعل فيها وهو غايتها أيضا، فهي تعمل على تحسين العنصر البشري واستغلال الموارد المالية والطبيعية لتحقيق مصلحة الإنسان في الأخير، وهذا ما يجعلها تختلف عن مضمون التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي، وإن كانت تتفق معها في كونها تسعى إلى تحقيق زيادة في الدخل إلا أن التنمية في الاقتصاد الإسلامي تختلف معها من ناحية المنطلقات والأفكار والأهداف، **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.**

4) يعتمد الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من الآليات التي تمكن المجتمع المسلم من تحقيق الرخاء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، تتكامل هذه الآليات جميع من غاية واحدة هي صلاح الانسان وإصلاح أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أبرز هذه الآليات نجد آلية الزكاة والوقف والصكوك الإسلامية وعقود البوت، وهي تمثل جانبين مختلفين في الاقتصاد الإسلامي جانب خيري تطوعي لا يقصد من وراءه الاسترباح وشق هدفه الربح وهما شقان متكاملان من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.**

❖ **النتائج العامة:**

إلى جانب النتائج السابقة يمكن ذكر النتائج العامة التالية:

1) التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة واعية وموجهة الغرض منها إحداث حركية اقتصادية واجتماعية من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من جميع جوانبه من حيث القدرة الشرائية ونوعية السلع ومن حيث التعليم والصحة والبنية الأساسية والإنتاج والاستثمار فهي عملية تتداخل فيها عوامل مختلفة.

2) مر مفهوم التنمية الاقتصادية بمراحل متمايزة حيث كان في البداية يعبر عن الزيادة في الدخل ثم أصبح يتضمن البعد الاقتصادي والاجتماعي معا ثم أضيف إليه البعد البيئي فكانت التنمية تعني زيادة حسابية للدخل ثم أصبحت تعبر عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لزيادة الدخل ثم أصبحت تراعي البيئة كمرحلة أخيرة.

3) يشترط لتحقيق التنمية الاقتصادية مجموعة من المقومات: المقومات الطبيعة مثل الموارد الأولية والمقومات المالية وتتمثل في رأس المال المادي ورأس المال النقدي، والمقومات البشرية والمتمثلة في العنصر البشري ومدى تأهيله.

4) يمكن قياس مدى نجاح التنمية الاقتصادية من خلال عدة مؤشرات منها ما هو اقتصادي مثل متوسط الدخل الفردي والدخل الكلي، ومنها ما هو اجتماعي مثل معايير التعليم والصحة والتغذية، ومنها ما يقيس التبعية الاقتصادية للخارج، كما يمكن قياس التنمية الاقتصادية عن طريق مؤشرات مركبة تجمع عدة جوانب مثل دليل التنمية البشرية.

5) التنمية المحلية هي إحدى مستويات التنمية الاقتصادية تنطلق من الوحدات المحلية الصغيرة لتحقيق التنمية الشاملة عن طريق إحداث تنمية لكل وحدة على لوحدها.

6) تتضمن التنمية المحلية توحيد الجهود المحلية الشعبية والرسمية والاعتماد على الموارد المحلية للوصول إلى التنمية المحلية ومنه تحقيق التنمية الشاملة.

7) تهف التنمية المحلية إلى تقليل الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم وإقامة بنية أساسية تستوعب الحركية الاقتصادية، كما تهدف إلى ضمان الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع مثل المياه والصحة والتعليم.

8) هناك العديد من النماذج التي تناولت التنمية المحلية فمنها ما ينطلق من خطة توضع وتطبق على جميع المناطق ومنها ما يعتمد على نموذج إنمائي خاص بتلك المنطقة فقط.

9) يعتمد الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من الآليات التي على أساسها توضع استراتيجيات التنمية وأبرز تلك الأدوات الزكاة والوقف.

ثانيا: التوصيات.

في نهاية العمل البحثي يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1) الاهتمام بالتنمية المحلية التي تشكل خطوة مهمة في مسار التنمية الشاملة، والبحث عن مصادر جديدة للتمويل المحلي وتوجيهه نحو المشاريع الربحية.

2) العمل على توعية أفراد المجتمع بأهمية المشاركة المجتمعية كونها تمثل السبب الرئيس في نجاح التنمية.

3) بناء الثقة بين الإدارة المحلية وأفراد المجتمع من خلال الشفافية واحترام القانون ومحاربة البيروقراطية والمظاهر السلبية داخل الإدارة وإشراك الأفراد في التخطيط والتنفيذ

4) تنظيم دورات تكوينية مستمرة للإداريين والمنتخبين المحليين حول كيفية تنظيم الجهود المحلية واستثارتها وتوعية الأفراد من أجل دعم مساعي التنمية المحلية.

5) اعتماد صيغ التمويل الإسلامية كبديل للتمويل الربوي بالنسبة للإدارات المحلية.

6) اعتبار مؤسسة الزكاة مؤسسة سيادية بحيث لا تبقى على طابعها الخيري التطوعي الذي يجعل حصيلتها معرضة لأهواء الناس ورغباتهم، بل يجب أن يأخذ جمع الزكاة طابع الإجبار.

7) نشر ثقافة الوقف بين أفراد المجتمع خاصة الأوقاف الاستثمارية والتي من شأنها أن تحقق التنمية الاقتصادية والتنمية المحلية المنشودة.

8) استخدام الوسائل التكنلوجية الحديثة لإدارة الأوقاف والزكاة مثلا المنصات الوقفية.

9) إسـناد مهمة إدارة موارد الزكاة والوقف إلى هيئات لها القدرة على إدارة واسـتثمار الأموال بطرق فعالة مثل وزارة المالية وإدخال الزكاة والوقف في الميزانية العامة.

10) اسـتخدام الصـكوك الإسـلامية في تمويل البنية التحتية في الجزائر دون الحاجة إلى اللجوء إلى خزينة الدولة وهي وسيلة فعالة لجمع رؤوس الأموال بطرق شرعية.

11) تشـجيع الأفراد والمتعاملين الاقتصـاديين على المعاملات المالية الإسـلامية بمختلف صـيغها من خلال نشر ثقافة التمويل الإسلامي أولا، ثم توضيح طبيعة العقود والنصوص القانونية المنظمة لها وطريقة التحاكم عند النزاع، وهذا ما يزرع الثقة عند الأفراد ويشجعهم على التعامل بهذه الصيغ.

12) اسـتخدام نظام عقود البوت كبديل عن الصـفقات العمومية لما له من مزايا مثل تقليل المخاطر وقلة التكاليف وغيرها من الإيجابيات.

ثالثا: آفاق البحث:

وفي الأخير يمكن القول إن موضوع التنمية موضوع شيق حري بالبحث والنظر فيه ولكن لا يمكن حصره والإلمام بجميع جوانبه لكونه موضـوعا متشـعبا تتداخل فيه الجوانب الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئية، وقد تبين في نهاية هذا العمل المتواضع أن هناك مجموعة من المواضيع التي يمكن البحث فيها:

- ❖ عقود البوت كبديل للصفقات العمومية ودورها في التنمية المحلية.
- ❖ تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر عن طريق الأوقاف.
- ❖ تحليل أثر استخدام الصكوك الإسلامية على مالية البلديات والولايات.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المراجع والمصادر

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم: مصحف ورش الإلكتروني إصدار وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائر.

أولا الكتب:

❖ متون الحديث:

1) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، دون رقم طبعة.

2) أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، الطبعة: 1، 1997.

❖ كتب الفقه:

3) ابن عابدين، رد المحتار على الدّر المختار شرح تنوير الأبصار، دار عالم الكتب، الرياض–السعودية، دون رقم الطبعة، 2003.

4) ابن قدامة، المغني، دار عالم الكتب، الرياض–السعودية، الطبعة: 3، 1998.

5) البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض–السعودية، 2003، طبعة خاصة.

6) التواتي بن التواتي، المبسط في الفقه المالكي بالأدلة، دار الوعي، الرويبة–الجزائر، الطبعة: 2، 2010.

7) الخرشي، حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة: 1، 1997.

8) الشربيني، مغني المحتاج إلى ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، دون رقم طبعة، 2000، الجزء: 3.

9) الماوردي، الحاوي الكبير، دار الفكر العربي، بيروت–لبنان، دون رقم طبعة، 1994.

10) محمد العربي القروي، الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية، دار ابن الجوزي، القاهرة–مصر، الطبعة: 1، 2016.

11) المرغياني، الهداية شرح بداية المبتدي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة: 1، 1990.

12) وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق–سوريا، الطبعة: 2، 1985.

13) وهبة الزحيلي، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق-سوريا، الطبعة: 1، 1987.

❖ **المعاجم والقواميس:**

14) ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: 1، 2003.

15) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة: 2، 2007.

16) محمد رواس قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت-لبنان، الطبعة: 1، 1996.

17) محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الاسلامية، دار السلام، الاسكندرية-مصر، الطبعة: 1، 2009.

❖ **كتب الاقتصاد:**

18) إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم-مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، الطبعة: 1، 1996.

19) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة-مصر، الطبعة: 2، 2001.

20) إبراهيم حسن العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، مجد للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان الطبعة: &، 2006.

21) أحمد إسماعيل يحي، الزكاة عبادة مالية وأداة اقتصادية، دار المعارف، القاهرة-مصر، دون رقم طبعة، 1987.

22) أحمد بن صالح الصالح، الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض-السعودية، الطبعة: 1، 2001.

23) أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة-مصر، الطبعة: 1، 2014.

24) إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية نظريات-نماذج-استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة: 1، 2012.

25) حامد الريفي، اقتصاديات البيئة مشكلات البيئة-التنمية الاقتصادية-التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية-مصر، الطبعة: 1، 2015.

26) رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية–مصر، الطبعة: 1، 2011.

27) سليم هاني منصور، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، الطبعة: 1، 2004.

28) شابرا محمد عمر، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة السمهوري محمد زهير، المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان–الأردن، ط: 1، 1996.

29) شلهوب علي محمد، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم، حلب–سوريا، ط: 1، 2007.

30) شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، الكويت، الطبعة: 1، 1979.

31) شوقي دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، الطبعة: 1، 1984.

32) عبد الجليل عبد الرحمان عشوب، كتاب الوقف، دار الآفاق العربية، القاهرة–مصر، الطبعة: 1، 2000.

33) عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية–مصر، دون رقم طبعة، 2001.

34) عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية–مصر، دون رقم طبعة، 2001.

35) عبد العزيز قاسم محارب، اقتصاديات الزكاة الشرعية وتطبيقاتها العملية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية–مصر، الطبعة: 1، 2015.

36) عبد الكريم بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، دار القلم، دمشق–سوريا، الطبعة: 4، 2011.

37) عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت–لبنان، الطبعة: 1، 2014.

38) عبد المنعم صبحي أبو شعيشع أبو دنيا، نظام الوقف في الإسلام وأثره في الدعوة إلى الله تعالى، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة–مصر، دون رقم طبعة، 2008.

39) عبير شعبان عبده وسحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها مشاكل الفقر–التلوث البيئي–التنمية المستديمة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية–مصر، دون رقم طبعة، 2013.

40) عطية عبد الحليم صقر، اقتصاديات الوقف، دار النهضة العربية، القاهرة–مصر، دون رقم طبعة، 1998.

41) عكرمة سعيد صبري، الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دار النفائس، عمان–الأردن، الطبعة: 1، 2008.

42) عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت–لبنان، دون رقم طبعة، دون سنة نشر.

43) غازي عناية، الزكاة والضريبة دراسة مقارنة، منشورات دار الكتب، الجزائر، 1991.

44) فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، عمان–الأردن، الطبعة: 1، 2006.

45) فؤاد عبد المنعم أحمد، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المعاصرة، البنك الإسلامي للتنمية، جدة–السعودية، الطبعة: 1، 2001.

46) فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، جسور للنسر والتوزيع، المحمدية–الجزائر، الطبعة: 1، 2017.

47) محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة–الجزائر دون رقم طبعة.

48) محمد الفاتح محمود المغربي، اقتصاديات الوقف، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة: 1، 2014.

49) محمد بن صوشة، إشكالية تمويل التنمية المحلية الواقع والآفاق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة: 1، 2019.

50) محمد بوحديدة، النظام المالي الإسلامي، كليك للنشر، المحمدية–الجزائر الطبعة: 1، 2011.

51) محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة: 1، 2010.

52) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص –النظريات–الاستراتيجيات–المشكلات، مطبعة البحيرة، الإسكندرية–مصر، دون رقم طبعة، 2008.

53) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها–نظرياتها–سياساتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية–مصر، دون رقم طبعة.

54) محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية–مصر، دون رقم طبعة، 2006.

55) محمد عبد الله مغازي، البطالة ودور الزكاة والوقف في مواجهتها –دراسة مقارنة–، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية–مصر، دون رقم طبعة، 2005.

56) محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل، عمان الأردن، الطبعة: 3، 2013.

57) محي الدين صابر، الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية، المكتبة العصرية، بيروت–لبنان، الطبعة: 2، 1988.

58) محي محمد مسعد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية–مصر، الطبعة: 2، 2003.

59) مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها–أبعادها–مؤشراتها، المجموعة العربية للنشر والتدريب، القاهرة–مصر، الطبعة: 1، 2017.

60) مريم أحمد مصطفى، دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية–مصر، دون رقم طبعة، 2009.

61) منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية–مصر، دون رقم طبعة، 2003.

62) منذر قحف، اقتصاديات الزكاة، البنك الإسلامي للتنمية، جدة–السعودية، الطبعة: 2، 2002.

63) منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته، تنميته، دار الفكر المعاصر، دمشق–سوريا، الطبعة: 2.

64) نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، الطبعة: 1، 1993.

65) هيئة المراجعة والمحاسبة، المعايير الشرعية، المعيار رقم:17، المنامة–البحرين، 2018، صفحة: 467

66) واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، دار الأيام، عمان–الأردن، الطبعة: 1، 2018، الجزء:1.

67) وليد هلال وآخرون، دليل تنمية المجتمع المحلي، مؤسسة الملك خالد الخيرية، السعودية، دون رقم طبعة، 2009.

ثانيا: الأطروحات.

68) أحمد شـــريفي، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه (منشـــورة)، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010.

69) أحمد قاسمي، الوقف ودوره في التنمية البشرية، مذكرة ماجيستير (منشورة)، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2007.

70) أحمد مقدمي، استراتيجية التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل العولمة –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2016.

71) بسطالي حداد، استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي دراسة حالة الجزائر من 1990–2010، مذكرة ماجيستير(منشورة)، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف–الجزائر، 2013.

72) بن عبد الحق فوزي، دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية، مذكرة ماجيستير (منشورة)، تخصص: العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.

73) بن قايد الشيخ، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة الماليزية 2008–2017–، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة غرداية، الجزائر، 2020.

74) بيصار عبد الحكيم، أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية –دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000–2016، أطروحة دكتوراه (منشـــورة)، تخصـــص: العلوم الاقتصـــادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة–الجزائر، 2018.

75) جميلة معلم، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة –دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة باتنة–الجزائر، 2017.

76) ختام عارف حسن عماوي، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، أطروحة ماجستير (منشورة)، تخصص: الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، نابلس–فلسطين، 2010.

77) رجراج الزوهير، التنمية المحلية في الجزائر–واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه (منشـــورة)، تخصـــص: العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

78) زروني مصطفى، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2000/1999.

79) السبتي وسيلة تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي مساهمة صندوقي الزكاة والوقف، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر.

80) شلي عبد الوهاب، التنمية المستدامة وآليات تحقيقها في الاقتصاد الإسلامي الزكاة والوقف أنموذجا، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: اقتصاد إسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة-الجزائر، 2020/2019.

81) علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا، أطروحة دكتوراه(منشورة)، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014/2013.

82) عمير شنوفي، التضخم والنمو الاقتصادي تقدير عتبة النمو –دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014، أطروحة دكتوراه (منشورة) تخصص: اقتصاد كمي، 2018/2017.

83) فتيحة بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجيستير (منشورة)، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، بومرداس-الجزائر، 2009/2008.

84) فتيحة خنخار، استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته في صندوق الزكاة الجزائري، مذكرة ماجيستير (غير منشورة)، كلية أصول الدين والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة-الجزائر، 2010.

85) لبنى الكنز، دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي، مذكرة ماجيستير (منشورة)، علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة-الجزائر، 2008.

86) ليلى صوالحي، التخطيط الاستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (منشورة) تخصص: العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، باتنة –الجزائر، 2018.

87) نور الدين بلقليل، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية-دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة، المسيلة-الجزائر، 2019.

88) هادية بن مهدي، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه (منشورة)، تخصص: الإدارة المحلية، جامعة باتنة، باتنة-الجزائر، 2021.

89) يوسف الحارث عبد الله منوفل، معوقات التنمية بالمجتمعات النامية، مذكرة ماجيستير (منشورة)، تخصص: علم الاجتماع، جامعة النيلين، مصر، 2018.

90) يونس شعيب، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص: الاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، 2016.

a. أحمد عزوز، الدور التنموي للزكاة –صندوق الزكاة الجزائري نموذجا–، مجلة معارف، تصدر عن جامعة آكلي محمد، البويرة–الجزائر، العدد: 17، 2014.

91) أحمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، تصدر عن جامعة يحي فارس المدية–الجزائر، العدد: 4.

92) أحمد محمد الجيوسي، التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، تصدر عن الجامعة الإسلامية، غزة–فلسطين، العدد: 27، 2019.

93) براهمي نصيرة وناصور عبد القادر، معوقات التنمية المحلية، مجلة المال والاعمال، تصدر عن جامعة حمة لخضر، الوادي–الجزائر، العدد: 2، 2018.

94) جايب أمينة، معوقات التنمية المحلية في بلدية الكاليتوس بالجزائر العاصمة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، تصدر عن جامعة زيان عاشور، الجلفة–الجزائر، العدد: 1، 2020.

95) حجاب عبد الله، التنمية المحلية –النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها–، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، تصدر عن جامعة عمار ثليجي، الأغواط–الجزائر، العدد: 6، 2017.

96) حجام العربي وطري سميحة، التنمية المستدامة في الجزائر قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد :2، 2019.

97) دلالي عبد القادر وباية عبد القادر، نظام البوت (BOT) كآلية تعاقدية مستحدثة في مجال الاستثمار وإدارة المرافق العامة، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، تصدر عن جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة–الجزائر، العدد: 4، 2020.

98) رحال فاطمة وخضراوي حفيظة، دور بيت الزكاة الكويت في تعزيز التنمية البشرية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، 2012.

99) زوزي محمد، استراتيجية الصناعة المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، عدد: 8، 2016.

100) سامي زعباط، عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر وآليات علاجها، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، تصدر عن جامعة جيجل، جيجل-الجزائر، عدد خاص، 2018.

101) السعيد بريكة وسناء مرابطي، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، -تجربة السودان نموذجا-، مجلة ميلاف للبحوث والدارسات، تصدر عن المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة-الجزائر، العدد: 5، 2017.

102) السعيد فكرون، معوقات التنمية بالمجتمعات النامية، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة-الجزائر، العدد: 38، 2012.

103) سعيداني محمد وبكاي أحمد، التنمية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد: 6، أكتوبر 2017.

104) سي فضيل الحاج وآخرون، إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، تصدر عن جامعة معسكر، معسكر-الجزائر، العدد: 9، 2020.

105) شايب يمينة، أثر القضايا العالمية على السياسات العامة للدول أهداف التنمية المستدامة نموذجا، مجلة السياسة العالمية، تصدر عن جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، العدد: 2، 2019.

106) الصادق زوين، الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة (2000-2020)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، تصدر عن جامعة البليدة-الجزائر، العدد: 1، 2020.

107) صالح صالحي، الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، العدد: 7، 2006.

108) طبوش أحمد وكاتب محمد لخضر، واقع التنمية المحلية بولاية بشار، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، تصدر عن جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر، العدد: 2، 2017.

109) العرابي مصطفى وحمو سعدية، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد-ماليزيا نموذجا-، مجلة البشائر الاقتصادية، تصدر عن جامعة طاهري محمد، بشار-الجزائر، العدد: 1، 2017.

110) عزيزة بن سمينة وطبني مريم، الزكاة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة آفاق للعلوم، تصدر عن جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر، العدد: 1، 2016.

111) عطية خمخام، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة دراسات اقتصادية، تصدر عن جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر، عدد: 3، 2020.

112) محمد أحمد كرواد، عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (بوت-Bot) ودورها في التنمية، مجلة البحوث القانونية، تصدر عن جامعة مصراتة، مصراتة-ليبيا، العدد: 2، 2016.

113) محمد بويهي، استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، تصدر عن جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد: 26، 2012.

114) محمد خيثر وجمال صادفي، تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، 2018.

115) محمد دمان دبيح، عقد البوت ماهيته ومزاياه، مجلة الإحياء، تصدر عن جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر العدد: 25، 2020.

116) محمد ناجي محمد الزبيدي، تحليل بعض مؤشرات التبعية التجارية في الاقتصاد العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، تصدر عن جامعة كربلاء-العراق، العدد: 20، 2016.

117) مزاري محمد، شروط التنمية المحلية وأهدافها، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، تصدر عن جامعة المسيلة، الجزائر، العدد: 1، 2017.

118) مصيطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرحمان، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، تصدر عن جامعة غرداية، غرداية-الجزائر، العدد: 12، 2011.

119) معزوز لقمان، دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية: دراسة تحليلية لتجربة الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، تصدر عن جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر، العدد: 4، 2012.

120) ميسم الصغير ومحمد بشير لبيق، التنمية الاقتصادية في إطار الفكر الرأسمالي والفكر الإسلامي، مجلة الدراسات الإسلامية، تصدر عن المجلس الإسلامي الأعلى، العدد: 2، 2013.

121) هناء فهمي أحمد عيسى، أسس التنمية في الفقه الإسلامي ورؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد: 38، 2022، ص: 1779.

122) هناء محمد هلال الحنيطي، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، تصدر عن الجامعة الأردنية، الأردن العدد: 2، 2015.

رابعا: المداخلات:

123) إبراهيم خريس، الإنتاج والتنمية –رؤية اقتصادية إسلامية–، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2010.

124) بوقرة رابح وعامر حبيبة، دور التمويل التبرعي الوقف في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيله في الوطن العربي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب، البليدة–الجزائر، 2013.

125) حمزة رملي، فرص تمويل واستثمار الوقف الجزائري بالاعتماد على الصكوك الوقفية، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة لمالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف–الجزائر، 2014.

126) السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة–الجزائر، 2012.

127) سكينة محمد حسن، الصيغ التمويلية المستحدثة وتطوير الوقف، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي العالمي الخامس بعنوان الوقف الإسلامي التحديات واستشراف المستقبل، الخرطوم–السودان، 2017.

128) عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف، أثر الوقف في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن مؤتمر الأوقاف الأول، مكة المكرمة–المملكة العربية السعودية، 2001.

129) عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، أثر الوقف في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن مؤتمر الأوقاف الأول، مكة المكرمة–المملكة العربية السعودية، 2001.

130) علاء الدين عادل الرفاتي، الزكاة ودورها في الاستثمار والتمويل، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بالجامعة الإسلامية، غزة–فلسطين، 2005.

131) علام عثمان وفتيحة خوميجة، دور الزكاة في تحقيق التنمية المحلية، مداخلة ضـــمن الملتقى الدولي الثاني حول الحوكمة والتنمية المحلية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج–الجزائر، 2015.

132) فطيمة حاجي وخميسي قايدي، واقع المجتمع المدني الماليزي في صنع التنمية المحلية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الحوكمة والتنمية المحلية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج–الجزائر، 2015.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

133) موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف: https://marw.dz.

134) موقع مجمع الفقه الإسلامي: https://iifa-aifi.org

135) موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية ماليزيا: https://www.ifsb.org

136) موقع موسوعة التمويل الإسلامي: https://iefpedia.com

137) موقع بيت الزكاة الكويتي: https://www.zakathouse.

138) موقع الأمم المتحدة: https://www.un.org

139) موقع موضوع على الموقع: https://mawdoo3.com

سادسا: المراجع الأجنبية:

140) Prabha Panth, economic development: definition, scope, and measurement, osmania university, india, 2020.

141) Nachida Bouzidi, le developpement economique: evolution d'un-cocept-essai de synthese, idara, école nationale d'administration, Alger, N'51, 2019.

142) Foura Mohamed-Abboudi Nada, le développement économique local durable: du développement au développement durable-le cas de Guelma, revue des études économiques approfondies, N'8, 2018

143) Dominique Joye and Martin Schuler, développement et gouvernement ¨local¨ ou l'importance des lieux, regional and local studies, university of warsaw, 1990.

144) Antoni kuklinski, local development-experiences and prospects, regional and local studies, university of warsaw, 1990.

الفهارس

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الآيات والأحاديث.

أولا: فهرس الآيات:

الرقم	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
1	﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾	أل عمران	10	140
2	﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾	الأعراف	10	127
3	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾	التوبة	60	165
4	﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾	التوبة	103	160
5	﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾	هود	6	136
6	﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾	هود	61	127-134-129
7	﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾	إبراهيم	33	136
8	﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ﴾	الصافات	24	183
9	﴿ فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾	الذاريات	29	202

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثانيا: فهرس الأحاديث.

الرقم	الحديث	التخريج	الصفحة
1	**"إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها"**	الإمام البخاري	180
2	**"إن قامت على أحدكم القيامة، وفي يده فسيلة فليغرسها"**	الإمام أحمد.	128
3	**"...فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم..."**	الإمام البخاري	175
4	**"لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مِرَة سوي"**	الإمام أحمد	174-202
5	**"لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد"**	الإمام البخاري	147
6	**"ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة"**	الإمام البخاري	128
7	**"مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه شيء تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى".**	الإمام البخاري	176

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الجداول والأشكال:

أولا فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	9
2	الفرق بين النمو والتنمية	12
3	أهداف التنمية المستدامة	32
4	حصيلة الزكاة في الكويت خلال الفترة 2014-2019	223
5	نفقات بيت الزكاة الكويتي	225
6	المشاريع المحلية لبيت الزكاة الكويتي	226
7	تصنيف الأملاك الوقفية	229
8	توزيع الصكوك الماليزية حسب القطاعات خلال الفترة: 1996-2014	234

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثانيا: فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الشكل رقم: مؤشرات التنمية الاقتصادية.	48
2	التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية	75
3	مكونات المجتمع المحلي	80
4	صيغ التنمية المحلية.	85
5	مبادئ التنمية المحلية	88
6	نماذج التنمية المحلية	98
7	متطلبات التنمية المحلية	109
8	مصادر التمويل المحلي	124
9	أدوات التمويل الإسلامي.	156
10	أقسام الزكاة.	165
11	أركان الوقف	186
12	أقسام الوقف	189
13	مصارف الوقف	193
14	نفقات بيت الزكاة الكويتي.	222

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المحتويات:

المقدمة:.....أ-ي

الفصل الأول: ماهية التنمية المحلية في الاقتصاد الوضعي.....2

تمهيد: 2

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية: 3

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية: 4

المطلب الثاني: خصائص وأهمية التنمية الاقتصادية:..... 13

المطلب الثالث: مقومات وعوائق التنمية الاقتصادية: 20

المبحث الثاني: أهداف التنمية ومؤشراتها: 28

المطلب الأول: أهداف التنمية الاقتصادية:..... 28

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية: 34

المبحث الثالث: نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية:.....49

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية:..... 49

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية: 62

خلاصة الفصل: 68

الفصل الثاني: ماهية التنمية المحلية.....72

تمهيد: 72

المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية. 73

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية:..... 74

المطلب الثاني: عناصر وصيغ التنمية المحلية:..... 82

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المحلية. 86

المطلب الثالث: نماذج ونظريات التنمية المحلية..... 93

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المحلية ومتطلبات تحقيقها وعوائقها: 102
المطلب الأول: أبعد التنمية المحلية:..... 102
المطلب الثاني: متطلبات تحقيق التنمية المحلية وعوائقها: 106
المبحث الثالث: تمويل التنمية المحلية في الاقتصاد الوضعي:..... 116
المطلب الأول: مفهوم التمويل المحلي: 117
المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية المحلية: 119
خلاصة الفصل: 125
الفصل الثالث: مقاربة إسلامية لصياغة استراتيجية متكاملة للتنمية المحلية..... 128
المبحث الأول: أساسيات التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي..... 128
المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي: 129
المطلب الثاني: خصائص ومرتكزات التنمية الاقتصادية في الإسلام:..... 134
المطلب الثالث: أهداف التنمية في الاقتصاد الإسلامي:..... 140
المبحث الثاني: شروط ومتطلبات التنمية المحلية في الاقتصاد الإسلامي. 143
المطلب الأول: شروط التنمية المحلية في الاقتصاد الإسلامي. 143
المطلب الثاني: متطلبات التنمية المحلية في الاقتصاد الإسلامي:..... 146
المبحث الثالث: تمويل التنمية المحلية في الاقتصاد الإسلامي: 148
المطلب الأول: التمويل الإسلامي الربحي: 149
المطلب الثاني: التمويل الإسلامي غير الربحي:..... 155
خلاصة الفصل: 157
الفصل الرابع: الآليات العملية لتحقيق التنمية المحلية في الاقتصاد الإسلامي..... 159
تمهيد: 159
المبحث الأول: استراتيجية التنمية المحلية القائمة على الزكاة..... 160
المطلب الأول: ماهية الزكاة: 161

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: دور الزكاة في تحقيق أبعاد التنمية المحلية: 169
المبحث الثاني: استراتيجية التنمية المحلية القائمة على الوقف: 180
المطلب الأول: ماهية الوقف: 181
المطلب الثاني: الدور التمويلي للوقف: 194
المطلب الثالث: الدور التنموي للوقف: 196
المبحث الثالث: استراتيجية التنمية المحلية القائمة على الصكوك الإسلامية وعقود الـ: BOT.
..... 204
المطلب الأول: ماهية الصكوك الإسلامية وعقود البوت BOT: 205
المطلب الثاني: مساهمة الصكوك الإسلامية في التنمية المحلية: 214
المطلب الثالث: مساهمة عقود البوت في التنمية المحلية: 217
المبحث الرابع: تجارب ناجحة في استخدام الزكاة والوقف والصكوك وعقود البوت: 219
المطلب الأول: تجربة الزكاة في الكويت: 220
المطلب الثاني: الأوقاف في الجزائر: 225
المطلب الثالث: تجربة الصكوك في ماليزيا: 230
خلاصة الفصل: 233
الخاتمة: 235
قائمة المصادر والمراجع: 241
فهرس الآيات والأحاديث 254
فهرس الجداول والأشكال: 256
قائمة المحتويات: 258
الملّخصات: 262

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملخصات البحث

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملّخصات:

أولا: الملخص بالعربية.

تناولت هذه الدراسة مضمون التنمية الاقتصادية المحلية في المنهج الإسلامي، وأبرز الآليات التي يعتمد عليها لتحقيق التنمية المنشودة، ولعلاج هذا الموضوع تم اعتماد خطة من أربعة فصول، حيث حاولت هذه الدراسة في المحور الأول تحديد معالم التنمية الاقتصادية في الاقتصاد المعاصر وما يتعلق بها؛ من الخصائص والأبعاد والأهداف والنظريات، وفي المحور الثاني عالجت الدراسة الجانب المفاهيمي للتنمية المحلية وما يرتبط به، من صيغ التنمية المحلية وخصائصها ومبادئها أهدافها ونماذجها ونظرياتها، ثم تطرقت الدراسة إلى جانب التمويل المحلي للتنمية المحلية بشقيه المحلي والخارجي، وفي المحور الثالث انتقلت الدراسة إلى تحديد معاني التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، وما يقتضي من ذكر الخصائص المميزة لها، وأهدافها ومتطلباتها، ثم بيان أساسيات التمويل الإسلامي للتنمية المحلية، بشقيه الربحي والخيري، وفي المحور الرابع اختارت الدراسة تحليل دور مجموعة من الآليات التي ينفرد بها الاقتصاد الإسلامي في التنمية، وقد تناولت الدراسة الزكاة والوقف في الجانب الخيري، والصكوك الإسلامية وعقود البوت في الجانب الربحي، مع الاستشهاد بتجارب ناجحة في هذا المجال.

وقد خلُصت الدراسة إلى تفوق التنمية في المنهج الإسلامي على بقية المناهج الأخرى، حيث تجعل الانسان غايتها وهدفها، وتجعل التنمية واجباً شرعياً، كما أنها تهدف إلى تحقيق العبودية لله عز وجل كهدف نهائي، ولتحقيق التنمية على اختلاف مستوياتها، ومنها التنمية المحلية يعتمد الاقتصاد الإسلامي على جانبين مهمين، جانب خيري تمثله الزكاة والوقف وجانب ربحي تمثله الصكوك الإسلامية وعقود البوت، فلهذه الآليات أدوار اقتصادية واجتماعية بارزة، حيث تعمل هذه الآليات على تحفيز الاستثمار والإنتاج وزيادة حجم الاستهلاك والادخار وما يترتب عن ذلك من آثار طيبة على الاقتصاد الوطني، كما أن لها آثار اجتماعية مهمة تدعم مساعي التنمية، فهي تخفف من الفوارق الطبقية وتحقق عدالة التوزيع وتحسن المستوى المعيشي.

الكلمات المفتاحية:

التنمية الاقتصادية، التنمية المحلية، الزكاة، الوقف، الصكوك الإسلامية، عقود البوت.

Abstract

This study addressed the local economic development in the Islamic approach and the mechanisms relied upon to achieve the desired development. To examine this topic, a four-chapter plan was adopted. The first chapter attempted to identify the characteristics, dimensions, objectives, and theories related to economic development in contemporary economics. The second chapter dealt with the conceptual aspect of local development and its related aspects, such as the forms of local development, its characteristics, principles, objectives, models, and theories. The chapter also discussed the local financing of local development, both on the local and external levels. In the third chapter, the study shifted to identifying the meanings of economic development in Islamic economics, and highlighting its distinctive characteristics, objectives, and requirements. Then, the study shed light on the basics of Islamic finance for local development, encompassing both profitable and charitable aspects. In the fourth chapter, the study analyzed the role of a set of mechanisms unique to the Islamic economy for its development. In this regard, the study addressed Zakat and Waqf in the charitable aspect, and Islamic Sukuk and BOT (Build-Operate-Transfer) contracts in the profit aspect, with reference to successful experiences in this field.

The study manifested that the Islamic approach surpasses other viewpoints in terms of development. This approach places human beings at the forefront, considering development as a religious obligation. Furthermore, its ultimate aim is to attain devotion to the Almighty God. In order to achieve development at various levels, including local development, the Islamic economy relies on two important aspects: charitable aspects represented by Zakat and Waqf, and profitable aspects represented by Islamic Sukuk and BOT contracts (Build-Operate- Transfer). These mechanisms play prominent economic and social roles, as they strengthen investment and production, increase consumption and savings, resulting in positive effects on the national economy. Additionally, they have significant social impacts that support development efforts by reducing income inequality, promoting fair distribution, and improving the standard of living.

Keywords :Economic development, local development, Zakat, waqf, Islamic Sukuk, BOT contracts.

Résumé de l'étude:

Cette étude aborde la teneur du développement économique local dans l'approche islamique, et les mécanismes les plus marquants dont dépend l'instauration du développement souhaité. A l'effet de traiter cette question, un plan de quatre chapitres a été adopté. Ainsi le premier chapitre a tenté de déterminer les jalons du développement économique dans l'économie contemporaine et ses caractéristiques, perspectives, objectifs et théories. Le deuxième chapitre a abordé l'aspect conceptuel du développement local, ainsi que les formes du développement local, les caractéristiques, principes, objectifs, modèles et théories y rattachés, puis l'étude a abordé l'aspect du financement local lié au développement local, tant interne qu'externe. Le troisième chapitre quant à lui, s'est consacré à définir les significations du développement économique dans l'économie islamique, y compris ses caractéristiques distinctives, ses objectifs et exigences, sans oublier les principes de bases du financement islamique du développement local, tant lucratifs que caritatifs. Enfin, au quatrième chapitre, l'étude a porté sur l'analyse du rôle d'un ensemble de mécanismes spécifiques à l'économie islamique dans le développement. L'étude a traité la Zakat et le Waqf sur le plan caritatif, les sukuks islamiques et les contrats BOT sur le plan lucratif, et cela, en citant des expériences réussies dans ce domaine.

L'étude a conclu que le développement dans l'approche islamique est supérieur au reste des autres approches, vu que l'homme constitue son but et son objectif, et le développement un devoir légitime, sachant qu'elle vise également à atteindre la servitude à Allah Tout-Puissant comme objectif final. Pour parvenir au développement à tous les niveaux, y compris le développement local, l'économie islamique est tributaire de deux aspects importants ; un aspect caritatif, représenté par la zakat et le waqf, et un aspect lucratif, représenté par les sukuks islamiques et les contrats BOT. Ces mécanismes ont un rôle économique et social important, car ils visent à stimuler l'investissement et la production, et à augmenter le volume de la consommation et de l'épargne, avec des effets bénéfiques sur l'économie nationale. Ils ont également des effets sociaux importants qui soutiennent les actions en faveur du développement, car ils réduisent les inégalités fondées sur la classe, assure une répartition équitable et améliore le niveau de vie.

Les mots clés : développement économique, développement local, zakat, waqf, sukuks islamiques, contrats de BOT.

The People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and scientific research
Emir Abdelkader University For Islamic Sciences – constantine-

Faculty of Sharia and Economics **Department of Economic and Management**

Local Economic Development Strategies from an Islamic Perspective

Thesis Submitted for a PHD in Field of Economic Sciences
Specialty: Islamic Economic

Candidate:
Abderrahmane bekhouche

supervisor:
Pr. Moussa Kassehi

Members of the Discussion Committee:

Name and Surname	degree	Original Universty	Character
Pr. Kmel Ledraa	Professor Of Higher Education	Emir Abdelkader University For Islamic Sciences constantine	President
Pr. Moussa Kassehi	Professor Of Higher Education	Emir Abdelkader University For Islamic Sciences constantine	Supervisor and Rapporter
Pr. Rabah Behchachi	Professor Of Higher Education	University Of Hadj Lakhdar Batna 1	Member
Dr. Djaber Sotehi	Teacher Lecturer A	Emir Abdelkader University For Islamic Sciences constantine	Member
Dr. Abdelouahab Chelli	Teacher Lecturer A	Emir Abdelkader University For Islamic Sciences constantine	Member

University Year: 1444-1445H/2022-2023M